الأمم المتحدة

A/63/93

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2008
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ٢٠ من القائمة المؤقتة*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣/٦٢ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، أن يعدّ بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/63/150.

131008 021008 08-40555 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٨

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٨

الاتحاد الأوروبي ٨

الاتحاد الروسي ٩

إثيوبيا ٩

الأرجنتين ١٠

أذربيجان ١٢

أرمينيا ١٢

إريتريا ١٢

إكوادور ١٣

إندونيسيا ١٣

أنتيغوا وبربودا ١٤

أنغولا ١٤

أوروغواي ١٥

أوغندا ١٥

أوكرانيا ١٦

إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٦

بابوا غينيا الجديدة ١٧

باراغواي ١٧

باكستان ١٨

البرازيل ١٨

بربادوس ١٩

بليز ١٩

بنغلاديش ٢٠
بنما ٢٠
بنن ٢٢
بوتسوانا ٢٣
بوركينا فاسو ٢٣
بوروندي ٢٣
بوليفيا ٢٤
بيرو ٢٥
بيلاروس ٢٦
تايلند ٢٧
تركمانستان ٢٧
تركيا ٢٨
ترينيداد وتوباغو ٢٨
توغو ٢٩
تونس ٢٩
تونغا ٢٩
تيمور – ليشتي ٣٠
جامايكا ٣٠
الجزائر ٣١
جزر البهاما ٣٢
جزر سليمان ٣٢
جزر القمر ٣٣
الجماهيرية العربية الليبية ٣٣
الجمهورية الدومينيكية ٣٤
الجمهورية العربية السورية ٣٤

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٣٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ٣٦
جنوب أفريقيا ٣٧
دومينيكا ٣٨
الرأس الأخضر ٣٨
رواندا ٣٨
زامبيا ٣٩
زمبابوي ٣٩
سان تومي وبرينسيبي ٤٠
سان مارينو ٤٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين ٤٠
سانت كيتس ونيفيس ٤٠
سانت لوسيا ٤١
سري لانكا ٤٢
السنغال ٤٢
سوازيلند ٤٢
السودان ٤٣
سورينام ٤٤
سيراليون ٤٥
سيشيل ٤٥
شيلي ٤٥
الصين ٤٦
عمان ٤٦
غامبيا ٤٧

غانا ٤٧
غرينادا ٤٧
غواتيمالا ٤٨
غيانا ٤٨
غينيا ٤٩
غينيا الاستوائية ٤٩
غينيا – بيساو ٥٠
الفلبين ٥٠
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ٥١
فييت نام ٥٣
قطر ٥٣
قيرغيزستان ٥٤
كازاخستان ٥٤
الكرسي الرسولي ٥٥
كرواتيا ٥٥
كمبوديا ٥٥
كوبا ٥٦
كوستاريكا ٩٣
كولومبيا ٩٣
كيريباس ٩٤
الكونغو ٩٤
كينيا ٩٤
لبنان ٩٥
ليبريا ٩٥
ليختنشتاين ٩٥

ليسوتو ٩٦
مالي ٩٦
ماليزيا ٩٦
مدغشقر ٩٨
مصر ٩٨
المغرب ٩٨
المكسيك ٩٩
ملاوي ١٠١
ملديف ١٠١
موريشيوس ١٠٢
موزامبيق ١٠٢
ميانمار ١٠٢
ناميبيا ١٠٣
ناورو ١٠٤
النيجر ١٠٤
نيجيريا ١٠٥
نيكاراغوا ١٠٥
هايتي ١٠٧
الهند ١٠٧
هندوراس ١٠٧
اليابان ١٠٨
اليمن ١٠٨
ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ١٠٩
مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ١٠٩
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١١١

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١١٤
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٢٠
منظمة الطيران المدني الدولي ١٢٠
منظمة العمل الدولية ١٢١
الاتحاد الدولي للاتصالات ١٢٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٢٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٢٤
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا ١٣٣
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ١٣٧
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ١٤٠
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ١٤٢
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٤٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤٣
الاتحاد البريدي العالمي ١٤٥
برنامج الأغذية العالمي ١٤٥
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ١٤٦
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ١٤٨
منظمة التجارة العالمية ١٤٨

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣/٦٢ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعدّ بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٢ – وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إلى تزويده بأي معلومات قد تود الإسهام بها في إعداد تقريره.

٣ – ويورد هذا التقرير الردود التي وردت من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها حتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. أما الردود التي وردت بعد ذلك التاريخ فسوف تصدر في إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ – يعتقد الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التجارية تجاه كوبا قضية ثنائية أساسا. ومع ذلك، فإن الاتحاد والدول الأعضاء فيه ما فتئت تعرب بوضوح عن معارضتها لتجاوز الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة حدودها الإقليمية، مثل ما ينص عليه قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بورتون لعام ١٩٩٦.

٢ – وينبغي التأكيد على أن مجلس الاتحاد الأوروبي اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة تنظيمية وإجراءات مشتركة لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي ضد الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لقانون هيلمز – بورتون، لحظر الامتثال لذلك القانون. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المنعقد في لندن، على مجموعة متكاملة تشمل إعفاءات من البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بورتون؛ والتزاما من جانب حكومة الولايات المتحدة بأن تتجنب في المستقبل إصدار هذا النوع من

القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية؛ وتفاهما يتعلق بأنظمة تعزيز حماية الاستثمارات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يحث الولايات المتحدة على تنفيذ الجزء الخاص بها من التفاهم المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لم يتغير موقف الاتحاد الروسي من القرار المذكور، وهو أن بلدنا يلتقي في الرأي مع الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة، الذين يدينون بحزم الحصار الأمريكي على كوبا، ويدعو إلى رفع هذا الحصار.

٢ - ونحن موقنون بأن رفع الحصار وتطبيع العلاقات الأمريكية الكوبية في مجملها حري بتلطيف الوضع المحيط بكوبا وتعزيز مشاركتها النشطة في العمليات العالمية والإقليمية.

٣ - ومن شأن استمرار الحظر الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أن يؤدي إلى نتائج عكسية لا تتفق مع روح العصر، وتُشكل إحدى مخلفات ''الحرب الباردة'' التي تعوق تشكيل نظام عالمي جديد يتسم بالإنصاف ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٤ - وإذ نستلهم المبادئ الأساسية للميثاق فيما يتعلق برفض أية تدابير تمييزية أو تدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى ضرورة استمرار تمسكنا بالتصويت لصالح القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار.

إثيوبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وإضافة إلى ذلك، سبّب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة.

٢ - لذا، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لتتمكن كوبا شعباً وحكومةً من التمتع بسيادتها وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أنّ الحوار البنّاء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان العالم.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تطبق حكومة الجمهورية الأرجنتينية بالكامل أحكام القرار ٣/٦٢ والقرارات السابقة للجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٢ - وأصدرت الحكومة الأرجنتينية في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ القانون رقم ٢٤-٨٧١، الذي يضع الإطار القانوني المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية على الأراضي الوطنية. وبموجب هذا القانون، فإن القوانين الأجنبية التي تهدف، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تقييد أو منع الممارسة الحرة للتجارة وتنقل رأس المال أو السلع أو الأشخاص، ضد بلد ما أو مجموعة من البلدان، لا تطبق أو تنشأ عنها آثار قانونية من أي نوع كان على الأراضي الوطنية.

٣ - وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في حكومته أو المس بحقه في تقرير المصير، تكون غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا يكون لها أي أثر قانوني خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها.

٤ - ويعكس تصويت الأرجنتين المستقل منذ البداية لصالح قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، ولالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية.

٥ - وتود الأرجنتين أن تشير في هذا الصدد إلى تعليل تصويت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والبلدان المنتسبة للسوق (إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا) لدى اعتماد ذلك القرار، الذي انضمت فيه إلى المجتمع الدولي في رفضه بالإجماع تقريبا للتدابير القسرية الانفرادية.

٦ - لذلك دعت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها مرارا وفي محافل دولية شتى، مثل منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمرات القمة الإيبيرية - الأمريكية، ومؤتمرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ومجموعة ريو، إلى التعددية الحقيقية وإلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي لا تعمل إلا على زيادة حدة التوتر وإضعاف التعاون الدولي اللازم لتحقيق التنمية والأمن وضمان حقوق الإنسان للجميع.

٧ - وتشير الأرجنتين كذلك إلى أن رؤساء الدول والحكومات المشاركين في مؤتمر القمة الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي انعقد في ليما يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمدوا بيانا ضمّنوه فقرة متعلقة بقرار الجمعية العامة ٣/٦٢، نصها كالتالي:

> نؤكد من جديد التزامنا بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ونعيد تأكيد عزمنا على دعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز تساوي جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا بما يتنافى ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في علاقاتنا الدولية، والتمسك بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي. ونرفض رفضا قاطعا جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتتعارض مع القانون الدولي والقواعد المقبولة عموما للتجارة الحرة. ونتفق على أن هذه الممارسات تشكل تهديدا خطيرا للتعددية. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد، بالإشارة إلى القرار A/Res/62/3، الالتزام بمواقفنا المعروفة عن تنفيذ أحكام قانون هيلمز - بورتون خارج الحدود الإقليمية.

٨ - كما تود الأرجنتين أن تشير إلى مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في سانتياغو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) والذي صدر فيه عن رؤساء الدول والحكومات ''بيان خاص بشأن الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تنفيذ ما يسمى بقانون هيلمز - بورتون''.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الحكومة الأرجنتينية أن من المهم الإشارة إلى صدور ''بيان بشأن الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا'' عن الاجتماع الرابع عشر لمجلس وزراء خارجية رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، الذي عقد في مونتفيديو يوم ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

أذربيجان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تتشبث جمهورية أذربيجان تشبثا قويا بقواعد القانون الدولي ومبادئه في سياستها الخارجية.

٢ - وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر أذربيجان أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين. وهناك حاليا أربعة اتفاقات للتعاون بينهما. ولمواصلة تنمية العلاقات الثنائية، أنشئت لجنة حكومية دولية بين حكومتي البلدين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت عائدات المبادلات التجارية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا ٦٠٠ ٢٦٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز التعاون وتنمية العلاقات الودية مع جمهورية كوبا.

أرمينيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تتشبث جمهورية أرمينيا تشبثا قويا بقواعد وأنظمة القانون الدولي في سياستها الخارجية. ولا تتضمن التشريعات الأرمينية أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في ديباجه قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

إريتريا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تقم حكومة دولة إريتريا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والمخالف لمبادئ القانون الدولي. وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول

الداعية إلى القيام فورا بإبطال أو إلغاء تلك القوانين أو التدابير التي تلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي والرعايا الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - ترفض إكوادور بشدة الحصار المفروض على كوبا لأنها ترى فيه انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن قرارات الجمعية العامة.

٢ - وتعيد إكوادور، من منطلق تشبثها بمبادئ احترام السيادة والمساواة القانونية بين الدول، التأكيد على موقفها من خلال امتناعها عن سن قوانين تتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين أو تنتهك مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية والخارجية للدول. وبالتالي، لا يطبق البلد حاليا ولن يطبق في المستقبل أيا من التدابير التي تتناقض مع قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٣ - وتأمل إكوادور في أن تضع حكومة الولايات المتحدة حدا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لأنه لا يخدم حسن الجوار الذي ينبغي أن يسود العلاقات بين دول القارة الأمريكية، بالإضافة إلى كونه إجراء انفراديا مخالفا للقانون الدولي.

٤ - وستواصل إكوادور الإسهام في الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إلغاء التطبيق الانفرادي لتدابير ذات طابع اقتصادي وتجاري، وتشجع الدول الأعضاء على تجنب اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحظر المفروض على الشعب الكوبي.

إندونيسيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تسن حكومة جمهورية إندونيسيا أو تطبق قوانين أو تدابير تتجاوز الحدود الإقليمية وتتنافى مع مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية الدول الأخرى في التجارة والملاحة الدوليتين على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - ويتنافى تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية أحادية الجانب تتجاوز الحدود الإقليمية مع ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع القانون الدولي. ويجب أيضاً مراعاة واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٣ - وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق حصار اقتصادي وتجاري يؤثر تأثرا سلبيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأشخاص أبرياء، لا سيما النساء والأطفال. وهذا لا يتفق وروح الشراكة العالمية من أجل التنمية، على النحو المبين في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ففي مؤتمر القمة المنعقد في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٥، كرر زعماؤنا بقوة تأكيد عزمهم على كفالة التنفيذ التام للأهداف والغايات الإنمائية في الوقت المناسب، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفقر. ونحن نتفق مع مواقف التضامن العالمي هذه.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - ما زالت حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاماً تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بجميع أشكاله، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٢ - وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار إنفاذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الدول الأعضاء الساحق لقرار الجمعية العامة ٣/٦٢، والقرارات السابقة الصادرة ضد الحصار، وسائر المعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

٣ - وما زالت حكومة أنتيغوا وبربودا تمتنع عن سنّ وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفا، تمشياً مع ما يمليه عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من واجبات تؤكد من جديد جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة.

أنغولا

[الأصل: بالانكليزي]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تغتنم حكومة أنغولا هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها غير المشروط لمضمون التقرير بشأن المسائل ذات الصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتعرب حكومة أنغولا عن تقديرها للأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مواصلة بذل الجهود لدعم دخول البلدين بشكل أعمق في حوار بنّاء للتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة التي طال أمدها.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لقد دأبت جمهورية أوروغواي الشرقية في سياستها الخارجية على العمل بهمة للدفاع عن مبادئ القانون الدولي، وفيما يتصل خاصة بالقضية التي تناولها قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، المبدأ الأساسي القائل بأنه لا يحق لأية دولة أن تتخذ أو تشجع اتخاذ تدابير قسرية اقتصادية وسياسية من أجل فرض إرادتها على دولة أخرى ذات سيادة؛ وهو مبدأ يملي في هذه الحالة رفض تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تضر بحرية المبادلات التجارية الدولية وشفافيتها، وتنال من رفاه الشعوب. وبالتالي فإن الحصار المفروض على كوبا مناف لمبادئ القانون الدولي. ومن ناحية أخرى فإن أوروغواي لا تسن ضمن تشريعاتها أية قوانين أو تتخذ أية تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٣/٦٢.

٢ - ولم تقتصر أوروغواي على تكرار إعلان رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بل ضمت صوتها إلى الإعلانات الدولية التي ترفض هذه التدابير رفضا قاطعا وصريحا. وتحافظ أوروغواي كذلك على علاقات صداقة وثيقة مع كوبا، تشكل إطار لتشجيع وتوطيد الصلات الاقتصادية - التجارية بين البلدين لفائدة شعبيهما.

أوغندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

تود جمهورية أوغندا أن تفيد بخصوص قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ أن لديها علاقات تجارية طبيعية مع كوبا وأنها لا تؤيد الحصار.

أوكرانيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لا توجد لدى أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو حرية التجارة والملاحة الدولية. ولا تقبل حكومة أوكرانيا كذلك استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية التأكيد على اعتقادها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات فيما بين الدول ويتناقض نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلباً على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية وستعرقل الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، يعرقل الحصار الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر والجوع ولتعزيز الصحة والتعليم اللذين يعدان من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - وإن اتخاذ القرارات ذات الصلة، بهذا التأييد الواسع وطول هذه السنوات العديدة، لدليل واضح على رفض المجتمع الدولي الشديد للتدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب بشكل عام، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة من قبيل الأزمة الغذائية العالمية ومن ثم زيادة الجوع وسوء التغذية، فإن فرض الحصارات والجزاءات لن يكون له مبرر أكثر من أي وقت مضى ويستحق رفضاً أشد وردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

٣ - وإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تواجه منذ فترة طويلة تدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شعب كوبا وحكومتها قلقهما، ومن ثم فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى التنفيذ الكامل لمحتويات قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تقم قط بسنّ أو تطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٣/٦٢.

٢ - وقد دأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت بشكل منهجي لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن قيام الدول الأعضاء بسنّ وتطبيق قوانين وأنظمة يمس تأثيرها، خارج الحدود الإقليمية، بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص تابعين للولاية القضائية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، لا يتماشى مع الواجبات التي يمليها على تلك الدول الأعضاء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية ينتهك سيادة الدول الأخرى والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتمتثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٣/٦٢، ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار.

باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تمتثل باكستان امتثالا تاما للقرار ٣/٦٢.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعيد البرازيل الإعراب عن موقفها الذي مفاده أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة سيادة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٢ - ووفقا للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢، لم تصدر البرازيل أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية بما من شأنه التأثير على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو على حرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني البرازيلي بصحة تطبيق تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية.

٣ - وتخضع الشركات الموجودة في البرازيل للقوانين البرازيلية دون سواها. وتؤثر التدابير التي يتخذها أي بلد بما يتنافى وأحكام القرار ٣/٦٢، أو تسعى إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الامتثال لقوانين أجنبية، في مصالح المجتمع الدولي ككل وتنتهك المبادئ المقبولة عموما للقانون الدولي. وينبغي إعادة النظر في تلك التدابير وتغييرها، عند الاقتضاء، لمواءمتها مع القانون الدولي. وعلى الحكومات التي لا تمتثل للقرار ٣/٦٢ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية، ووضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن من جانب واحد.

بربادوس

[الأصل: بالانكليزيـــة]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

دأبـت بربـادوس علـى التـصويت لـصالح القـرار المعنـون ''ضـرورة إنهـاء الحـصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، وذلك منذ أن عرض للمرة الأولى على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين التي عقدت عام ١٩٩١.

بليز

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تصدر بليز أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير من شأن تنفيذها خارج الحدود الإقليمية أن يؤثر على سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية وعلى حرية التجارة والملاحة.

٢ - وتعيد بليز تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي تشكل أيضا مبادئ أساسية للقانون الدولي.

٣ - وفي هذا الصدد، دأبت بليز على تأييد قرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومما يبعث على القلق استمرار المحاولات الرامية إلى عزل كوبا في تجاهل لهذا القرار الذي يعتمد سنويا. وتواصل بليز إقامة علاقة شراكة بناءة مع كوبا تعود بالنفع على الطرفين، وهي علاقة أسفرت عن فوائد ملموسة لشعبينا.

بنغلاديش

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لم تقم حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية بسنِّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد قرار إنهاء الحصار في الجمعية العامة والتصويت لصالحه.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - أبدت حكومة جمهورية بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جمهورية كوبا، حرصها على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها والتزامها بذلك، وفقا لبرامج العمل الثنائية. وبالرغم من التدابير المفروضة من جانب واحد على كوبا، قامت الحكومتان، على هذا الصعيد، بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين البلدين وتحسينها.

٢ - وفي هذا السياق، أجريت عدة زيارات رسمية رفيعة المستوى. فقد قام وزير الخارجية البنمي، السيد صمويل لويس نافارو، بزيارة رسمية إلى كوبا يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، جرى خلالها إبرام ثلاثة اتفاقات ثنائية تتعلق بإجراء المشاورات السياسية، وإلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة لجوازات سفر الدبلوماسيين والمسؤولين الرسميين والقناصل وجوازات السفر الخاصة، وجوازات الخدمة والتعاون في مجال الصحة.

٣ - وبعد ذلك، قام الرئيس مارتين توريخوس إسبينو في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بزيارة رسمية لهافانا للتشاور بشأن مسائل تتعلق بالتعاون في مجالات الزراعة وتربية الأحياء المائية والطاقة والثقافة، والتوسع في الأنشطة المتصلة بالصحة (الأدوية والتكنولوجيا الأحيائية)، وفي برنامج محو الأمية المسمى ''نعم، أستطيع''، وشروط حصول رجال الأعمال وحاملي جوازات السفر العادية على تأشيرات الدخول، وتشجيع إبرام اتفاق في مجال الرياضة.

٤ - وعُقد في مدينة بنما، يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أول اجتماع وزاري لآلية المشاورات السياسية المنشأة بموجب مذكرة التفاهم الموقّعة عام ٢٠٠٦، وجرى فيه التوقيع

على أربعة صكوك قانونية تتعلق بمعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، والتعاون بين وزارتي الخارجية البنمية والكوبية في مجال التوثيق والمحفوظات.

٥ - وعُقدت، بموازاة الاجتماع الوزاري، جلسات للجان التعاون المشتركة (اللجنة العلمية - التقنية، واللجنة التعليمية - الثقافية، واللجنة المعنية بالصحة) من أجل تقييم التعاون والنظر في محاور جديدة له وتوثيق علاقات التعاون والتفاهم الثنائية على جميع الصُعُد.

٦ - وقام وزير الخارجية بزيارة رسمية إلى كوبا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على هامش معرض هافانا الدولي الخامس والعشرين، أسفرت بشكل أساسي عن توقيع اتفاقات للتعاون في مجال الخدمات الجوية والمعدات البحرية.

٧ - وعُقد في هافانا مؤخرا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الاجتماع الثاني لآلية المشاورات السياسية بين وزارتي خارجية البلدين واجتماع اللجان المشتركة للتعاون بين كوبا وبنما. وأسفر هذان الاجتماعان عن توقيع ثلاثة اتفاقات ثنائية هي:

- اتفاق التعاون في مجال الاستخدام الرشيد والفعال للطاقة واستخدام الطاقة المتجددة، المكمل لاتفاقية التعاون الأساسية
- اتفاق التعاون العلمي والتقني بين سلطة الموارد المائية في بنما ووزارة الثروة السمكية في كوبا
- اتفاق التعاون في المجال السينمائي؛ اتفاقية التعاون في مجال التعليم - معهد التدريب واستخدام الموارد البشرية

وسيعقد الاجتماع الثالث لآلية المشاورات السياسية عام ٢٠٠٩ في مدينة بنما.

٨ - وإضافة إلى ذلك، سبق أن أبرمت جمهورية بنما وكوبا اتفاقات مؤسساتية شتى في مجالات التعاون التقني نذكر منها: مشروع محو الأمية الذي تنفذه الحكومة الوطنية عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية والذي يُستخدم في سياقه النهج المسمى ''نعم، أستطيع'' الكوبي المنشأ؛ وبرنامج ''العملية المعجزة'' الذي يشارك فيه أطباء كوبيون في مناطق داخلية شتى في البلد ويجرون عمليات جراحية مجانية في العين لصالح أكثر السكان فقرا؛ والبرنامج الثنائي لتنمية الجذريات والدرنيات وإنتاج نوع من البطاطس الحلوة المقاومة للآفات يتيح اختراق السوق الأوروبية، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع وزارة التنمية الزراعية.

٩ - وأبرمت كوبا وبنما، على امتداد العلاقات الدبلوماسية بينهما، اتفاقات عديدة في مختلف ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والنقل الجوي، والتعاون بين

وزارتـيْ خارجيـة البلـدين، والتعـاون في مجـال الثقافـة والتعلـيم، والاسـتثمار وحمايـة الاستثمارات، وآلية المشاورات السياسية، وإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، ومعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، ونقل المحفوظات بين وزارتي خارجية البلدين.

١٠ - وعلى الصعيد الدولي، أيّدت بنما بالتالي الجهود المبذولة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عبر جميع آليات الحوار والتشاور السياسي التي تنتمي إلى عضويتها، وكذلك في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة أو الآليات الدولية الأخرى.

١١ - وفي ما يتعلق بالعلاقة التجارية الثنائية، تجدر الإشارة إلى أنّ تصدير المنتجات البنمية إلى السوق الكوبية، مقارنة بالعامين السابقين، سجل زيادة ملموسة بلغت مليون دولار و ١,٤ مليون دولار على التوالي. وسجلت الصادرات الكوبية إلى بنما زيادة كبيرة أيضا. استمر استيراد المنتجات الكوبية في ارتفاعه المطّرد فبلغ ٢٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، وبلغ ٢٦,١ مليون دولار في الفصل الأول من عام ٢٠٠٧.

١٢ - ومن جهة أخرى، يتبين من عمليات التبادل التجاري داخل منطقة كولون الحرة، استنادا إلى البيانات المقدمة من هذا الكيان التجاري، أنّ الحركة التجارية باتجاه كوبا تُظهر توجّها نحو الزيادة وإنْ بوتيرة أخف في عام ٢٠٠٧ (٢٠٠٦: ٦٨٣ ٢١٥ مليونا، ٢٠٠٧: ٢٣١ ٢٢٠ مليونا). وعلى المنوال نفسه، أبلغت الشركات التي تقيم عمليات تجارية مع كوبا أن هذه العمليات تتم في ظروف طبيعية ودون صعوبات وأنّ تسديد الدفعات المالية يجري بصورة طبيعية.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تربط جمهورية بنن بجمهورية كوبا علاقات صداقة وتعاون ممتازة، كما تشهد على ذلك الدورة الثامنة للجنة المشتركة العليا للتعاون بين بنن وكوبا، التي عقدت في كوتونو في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢ - وتعارض بنن معارضة قاطعة التدابير السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية المفروضة من جانب واحد على كوبا. وهي لم تسنّ أي قانون أو تتخذ أي تدبير يمنعانها من ممارسة حرية التجارة والملاحة مع كوبا ولا يمكن أن تشارك في تطبيق تدابير من هذا النوع مخالفة لروح ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وبالتالي، تعتبر بنن أن التدابير المفروضة من جانب واحد على كوبا يجب أن تُرفَع.

بوتسوانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وتعارض بوتسوانا، كما يتبين من تصويتها على القرار المذكور، الاستمرار في اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لم تقم بوركينا فاسو، وفقا لما يمليه عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي من واجبات تكرّس بشكل خاص حرية التجارة والملاحة، بسنّ أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٣/٦٢ المورخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم يسبق لبوروندي أن فرضت حظرا على كوبا أو وضعت أي تدابير لهذا الغرض.

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - فيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، لم تسن جمهورية بوليفيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير تقيد التجارة مع جمهورية كوبا الشقيقة، بل إنها تقيم علاقات تضامن وتعاون وكذلك علاقات تجارية مع حكومة وشعب كوبا.

٢ - وبناء على ما تقدم، تؤكد بوليفيا موقفها الرافض لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي أو تجاري أو مالي ضد أي بلد، ولذلك تعرب عن إدانتها الشديدة لسياستي الحصار والحرب الاقتصادية الطويلة الأمد اللتين تفرضهما الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٣ - وينتهك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ نصف قرن تقريبا القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحه، وقواعد منظمة الدول الأمريكية، بل أسس القانون الدولي نفسه؛ وهو لا يضر إضرارا فادحا بالشعب الكوبي فحسب، بل يسيء أيضا إلى مصالح وحقوق الشعب الأمريكي وشعوب وبلدان أخرى في العالم. لذلك فإنه لا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل لسيادة الدول الأخرى أيضا بسبب تجاوزه الواضح للحدود الإقليمية.

٤ - ويتعارض تجاوز الولايات المتحدة نطاق ولايتها القضائية مع مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، المكرس في قرارات محكمة العدل الدولية، ومع حق الشعب الكوبي في تقرير المصير والتنمية.

٥ - وعلاوة على ذلك، يعارض أعضاء منظمة التجارة العالمية بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتعدى على سيادة الدول. ويخل موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتعسف بالتزاماتها بالتوازن بين الحقوق والالتزامات. وبالإضافة إلى ذلك، يضعف الثقة التي وضعها جميع الأعضاء في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويشكل ذلك في رأينا انتهاكا واضحا وجسيما ومنهجيا لحقوق كوبا، إذ أن الحصار يمس بجميع الحقوق الإنسانية للمواطنين الكوبيين.

٦ - ومن الواضح أن كوبا حصلت مرارا خلال ست عشرة سنة متعاقبة على الدعم الدولي، الذي ليس سوى انعكاس للسمعة الطيبة للثورة الكوبية وتأثيرها الواسع النطاق وتعبيرا عن التعاطف الدولي الكبير مع كفاح الشعب الكوبي.

٧ - وتؤيد بوليفيا من جانبها هذه المعركة التي تشن على الصعيد الدولي تضامنا مع كوبا، وتعرب عن تأييدها لها، وبالتالي دعمها لقرار الجمعية العامة ٣/٦٢ الذي ينص على إدانة هذا النوع من التدابير الانفرادية، فضلا عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية. وتعرب بوليفيا أيضا عن دعمها للمساواة القانونية بين جميع البلدان من حيث السيادة، التي يجب أن تكون لها الأسبقية على أي خلافات اقتصادية ، وإلا تعذرت سيادة القانون في المجتمع الدولي.

٨ - وتلتزم بوليفيا بنوع جديد من التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان، بناء على مبادئ البديل البوليفاري للأمريكتين ومعاهدة التجارة بين الشعوب. وتعزيزا للروح الوحدوية التي تحفز على إقامة علاقات ثنائية من أجل المصلحة المباشرة للشعوب، وكذلك للقدرة التنافسية الدولية والتعاون وحفز التنمية التجارية بين بوليفيا وكوبا، تم التوقيع على البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، مما يزيد توثيق العلاقات بين الحكومتين والشعبين الشقيقين، بما يشمل تسهيل النفاذ إلى الأسواق وتحرير التجارة بالكامل.

٩ - وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من النتائج السلبية المترتبة على الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، فإن حكومة كوبا تتضامن وتتعاون مع حكومة وشعب بوليفيا دون قيد أو شرط، حيث تبرعت بإقامة مستشفيات ومراكز لطب العيون يقدم فيها العلاج بالمجان إلى السكان الفقراء. كما أنها تساعد في محو الأمية عن طريق البرنامج الكوبي ''التعلم ممكن'' بإيفاد مدرسين ومفتشين على أعلى المستويات دون مقابل. وتواصل كوبا تقديم العديد من المنح الدراسية لطلاب الجامعات في بوليفيا، مما يساهم مساهمه كبيرة في تنمية الموارد البشرية. كما أنها تزود سكان الأرياف بالطاقة الكهربائية عن طريق تركيب ألواح شمسية.

١٠ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣، لم تضع بوليفيا أي قوانين أو تدابير مناقضة لأهداف قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - لا توجد في بيرو ولا تُطبق فيها أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - ولا توافق حكومة بيرو على اتخاذ تدابير انفرادية تُطبق خارج الحدود الإقليمية ويُقصد منها التأثير في العملية السياسية داخل دولة ما. وترى بيرو أن إبداء الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني للدول أمر أساسي في العلاقات الدولية تنص عليه مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - ويرتكز موقف حكومة بيرو في هذا الشأن على القرارات السابقة الصادرة عن آلية التشاور والتنسيق في المجال السياسي التابعة لمجموعة ريو، والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية، بما فيها البلاغ الخاص الصادر عن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية حول ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، المعتمد في سانتياغو بشيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتود حكومة بيرو أن تؤكد مجددا تأييدها الثابت والراسخ للأهداف المشتركة في مجال الديمقراطية النيابية وإعمال حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تشدد جمهورية بيلاروس على وجوب التعجيل برفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن يشكل إلغاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية بادرة تجاه تطبيع العلاقات بين هذين البلدين.

٢ - وتؤيد بيلاروس الحق غير القابل للتصرف لكل واحد من البلدان في تحديد النمط الإنمائي الخاص به، وتعرب عن رفضها لأية محاولة تقوم بها دولة من طرف واحد بهدف تغيير النظام السياسي الداخلي لدولة أخرى، من خلال تدابير عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو أية وسائل أخرى للضغط.

٣ - وتلتزم بيلاروس التزاماً دقيقاً بمبادئ القانون الدولي في تنفيذ سياساتها الخارجية. ولا تتضمن تشريعات بلدنا قوانين أو قرارات أو تدابير تترتب عليها آثار خارجية تمس بسيادة الدول الأخرى، أو بالمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للولاية القانونية لهذه الدول، أو بحرية التجارة أو الملاحة كذلك.

٤ - وتتميز العلاقة بين بيلاروس وكوبا بمستوى رفيع من التعاون والنشاط المتنامي خدمة لمصالح البلدين. وتُمثل تنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين إحدى المهام ذات

الأولوية في مجال العلاقات المشتركة بينهما. وهناك اهتمام متبادل وإمكانات كبيرة لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما وتنفيذ المشاريع المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة. وفي عام ٢٠٠٧، ارتفع حجم بضائع بيلاروس المصدرة إلى كوبا بنسبة ٤٥ في المائة، مقارنة بعام ٢٠٠٦. وانعقدت في هافانا، في آذار/مارس ٢٠٠٨، الدورة الثامنة للجنة المشتركة لبيلاروس وكوبا المعنية بالتعاون التجاري والاقتصادي. واتسع نطاق التعاون بين البلدين توسعا كبيرا، حيث جرى حتى تاريخه التوقيع على ٢٥ اتفاقا بين حكومتيهما والمصالح الحكومية فيهما.

٥ - وتدخل كوبا في عداد الدول التي تتمتع بمعاملة تفضيلية في مجال التعريفة، بموجب مرسوم رئيس جمهورية بيلاروس رقم ١٤ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي يمنحها تخفيضا بنسبة ٢٥ في المائة في مدفوعات الرسوم الجمركية المتعلقة بنطاق من السلع: مثل اللحوم ومنتجاتها؛ والأسماك والقشريات؛ ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية؛ والخضروات؛ والبن والشاي والأرز؛ ومنتجات الغابات، وما إلى ذلك.

٦ - وستحافظ بيلاروس على هذا التوجه في تنمية علاقات التعاون والصداقة مع كوبا في المستقبل كذلك.

تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه الوطنية على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وليس لدى تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]
[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - ظلت تركمانستان، مثل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تتمسك بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي في مجال حرية التجارة

والملاحة، تدعو على مدى سنوات طوال إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا؛

٢ - وترى تركمانستان أن الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية تمس في المقام الأول شعوب البلدان التي تُطبق عليها مثل هذه الجزاءات، وتنعكس بشكل سلبي على هذه الشعوب اجتماعيا واقتصاديا، وعلى مجريات حياتها اليومية. ولا يمكن اعتبار استخدام هذا النوع من الجزاءات من طرف واحد أداة مشروعة في مجال العلاقات الدولية؛

٣ - ولا تتضمن التشريعات الوطنية في تركمانستان واتفاقاتها الدولية أحكاما تتعارض مع أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا. ولم تقم تركمانستان كذلك بأي عمل، كما أنها ليست حالياً بصدد اتخاذ أي عمل، يتعارض مع أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، في مجال علاقاتها الدولية.

تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لا توجد لدى جمهورية تركيا أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، وهي تؤكد مرة أخرى التزامها بمبادئ التجارة والملاحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لا تطبق حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو أي تدابير اقتصادية من جانب واحد كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد بلدان أخرى.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - سعت توغو دائما، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، إلى احترام تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بجميع أشكاله. ويؤيد بلدنا أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة والمبادئ المكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

٢ - وبناء على ما تقدم، ترفض توغو بشكل قاطع أيّ لجوء إلى تدابير قسرية مفروضة من جانب واحد لممارسة ضغوط على الدول.

٣ - وبالتالي، لم تقم توغو قط بسنّ أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول.

٤ - وقد، دأبت توغو، أسوة بحركة بلدان عدم الانحياز وبالدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لا تطبق تونس قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تونغا

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تلتزم مملكة تونغا التزاما كاملا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمقبولة بموجب القانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بجميع أشكاله، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وبناء

على ما تقدم، لم تقم مملكة تونغا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تدعو حكومة تيمور - ليشتي مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتكرر دعوتها إلى الالتزام التام بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٨٥ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢. وتعرب حكومة تيمور - ليشتي عن قلقها العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، كما أنها لا تؤيد التدابير التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار.

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تقم حكومة جامايكا، تمشياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بسن أية قوانين أو تشريعات أو باتخاذ أي تدابير أو إجراءات أخرى من شأنها أن تنتهك سيادة دولة ما أو تضر بمصالحها الوطنية المشروعة أو تعرقل حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري والاقتصادي.

٢ - وما زالت حكومة جامايكا تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية الأُحادية الجانب التي تطبقها دولة على أخرى وتؤثر في حرية حركة التجارة الدولية، كما تعارض التطبيق الذي يتجاوز الحدود الإقليمية وآثار التشريعات الوطنية على سيادة الدول. فهذه الإجراءات

تتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي.

٣ - وفي هذا الصدد، تكرر حكومة جامايكا التأكيد على تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤكد جامايكا موقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز في رفض وإدانة هذه الإجراءات الأحادية الجانب، التي تنتهك سيادة الشعب الكوبي وحقوقه وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - وتكرر حكومة جامايكا التأكيد على النداء الصادر عن الجمعية العامة الذي يحث جميع الدول التي طبقت ولا تزال هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات الضرورية لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن. ولا تزال حكومة جامايكا على موقفها الذي مفاده أن المشاركة البناءة والمفاوضات السلمية تبقى أفضل السبل لتعزيز السلام والاستقرار.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعرب الجزائر مجددا عن انشغالها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا منذ ما يقرب من نصف قرن.

٢ - ودأبت الجزائر، على غرار معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الدعوة إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي. فمنذ نحو خمسة عشر عاما، تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورة من دوراتها، بتأييد من جميع أعضائها تقريبا، قرارا يدعو إلى رفع الحظر عن كوبا، معتبرة أنه يتعارض مع الشرعية الدولية.

٣ - وترى الجزائر أن في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواجهه كوبا انتهاكا لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومساسا بحق الشعب الكوبي في التنمية.

٤ - ويشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تعديا على السيادة الوطنية لدولة عضو في الأمم المتحدة. إذ ينافي تطبيق

دولة ما لقوانينها المحلية خارج حدودها الإقليمية بهدف فرض جزاءات انفرادية المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

٥ - ولا يتناقى هذا الموقف مع الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنه يهدد أيضا حرية التجارة والملاحة وتدفق رأس المال، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية والبشرية لكوبا. وتعرب الجزائر عن قلقها البالغ إزاء العواقب الوخيمة لهذا الحصار الجائر وغير الشرعي.

٦ - وتؤكد الجزائر تأييدها التام للمواقف التي اعتمدها مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد بهافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والمواقف المتخذة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني (لمجموعة الـ ٧٧ والصين)، المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالدوحة، برفض التدابير الاقتصادية القسرية والقوانين المحلية المطبقة خارج الحدود الإقليمية على البلدان النامية، ودعوة الولايات المتحدة إلى رفع الحصار المضروب على كوبا.

٧ - وبناء على ذلك، تجدد الجزائر دعوتها إلى الولايات المتحدة رفع هذا الحصار، الذي ولد ٧٠ في المائة من المواطنين الكوبيين في كنفه، والذي ما فتئ عدد متزايد من الدول يجابهه بالرفض، وهناك الآن شبه إجماع على إدانته.

جزر البهاما

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر جزر البهاما أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جزر البهاما وجمهورية كوبا.

جزر سليمان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

تعيد جزر سليمان تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتؤيد حرية التجارة.

جزر القمر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

يؤكد اتحاد جزر القمر من جديد التزامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فإنه لم يسن و لم يطبق أية قوانين أو أنظمة لها آثار خارج إقليمه تمس بسيادة دول أخرى.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تعرب الجماهيرية العربية الليبية عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي و لم يسبق لها أن سنت أو طبقت أي قوانين مثل القوانين الواردة في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، بل، على العكس، كانت ضحية لهذا النوع من التدابير القسرية.

٢ - وتكرر الجماهيرية العربية الليبية التأكيد على معارضتها الشديدة للتدابير الأحادية الجانب المفروضة على الدول لأغراض سياسية وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد على حل المنازعات بين الدول، بل يؤدي إلى زيادة تعقيدها. وتعرب الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها البالغ إزاء إصرار بعض الدول على فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب تتجاوز الحدود الإقليمية في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي.

٣ - ومن ثم، صوتت الجماهيرية العربية الليبية لصالح القرار تأكيداً لموقفها المعارض للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتهيب بالدول أن تسوي خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وعقبة أمام جهود التنمية التي تشكل هدفاً من أهداف الأمم المتحدة.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تتصرف الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية وفقا للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها علاقات التعاون والتبادل بين الأمم وعلى أسس ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي. وبالتالي تمتنع عن سن أو تطبيق القوانين التي تخالف هذه القواعد والمبادئ.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - صوتت الجمهورية العربية السورية، انطلاقا من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لصالح قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضا بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود.

٣ - وفي هذا الصدد تشير الجمهورية العربية السورية إلى البلاغ الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في هافانا بماليزيا يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي دعوا فيه الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٣ - كما حث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، وإزاء استمرار التدابير التشريعية الجديدة الرامية إلى تشديد الحصار.

٤ - ونشير أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد في الدوحة، وأعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين والأنظمة التي

تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما أصدر مؤتمر القمة نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية من أجل رفع هذا الحصار فورا، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه تدبيرا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٥ - ولقد أعلن المجتمع الدولي مرارا رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وقانون هيلمز - بورتون، الذي يتجاوز تأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وهو أمر يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضرارا مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية جسيمة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة.

٦ - وبالتالي تدعو الجمهورية العربية السورية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية وتعزيز دور الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - يتمثل الموقف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معارضة كافة أنواع الجزاءات، بما فيها الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على دول ذات سيادة.

٢ - ويشكل الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا والذي يتجاوز حدودها الإقليمية انتهاكا صارخا لسيادة كوبا وخرقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يبعث على القلق والاستنكار من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي التعجيل بإنهاء سياسة الحصار الإجرامي التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لدعوة المجتمع الدولي.

٣ - وما فتئت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدعم جهود حكومة وشعب كوبا لإنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة وستواصل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا في المستقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تقيم جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات جيدة مع جمهورية كوبا وتنميتها.

٢ - ومن هذا المنطلق، دأبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تأييد جميع القرارات الداعية إلى إنهاء الحصار المفروض على جمهورية كوبا بشكل عاجل من أجل تيسير التوصل إلى حل مرضٍ لهذه المسألة.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة على كوبا، وهي بلد مستقل ذو سيادة. فهذا الحظر الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويسبب معاناة لا توصف لشعبها فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة فضلاً عن مبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامتثالها لها، لم تسن أو تصدر أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى غالبية البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في جميع مظاهره ومعارضتها له.

٢ - وترى جنوب أفريقيا في استمرار فرض هذا الحصار انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بجميع أشكاله. والحماس الذي أبداه المجتمع الدولي في رد فعله على هذا الحصار، حينما أدانه عام ٢٠٠٧ بعدد قياسي من الأصوات بلغ ١٨٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، يشكل دلالة واضحة على أنّ إنهاء الحصار قد آن أوانه، ليتم بذلك وضع حد للمعاناة الشديدة التي يعيشها سكان كوبا المدنيون الذين يتحملون وطأة ذلك الوضع غير العادل.

٣ - ويحظى عمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا وفي العالم الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم، باعتراف المجتمع الدولي. ويخنق الحصار هذا الإسهام البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفقراء وفي تحسين ظروفهم المعيشية.

٤ - وتربط جنوب أفريقيا بكوبا علاقات طويلة الأمد، وهي تشهد توسعا مستمرا من خلال ازدياد التعاون في مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي. وقد حظي الدور الذي أدّته كوبا في تاريخ جنوب أفريقيا التحرري بالتقدير الذي يستحقه عام ٢٠٠٨ عند الاحتفال على الصعيد الوطني بالذكرى العشرين لمعركة كويتو كوانابالي. واستضافت جنوب أفريقيا الدورة السادسة للمنتدى الاستشاري المشترك بين جنوب أفريقيا وكوبا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والدورة الخامسة للجنة الثنائية المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتسعى حكومتا جنوب أفريقيا وكوبا، من خلال آليتي التعاون هاتين، إلى توسيع نطاق العلاقات القائمة بينهما والمتينة أصلا، في مختلف مجالات التعاون. وتقدم كوبا لجنوب أفريقيا، من خلال مشاريع التعاون الثنائية في إطار اللجنة الثنائية المشتركة، مساعدة كبيرة في معالجتها لمشاكل نقص المهارات لديها، عبر مدها بالعمال المتخصصين وبالمدربين، في المجالات العديدة التي تم تحديدها. وإضافة إلى ذلك، جرى خلال العام الماضي تبادل عدد من الزيارات قامت بها وفود رفيعة المستوى، يقودها وزراء ونواب وزراء ومدراء عامّون، بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

٥ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل جنوب أفريقيا وكوبا التعاون في إطار مختلف المنظمات، ولديهما آراء متكاملة بشأن مسائل كثيرة، من قبيل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وفي أثناء رئاسة كوبا لحركة عدم الانحياز، منحتها جنوب أفريقيا تأييدها الكامل، وستواصل التعاون معها في إطار هذه الحركة والمنظمات الدولية الأخرى.

دومينيكا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لم يقم كومنولث دومينيكا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة في كوبا. ويمتثل كومنولث دومينيكا تماما لأحكام القرار ٣/٦٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لم تقم جمهورية الرأس الأخضر، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجع على التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين البلدان والأمم، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

رواندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

تعيد رواندا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تقم بسنّ أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

زامبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تؤيد حكومة زامبيا ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وزامبيا من ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ الذي يدعو إلى إنهاء هذه السياسة. وقد انضمت زامبيا بهذا الصدد إلى الموقف الدولي الرافض لتنفيذ هذه التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ضد كوبا.

زمبابوي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تأسف زمبابوي، كسابق عهدها، للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٢ - وليس لدى زمبابوي، بسبب التزامها الكامل بمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض الواردين في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قوانين وتدابير تقيّد التجارة الدولية أو تطبق خارج الحدود الإقليمية.

٣ - ولأنّ زمبابوي هي أيضا ضحية، فإنها تدرك تماما الآثار الخطيرة المترتبة على التدابير الاقتصادية المفروضة من جانب واحد والمطبقة لأغراض سياسية، والتي تستهدف البلدان النامية بشكل خاص. فالحصار الاقتصادي أو الجزاءات الاقتصادية المعلنة أو غير المعلنة تؤثر سلبا في السكان العاديين لأنها تحدّ من قدرتهم على الحصول على الائتمانات الأجنبية وتقيّد إمكان وصول صادرات بلدهم إلى الأسواق الأجنبية وحصوله على التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي يؤثر في قدرته التنافسية على التصدير وفي رفاه سكانه العاديين.

٤ - وبناء على ما تقدم، فإن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا حكومةً وشعباً غير مبرر وينبغي إنهاؤه.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم تصدر حكومة سان تومي وبرينسيبي أي قانون يدعم الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهي تحترم المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز حرية التجارة والملاحة وحرية تنقل الأشخاص.

سان مارينو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

كانت جمهورية سان مارينو دائما وبشكل عام ضد فرض أي حصار، وهي بالتالي ضد فرض الحصار من طرف واحد على كوبا كوسيلة ضغط وبسبب انعكاساته الخطيرة على السكان.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨]

ليس لدى حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وقد دأبت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تكرر حكومة سانت كيتس ونيفس دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ذلك أن هذا الإجراء الانفرادي يخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى عدم اتخاذ تدابير من هذا النوع، بل يشجع على التعاون بين الدول عن طريق تضافر جهودها. ويحترم الميثاق تساوي الدول

في السيادة، وينص، إلى جانب العديد من الصكوك القانونية الدولية، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٢ - وتأسف حكومة سانت كيتس ونيفس لاستمرار الحظر المفروض على كوبا، الذي يتسبب في المعاناة المتواصلة للشعب الكوبي. لذلك تضم مجددا صوتها إلى المجتمع الدولي لدعوة حكومة الولايات المتحدة إلى احترام قرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ فيما يتعلق بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٣ - ولم تسن سانت كيتس ونيفس أو تطبق أي قوانين أو تدابير تقيد حرية التجارة والملاحة وتمس بسيادة الدول الأخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٤ - ولم تفتأ سانت كيتس ونيفس تقيم علاقات سلمية وودية مع كوبا، وتؤكد حكومة اتحاد سانت كيتس ونيفس مجددا تأييدها للقرار الجمعية العامة.

سانت لوسيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - امتثالا للالتزامات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتمشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، لم تسن حكومة سانت لوسيا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على سيادة أي دولة أو على مصالحها الوطنية المشروعة، أو تعيق حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري والاقتصادي. وفي هذا الصدد، تعترف سانت لوسيا بالتعاون الاقتصادي والتعليمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة الاقتصاديتين والاجتماعيتين.

٢ - وتكرر حكومة سانت لوسيا الإعراب عن معارضتها منذ أمد طويل لتطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي.

٣ - وتكرر حكومة سانت لوسيا الإعراب عن تأييدها لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤكد من جديد موقفها المعارض لهذا النوع من الإجراءات.

سري لانكا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبما لا يحقق الشفافية في التجارة الدولية، وتؤكد مجددا على أهمية حرية التجارة والملاحة.

٢ - ولم يسبق لسري لانكا أن سنت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، وقد أيدت سري لانكا ولا تزال قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السنغال

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم تسن حكومة السنغال أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجه قرار الجمعية العامة ٣/٦٢. وتعلق حكومة السنغال أهمية كبرى على الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

سوازيلند

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تعرب مملكة سوازيلند مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على جمهورية كوبا. ونرى أن ذلك يشكل انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢ - والتزاماً من حكومة مملكة سوازيلند بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وحرصاً منها على تنفيذ القرارات المتخذة، ولا سيما تلك المتعلقة بمبدأ تساوي الدول في السيادة وحريتها في التجارة والملاحة على الصعيد الدولي، فإنها تؤكد من جديد، وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، تأييدها غير المشروط لوقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

٣ - ويسبب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة ومعاناة لا وصف لها، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا للميثاق ولمبدأ حسن الجوار، ويقوض في آن معا المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

٤ - ولذلك، فإن مملكة سوازيلند تكرر تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتؤيد كذلك مواقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز المعارضة لهذا الإجراء. وتضم مملكة سوازيلند صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى الداعية إلى إبطال أو إلغاء تلك القوانين أو التدابير أو السياسات فورا لأنها تتنافى مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي.

السودان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويعارض السودان مبدئيا فرض عقوبات على البلدان النامية لأثرها المدمر على الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة. لذلك يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وعقوبات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة السودان من جديد أنها لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن، عند تطبيقها خارج الحدود الوطنية، أن تمس بسيادة أي دولة. وتدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا النوع.

٢ - وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب

في معاناته وهضم حقوقه والإساءة إلى مصالحه المشروعة، لكونه انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتجاهله لمبادئهما السامية والنبيلة.

٣ - وما زال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والتي تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب بالكامل لتطلعاتها.

٤ - ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة هذا، عرضت حكومة السودان هذه المسألة على النظام المتعدد الأطراف واضعة إياها في صدارة الأولويات، وذلك بهدف حشد الدعم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد على البلدان النامية.

٥ - وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع جمهورية كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي مع غيره من كبار المسؤولين. واللجنة الوزارية المشتركة هي الآلية التي تمثَّل فيها جميع قطاعات التعاون بين البلدين. ويتوقع من اللجنة، بوصفها وسيلة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحظر، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في كافة المجالات. واتخذت خطوة هامة في العلاقات الثنائية بين البلدين باعتماد الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة سفيرا لدى كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

سورينام

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - يتمثل موقف سورينام في البقاء على التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بمبادئ القانون الدولي. وبالتالي، لم تقم حكومة سورينام قط بسنّ أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - وترى حكومة سورينام أنه ينبغي، على الدوام، احترام مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية.

سيراليون

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لم تقم سيراليون اتساقا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢. ودأبت سيراليون على تأييد القرار، وهي على اقتناع بأن إنهاء الممارسات التجارية التمييزية ووقف تطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية سيكون من شأنهما ليس فحسب المساعدة على تخفيف حدّة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية التي يعيشها الشعب الكوبي، ولكن أيضا تشجيع الحوار وعلاقات حسن الجوار والتعاون فيما بين الدول.

سيشيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ – تؤيد حكومة جمهورية سيشيل تأييدا تاما مضمون القرار ٣/٦٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ ولذلك لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن بأي شكل من الأشكال أن تشكل حصارا اقتصاديا أو تجاريا أو ماليا على كوبا، أو تسهم فيه.

٢ – علاوة على ذلك، ترى حكومة سيشيل أن القوانين التي ينطوي تنفيذها على تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية تتنافى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ – تدعو شيلي باستمرار إلى وجوب إقامة العلاقات الدولية على مبادئ في جملتها المساواة القانونية بين الدول وعدم التدخل وحرية التجارة والملاحة. وبناء على ذلك، تمتنع شيلي عن تطبيق أو تشجيع فرض قوانين أو قواعد تتعارض مع هذه المبادئ.

٢ – وفيما يتعلق بكوبا، من الجدير بالذكر أن شيلي وقعت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ على اتفاق للتكامل الاقتصادي (رقم ٤٢) مع هذا البلد، وهو اتفاق لم يصادق عليه

بعد. وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين شيلي وكوبا ٦٧,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. وتحتل كوبا المرتبة ٦٢ ضمن الشركاء التجاريين لشيلي و ٤٩ ضمن البلدان المستوردة للمنتوجات الشيلية. ومن جهة أخرى، تبلغ قيمة الاستثمارات الشيلية في كوبا ٤٠ مليون دولار، في إطار اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المعمول به بين البلدين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

الصين

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١ - ينبغي إيلاء الاحترام الواجب للتساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وغيرها من القواعد ذات الصلة التي تنظم العلاقات الدولية. ولكل بلد الحق في أن يختار، وفقا لظروفه الخاصة، نظامه الاجتماعي وأسلوبه في التنمية، ولا يحق لأي بلد آخر التدخل في هذا الخيار.

٢ - وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل القائمة بين البلدان عن طريق الحوار السلمي والتفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. ولا يخدم الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أي غرض سوى الإبقاء على ارتفاع حدة التوتر بين بلدين جارين وتعريض الشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال، لمعاناة ومحنة شديدتين. ويعرض هذا الحصار الذي لا يزال مفروضا الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ودول أخرى، فضلا عن حرية التجارة والملاحة، لمخاطر جسيمة، وينبغي أن يوضع له حد وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

عمان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لا تؤيد حكومة سلطنة عمان الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا، حيث جرت بينها وبين وكوبا مبادلات تجارية محدودة خلال فترة الحظر، وكان الميزان التجاري خلال السنوات الخمس الماضية لصالح كوبا.

غامبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تسن غامبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير أو أعمال تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بما يؤثر على سيادة الدول الأعضاء الأخرى المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو حرية التجارة والملاحة. وما زلنا على معارضتنا لسن أو تطبيق قوانين أو تدابير من هذا النوع ضد كوبا، بما يعيق حرية التجارة والملاحة الدوليتين وحركتهما دون عراقيل.

٢ - وبصفة غامبيا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تضم صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوريين لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات لأنها تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - ما فتئت جمهورية غانا، التزاما منها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تمتنع عن سن أو تطبيق قوانين تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بما يؤثر تأثيرا سلبيا على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو على حرية التجارة والملاحة.

٢ - وتقيم غانا، وفقا للقرار ٣/٦٢ على وجه الخصوص، علاقات ثنائية ودية للغاية مع جمهورية كوبا، وتواصل التعاون بنشاط معها، ولا سيما في مجال الصحة.

غرينادا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعترف حكومة غرينادا وتتشبث بمبدأ تساوي الدول في السيادة؛ وهي لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تنتهك أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة من الدول.

٢ - وتربط غرينادا علاقات طيبة للغاية بكوبا، باعتبارهما بلدين شقيقين في منطقة البحر الكاريبي. وترى حكومة غرينادا أن في التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عن طريق الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي، فضلا عن التدابير اللاحقة الرامية إلى تشديد الحظر، انتهاكا للحقوق السيادية لجميع الكوبيين وخرقا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولا يؤدي هذا الحظر سوى إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بتحقيق هدف التنمية البشرية، كما أنه يعرض الشعب الكوبي لمعاناة لا داعي لها ولا يخدم التعايش السلمي لمجتمع مستقر من الدول.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد غرينادا مجددا أنه ليس لديها قوانين تقيد أو تعرقل التجارة أو الملاحة الدوليتين من طرف أي دولة، ولا تقبل تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية تحد من حرية التجارة. ولذلك تؤيد دون تحفظ قرار الجمعية العامة ٣/٦٣ السابع عشر هذا، الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحظر الانفرادي ضد جمهورية كوبا.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

ليس هناك في غواتيمالا أي عوائق قانونية أو تنظيمية لحرية العبور أو التجارة مع جمهورية كوبا. كما أن السياسة العامة لحكومة غواتيمالا تتمثل في رفض أي تدابير قسرية تتعارض مع قواعد القانون الدولي.

غيانا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لا تسن جمهورية غيانا أو تطبق أي قوانين أو أنظمة تمس آثارها المتجاوزة للحدود الإقليمية سيادة دول أخرى. ومن ثم فهي تحترم قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ احتراما تاما وتلتزم بمواصلة أييده.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تؤكد حكومة جمهورية غينيا من جديد التزامها باحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

٢ - وفي هذا السياق، تعترف بتساوي الدول في السيادة ضمن المجتمع الدولي وتستمر على وفائها لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بجميع أشكاله، وحرية التجارة والملاحة الدولية.

٣ - ومن هذا المنطلق، لم تقم جمهورية غينيا بسنّ أو تطبيق قوانين من النوع المشار إليه في القرار ٣/٦٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤ - وستواصل حكومة جمهورية غينيا تأييدها الثابت لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تعتبر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أنّ مطالبة الشعب الكوبي المستمرة برفع الحصار عادلة. فمن المعروف أنّ الحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من ٤٥ سنة قد سبّب لهذا الشعب النبيل وصاحب السيادة، ولا يزال، قدرا كبيرا من المعاناة والحرمان على جميع المستويات.

٢ - كما أنّ القوانين المطبقة بمقتضى الحصار والتي يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية، تؤثر في بلدان ثالثة فتمنعها من تطبيق القوانين الدولية السارية في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي وحتى الإنساني بشكل سيادي.

٣ - لذا، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، بناء على ما تقدم ووفاءً منها لالتزامها بإحلال السلام والوئام والتعاون بين جميع الدول، تضم صوتها إلى أصوات باقي بلدان العالم الداعية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ – تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن هذه الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع الحاجة إلى تعزيز الحوار والتطبيق السليم للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ – ولم تؤيد حكومة غينيا – بيساو أيا من القرارات التي اعتمدت ضد كوبا. كما أنها لم تضع على الصعيد الوطني أي آليات من شأنها تنفيذ هذه القرارات، بالنظر إلى طابعها الانفرادي وتعارضها مع القواعد الدولية التي تنطبق على التجارة الحرة وحرية ممارسة حقوق الملاحة وغيرها من المسؤوليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٣ – لذلك تأسف غينيا – بيساو لاستمرار هذا الحصار المفروض منذ أكثر من ٤٨ عاما في إلحاق أضرار اقتصادية ومالية وصحية وغيرها من الأضرار الجسيمة بكوبا. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة أصدرت بالأغلبية طوال السنوات الستة عشر الماضية قرارات متعاقبة تنص على ضرورة إنهاء الحصار، لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن مرونة في موقفها بشأن استمرار سياستها القائمة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٤ – وتقر جمهورية غينيا – بيساو بالأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة وتدعو إلى تنفيذ هذا القرار، وتدعو المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة جهوده ليتسنى للبلدين الدخول في حوار بناء بهدف تطبيع علاقاتهما.

الفلبين

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ – تعرب حكومة الفلبين عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة ٣/٦٢ وتكرر التزامها بالامتثال لهذا القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

٢ - وتؤكد حكومة الفلبين من جديد أنها لم تفرض وليس بنيّتها أن تفرض أيّ قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٣ - وتربط الفلبين بكوبا علاقات ثقافية واقتصادية ترقى إلى التجارة بالسفن الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في أوائل القرن السادس عشر. وتقدم علاقات تجارية طبيعية بين البلدين، وقد بلغ مجموع عمليات التبادل التجاري بينهما ١,٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٤ - ويشير بلاغ مشترك بين الفلبين وكوبا إلى قائمة من أنشطة التعاون بينهما للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ في مجالات العلم والتكنولوجيا والبيئة والتكنولوجيا الأحيائية والتجارة والتعليم والعدل والرياضة والسياحة وإحياء التراث والثقافة. ومن بين الاتفاقات الثنائية الأخرى الموقعة بين الفلبين وكوبا ما يلي: (أ) اتفاق متعلق بالتعاون الثقافي والتعليمي؛ (ب) واتفاق متعلق بالتعاون العلمي والتكنولوجي؛ (ج) واتفاق متعلق بالتعاون الرياضي؛ (د) واتفاق تعاون بين غرفة التجارة الفلبينية وغرفة التجارة الكوبية.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تكرر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، حيث تعتبر هذه التدابير انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية. وتؤيد فنزويلا تأييدا قويا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بهذا الصدد، كما تؤيد الإعلانات الصادرة عن المحافل السياسية الأخرى برفض هذا النوع من الأعمال العدائية التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

٢ - إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، يحدوها في ذلك التزامها الثابت بالسلام واحترامها التام للشرعية الدولية، تؤكد موقفها الراسخ بعدم اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ويكون من شأنها الانتقاص من الحقوق السيادية للدول الأخرى، ولذلك تدعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتناع، في إطار سياستها الخارجية، عن اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية.

٣ - وتحقيقا لذلك، تحث فنزويلا حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي الوحشي الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من أربعين عاما. وقد أضرّت سياسة المواجهة

هذه برفاه مواطني هذا البلد الكاريبي، الذي هُضمت حقوقهم الإنسانية نتيجة لهذه السياسة اللاإنسانية، وبناء على ذلك تطالب فنزويلا الولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام التزاما تاما بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢.

٤ - وتجدد فنزويلا رفضها لتشديد الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وهو إجراء لا يساعد بأي حال من الأحوال على تهيئة جو الحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات بين الدول ذات السيادة، وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٥ - وتتبنى جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعلانات المتكررة الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي المندّدة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، لكون هذه التدابير منافية للحوار والتعاون بوصفهما تعبيرين صادقين عن التعددين. وتدين حكومة فنزويلا وترفض في هذا السياق تطبيق الحكام الواردة في قانون هليمز - بورتون التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

٦ - ومن الواضح أن الإبقاء على هذه التدابير الانفرادية مناف لروح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية، كذلك فإن تطبيقها يناقض معايير ومبادئ القانون الدولي ويتعارض معها ويشكل انتهاكا لها.

٧ - وفنزويلا على قناعة بأن المجتمع الدولي ينبغي ألاّ يدّخر وسعا في جهوده لإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تشكل محاولة لمنع الدول من ممارسة حقها السيادي، بناء على حقها في تقرير المصير، في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي، بما ينسجم مع واقعها وخصوصيات بلدانها وشعوبها.

٨ - وتؤكد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا التزامها الثابت بالاحترام التام لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ولسوف يكون اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل دليلا على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في إعمال المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تشكل سياسات وممارسة الحصار، بجميع أشكاله، الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا خلال العقود الماضية، انتهاكا للقانون الدولي بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعديا على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتتعارض مع التطلعات المشتركة لأمم العالم في بناء علاقات دولية سليمة ومنصفة، بغض النظر عن النظام السياسي وعلى أساس احترام حق كل أمة في اختيار المسار الإنمائي الخاص بها.

٢ - وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة، وبأغلبية ساحقة، على اتخاذ قرارات تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحصار التي اعتمدتها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٣/٦٢ المتخذ في عام ٢٠٠٧ بأغلبية ١٨٤ صوتا.

٣ - وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل أي احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتؤكد فييت نام تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وترى أن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية لتنفيذ القرارات المعتمدة بسرعة بغية الإنهاء الفوري للحصار المفروض ضد كوبا بجميع أشكاله.

٤ - ومرة أخرى تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه. وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع الشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة في العالم، لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار اللا أخلاقية وغير المشروعة المشار إليها أعلاه.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لم تسن دولة قطر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات طابع تتجاوز حدودها الجغرافية، وتؤثر على سيادة دولة أخرى أو على المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص

داخل حدودها الإقليمية أو تمس حرية التجارة أو الملاحة الدولية كما أنها لم تتخذ أي تدابير أخرى مناقضة لقرار الجمعية ٣/٦٢.

٢ - تتبع دولة قطر سياسة الامتثال التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترفض حكومة دولة قطر استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، كما أنها تلتزم في علاقتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]
[١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨]

١ - وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لم تقم جمهورية قيرغيزستان بسن أو تطبيق أي قوانين أو أحكام ذات أثر يتجاوز حدود الدولة يمكن أن يؤثر على سيادة دول أخرى.

٢ - وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتعرب مجددا للأمانة العامة عن خالص تقديرها.

كازاخستان

[الأصل. بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية مبادئ القانون الدولي وتساند حقوق الأمم في التنمية وفقا لطريقتها الخاصة. وتدين كازاخستان بشدة أي إجراءات أحادية الجانب تتخذ إحدى الدول بموجبها تدابير اقتصادية وتجارية يؤثر تطبيقها خارج الحدود الإقليمية في سيادة دولة أخرى.

٢ - وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان إلى الإلغاء الفوري للإجراءات المتخذة ضد كوبا.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لم يقم الكرسي الرسولي قط بوضع أو تطبيق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا.

كرواتيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

استرشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ جمهورية كرواتيا قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ تنفيذا كاملا. وهي لم تقم مطلقا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

كمبوديا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم تفتأ حكومة كمبوديا الملكية تعرب عن موقفها الثابت خلال الدورات السابقة للجمعية العامة، المتمثل في تأييد لرفع الجزاءات المفروضة على جمهورية كوبا. وترى أن طول أمد الحصار ظلم في حق شعب كوبا البريء وسبب في معاناته الشديدة. وفي هذا الصدد ، تود حكومة كمبوديا الملكية دعوة جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ٣/٦٢.

كوبا

[الأصـــل: بالإسبانيـــة]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - مقدمة

١ - عشية إحياء الذكرى الخمسين للثورة التي تمكن فيها الشعب الكوبي، بعد كفاح عنيد وطويل لنيل استقلاله الحقيقي، من إزاحة الدكتاتورية الدموية التي كان يرزح تحتها وتدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن السلطة، وعشية الذكرى الخمسين لبدء عملية التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأكثر عمقا في تاريخ البلد، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة قائما كأسطع برهان على هذه السياسة الوحشية وغير الإنسانية التي تفتقر تماما إلى الشرعية والقانونية والتي طالما سعت إلى تدمير الثورة الكوبية بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها تجويع الشعب الكوبي وبث اليأس في نفوس أبنائه.

٢ - ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بأهدافه المعلنة رسميا والخفية، وبنطاقه، وبالوسائل والإجراءات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لأحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا لما خلص إليه مؤتمر لندن البحري المعقود في عام ١٩٠٩.

٣ - وتشكِّل هذه السياسة، على النحو الذي تؤكده القرارات الـ ١٦ التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة بعد أخرى، خرقا لمقاصد ميثاق هذه المنظمة ومبادئه ولمبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة، وللمبادئ المتعلقة بحرية التجارة والملاحة الدوليتين المكرسة في مختلف الصكوك الدولية.

٤ - وهذه السياسة التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي ازداد طابعها حدة في عهد الرئيس جورج و. بوش بشكل خاص، تلحق الضرر - وبشكل يتزايد باطّراد - بسيادة دول ثالثة وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

٥ - ومنذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣/٦٢ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وحتى اليوم، يستمر الحصار المفروض على كوبا بتوجهاته الأساسية ويجري تصعيده، كما يتضح ذلك من تشديد العقوبات الاقتصادية، والتعرض للأنشطة التجارية والمعاملات المالية الدولية

بما فيها العمليات التي ترمي كوبا من خلالها إلى تسديد أنصبتها في ميزانيات الأجهزة الدولية للأمم المتحدة، والاستيلاء على العلامات التجارية الكوبية، وتشديد الضغوط وتكثيف العمليات الانتقامية على الجهات التي تنفذ أنشطة تجارية مع كوبا أو تربطها بها عمليات تبادل ثقافية وفنية. وقد انتقلت حكومة الولايات المتحدة إلى مرحلة أكثر علنية وخطورة في تنظيم عمليات التخريب وتنفيذها، بالوسائل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وفقا لما نصت عليه خطة الرئيس بوش لإعادة استعمار كوبا التي جرى تحديثها في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٦ - وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الولايات المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قبل أيام قليلة من اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أحدث قراراتها الذي حثت فيه حكومة ذلك البلد على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، أشار بوضوح إلى منحى سياسة بلده وتوجّهاتها إزاء كوبا خلال الفترة الأخيرة من رئاسته، ضاربا بإرادة المجتمع الدولي عرض الحائط.

٧ - وبعد أن عرض رئيس الولايات المتحدة عن الواقع الكوبي صورة بعيدة جدا عن الحقيقة ومتوافقة مع الإرادة المتمثلة في رسم صورة شيطانية عن بلدنا وإيجاد ذريعة للمضي في تنفيذ سياسة تتعرض أكثر فأكثر للانتقاد، أكد أنّ ''الكلمة الرئيسية في علاقاتنا المستقبلية بكوبا ليست الاستقرار بل الحرية''[(١)]. وكشف النقاب عن قرار استخدام جميع الوسائل بما فيها اللجوء إلى القوة، إذا دعت الحاجة، من أجل تحطيم إرادة المقاومة لدى الشعب الكوبي وإعادة استعمار البلد أو بعبارة أخرى، وهذا سواء ذاك، إحداث ''تغيير في النظام'' وفقا لعقيدة العداء والسيطرة السائدة حاليا في البيت الأبيض.

٨ - وأطلق السيد جورج و. بوش، في إطار إرادة التدخل الجنونية التي تتملكه وفي إشارة إحباط واضحة منه حيال ما يعتبره دعما دوليا ضئيلا لمساعيه غير المشروعة، نداء جديدا لضمّ شركاء إلى سياسته العدائية والعدوانية إزاء الشعب الكوبي.

٩ - وأكّد الرئيس بوش في كلمته المعادية لكوبا التي ألقاها في البيت الأبيض في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، التصعيد غير المسبوق للحملة السياسية والإعلامية التي تشنها الإدارة الحالية في الولايات المتحدة على كوبا.

١٠ - وفي إطار هذه الاستراتيجية، تجدر الإشارة إلى الجولة الجديدة التي قام بها إلى عدد من العواصم الأوروبية في الفترة من ٧ إلى ١٦ نيسان/أبريل من هذا العام كل من كيرستن

(١) الكلمة التي ألقاها رئيس الولايات المتحدة في وزارة الخارجية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ماديسون، وكيلة وزارة الخارجية، وكاليب ماكيري، القنصل فوق العادة، من أجل إعادة استعمار كوبا ''الافتراضي''.

١١ - وركز هذان المناصران لسياسة واشنطن المعادية لكوبا جهودهما على منع إلغاء العقوبات التي كان الاتحاد الأوروبي قد فرضها تعسفا على كوبا في عام ٢٠٠٣، وتثبيط عزيمة كبار المسؤولين الأوروبيين عن زيارة هذا البلد، وفرض تأييد سياسة الولايات المتحدة المعادية لكوبا في الحوار عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي.

١٢ - ولتقويض النظام الدستوري الذي أقامه الشعب الكوبي واعتمده، وهو الهدف الأساسي لسياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، استخدمت حكومة الولايات المتحدة جميع الوسائل التي بمتناولها لتجنيد أشخاص ولدوا في كوبا وتنظيمهم وتمويلهم من أجل تطبيق سياستها العدائية والعدوانية ضد الأمة الكوبية. وقدمت كوبا أدلة وإثباتات دامغة على هذه الوقائع عجزت إدارة الولايات المتحدة عن دحضها.

١٣ - وكانت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من بين الأدوات المستخدمة لنقل الأموال من أجل دفع أجور المرتزقة الذين تستخدمهم الولايات المتحدة في كوبا، ويشارك قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا مشاركة مباشرة في هذه العمليات.

١٤ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقدت هذه الوكالة في مقرها في واشنطن اجتماعا لتوزيع ٤٥ مليون دولار إضافية خصصتها إدارة بوش لحربها غير المعلنة على الشعب الكوبي.

١٥ - وأدار ذلك الاجتماع خوسيه كارديناس، رئيس الوكالة المذكورة لأمريكا اللاتينية وموظف رفيع أسبق في المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية، المنشأة بناء على تعليمات إدارة الرئيس ريغان والمتورطة في تنظيم وتمويل أعمال إرهابية شتى ضد كوبا. وخُصصت في الاجتماع نفسه أموال اتحادية إضافية لتحديد منظمات غير حكومية أخرى في بلدان ثالثة من أجل الاستعانة بخدماتها في إطار عملية الاعتداء على كوبا.

١٦ - وأشار رئيس الوكالة لأمريكا اللاتينية، في معرض تركيزه على التوسع الكبير لبرنامج الوكالة المعادي لكوبا، إلى أنّ الميزانية التي كانت تبلغ ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وصلت إلى ٤٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨، وذلك كتعبير عن الأولوية التي توليها إدارة بوش لإطاحة ثورة الشعب الكوبي.

١٧ - وكما لو أنّ كل ذلك لم يكن كافيا، تستعين حكومة الولايات المتحدة بممثليها الدبلوماسيين في هافانا لتحويل الأموال من منظمات إرهابية معروفة موجودة على أراضي

الولايات المتحدة إلى جماعات متمردة في كوبا، كما نددت بذلك مؤخرا حكومة جمهورية كوبا.

١٨ - وترد في الفروع التالية من هذا التقرير معلومات محدثة عن نتائج الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، في الفترة الممتدة من حين اتخاذ القرار ٣/٦٢ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، التي تتميز أساسا بتشدد السياسة الرامية إلى تدمير الثورة الكوبية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تعذر تضمين هذه الوثيقة عددا كبيرا من الأمثلة على النتائج السلبية للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لتفادي وقوع عمليات انتقامية جديدة أو أضرار جانبية ضد مورّدين ومؤسسات من بلدان ثالثة تربطها بكوبا روابط اقتصادية وتجارية ومالية في إطار الالتزام بالقانون الدولي، وتقاوم الضغوط التي تمارَس عليها خارج الحدود الإقليمية بسبب الحرب الاقتصادية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على الشعب الكوبي لتحطيم إرادة الحرية والاستقلال والسيادة التي يتميز بها.

٢ - تنفيذ خطة بوش لإعادة استعمار كوبا: إحكام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

١٩ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قطع الرئيس بوش شوطا جديدا في تصعيد عدائه المتّسم بالهوَس لكوبا والإجراءات المعادية لها. ففي كلمة ألقاها ذلك اليوم، أقرّ سياسة الحصار المتبعة وأعلن عن اتخاذ ''مبادرات جديدة'' داعيا إلى استخدام القوة من أجل إطاحة الحكومة الكوبية الدستورية.

٢٠ - وتنسجم الإجراءات الجديدة التي أعلن عنها الرئيس بوش انسجاما تاما مع الاستراتيجية المرسومة في خطة إعادة استعمار كوبا (خطة بوش) التي اعتُمدت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ وأعدّتها لجنة رئاسية[٢] أُنشئت بمبادرة من الرئيس بوش نفسه لتحقيق الهدف المعلن المتمثل في تدمير الثورة الكوبية.

٢١ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، جرى تحديث تلك الخطة وتشديدها. وأضيف إليها فصل جديد أُبقي سريا تضمّن تدابير وإجراءات لا يمكن نشرها بسبب طبيعتها التي تنتهك القانون الدولي انتهاكا صريحا.

٢٢ - وفي التقرير الذي أعدّه مكتب مساءلة الحكومة في الولايات المتحدة والصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بناء على طلب تشارلز رانغل، العضو الديمقراطي عن نيويورك في مجلس النواب ورئيس اللجنة المعنية بالسبل والوسائل في المجلس المذكور، أُقِرَّ صراحة بأن

(٢) اللجنة المعنية بتقديم المساعدة إلى كوبا الحرة.

الحصار المفروض على كوبا يشكل أشمل مجموعة جزاءات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة، مقارنة بـ ٢٠ برنامجا من الجزاءات المفروضة على مختلف البلدان.

٢٣ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فاقت الخسائر الاقتصادية التي لحقت بكوبا بسبب سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها، مبلغ ٩٣ بليون دولار، محسوبةً بطريقة متحفظة.

٢٤ - وكدليل دامغ على الإجراءات العديدة التي وُضعت حيز التطبيق في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨ لإحكام الحصار المفروض على كوبا والمتشدد أصلا، نذكر ما يلي:

(أ) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، احتجز موظفون تابعون لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، على الحدود بين ولاية مين وكيبيك، شحنة هبات طبية جمعتها قافلة الصداقة بين كيبيك وكوبا وكان يُعتزم أن تنقلها إلى هافانا القافلة الثامنة عشرة التابعة لمنظمة ''قساوسة من أجل السلام''. وذكرت هذه المنظمة غير الحكومية في بلاغ أصدرته أنّ تعليمات أُعطيت لهؤلاء الموظفين بعدم السماح بمرور أيّ سلع مقصدها كوبا، وأن الشحنة احتُجزت لمدة ٣٠ يوما من أجل التحقيق في ''التهديد'' الذي تشكله لأمن الولايات المتحدة؛

(ب) وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم شركة Logica CMG Inc. التابعة للولايات المتحدة مبلغ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار لأن شركة CMG Telecommunications, Inc. التي كانت سلفا لها اشترت حواسيب وجمعتها وصدّرتها إلى كوبا وقدّمت لهذا البلد خدمات مساعدة فنية بعد التصدير؛

(ج) وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عُلم أنّ وزارة الخزانة رفضت أن تجدد للمنظمة غير الحكومية ''الخدمات السكانية الدولية'' التابعة للولايات المتحدة الترخيص الذي يسمح لها بمواصلة مشاريع تعاونها مع كوبا، التي تشمل توفير واقيات ذكرية من ماركة ''Vives'' وتوزيعها على الفئات المعرضة للإصابة بالإيدز؛

(د) وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدّم عضو مجلس الشيوخ بيل نلسون (ديمقراطي - فلوريدا) مشروع القانون S.2503 الرامي إلى ''منع الأجانب الذين أسهموا بشكل مباشر وهام في تطوير قدرات كوبا على تنمية مواردها النفطية من دخول الولايات المتحدة''. ويقترح مشروع القانون إلغاء اتفاق الحدود البحرية واتخاذ تدابير أخرى بدعوى ضرورة ''مواجهة الخطر الذي يمكن أن تتعرض له النظم الإيكولوجية في فلوريدا'' من جراء

البرنامج الكوبي للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها في المنطقة الاقتصادية الحصرية لكوبا؛

(هـ) وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ذكرت مجلة Oil & Gas Journal أن عضو مجلس الشيوخ بيل نلسون المذكور كتب إلى الرئيس بوش طالبا عدم تجديد اتفاق الحدود البحرية بين الولايات المتحدة وكوبا الموقّع عام ١٩٧٧؛

(و) وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نشر البيت الأبيض مذكرة صدرت عن الرئيس بوش في اليوم السابق بعنوان ''استمرار حالة الطوارئ الوطنية إزاء كوبا وسلطة الطوارئ في ما يتعلق بتنظيم رسوّ السفن وحركتها'' وجددت الإعلان الرئاسي ٧٧٥٧ الصادر عام ٢٠٠٤ والذي وسّع نطاق حالة الطوارئ الوطنية بشأن كوبا لمنع دخول سفن الاستجمام التابعة للولايات المتحدة إلى المياه الكوبية وذلك كوسيلة لحرمان كوبا من الموارد المالية وإحكام الحصار عليها؛

(ز) وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم شركتين تابعتين للولايات المتحدة هما مصرف Atlantic Bank، وذلك لعدم وقف معاملة مالية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ يُزعم أنه كانت للحكومة الكوبية مصالح فيها، وشركة RMO Inc.، وذلك لتحويل مزعوم لأموال ذات صلة بأسفار إلى كوبا. وفي التاريخ نفسه، غُرِّم أيضا ٥ أشخاص مبلغا إجماليا قدره ٩ ٢٣٨,٨٧ دولارا لشراء تبغ كوبي عبر الإنترنت؛

(ح) وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدرت وزارة الأمن الداخلي، وتحديدا جهاز حرس السواحل في الولايات المتحدة، أنظمة أمنية جديدة بشأن السفن القادمة إلى الولايات المتحدة من بلدان معينة من بينها كوبا، معتبرةً أنّ الأنظمة السارية ''غير فعالة في تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب''. واستنادا إلى هذه التدابير، ستخضع السفن لعمليات تفتيش إضافية عند وصولها موانئ الولايات المتحدة ولضرائب إضافية لأسباب أمنية؛

(ط) وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم مصرف United Advantage Northwest Federal Credit Union مبلغ ٩٧٠ ٢ دولارا لتحويل أموال إلى كوبا بدون ترخيص. وغُرِّم أيضا ثلاثة أشخاص مبلغ ٨٩٨,٠٤ ١ دولارا لشراء تبغ كوبي عبر الإنترنت؛

(ي) وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم الشركة المالية Citigroup التابعة للولايات المتحدة مبلغ ٢٥٠ ١٦ دولارا لقبولها، بدون ترخيص، استلام مدفوعات لقاء سلع مرسلة عبر شركة كوبية. وجرى أيضا تغريم ثلاثة

أشخاص على النحو التالي: غُرِّم الأول مبلغ ٦ ٠٠٠ دولار لاستلام أو دفع أثمان سلع أو خدمات قيل إن لكوبا مصالح فيها؛ وغُرِّم الثاني مبلغ ١ ٠٦٣ دولارا لتقديم خدمات تجارية؛ وغُرِّم الثالث مبلغ ٢٨٢,٥٠ دولارا لشراء تبغ كوبي عبر الإنترنت.

٣ - تطبيق سياسة الحصار خارج الحدود الإقليمية

٢٥ - اتخذت إدارة بوش العام الماضي تدابير وأقرت أنظمة جديدة أحكمت الجزاءات المفروضة وشدّدت التعرض، خارج الحدود الإقليمية، لمواطني ومؤسسات وشركات البلدان الثالثة الذين يقيمون، أو حتى يعتزمون إقامة، علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية أو علمية أو تقنية مع كوبا، معطيةً نفسها الحق في اتخاذ القرار بشأن مواضيع ذات صلة بسيادة الدول الأخرى.

٢٦ - واستمرت عمليات الدمج المتواصلة للشركات الدولية الكبرى والتحالفات الاستراتيجية على الصعيد العالمي التي تشارك فيها الولايات المتحدة على نطاق واسع، في التأثير سلبا في كوبا وفي زيادة حدة الآثار السلبية للحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية وفي تضييق الحيّز الاقتصادي الدولي الذي يمكن فيه لكوبا التحرك إلى حده الأدنى، مما يزيد من تعقيد عملية اندماج هذا البلد في الاقتصاد العالمي.

٢٧ - وأدّت هذه الظروف، إضافة إلى حظر استعمال دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية وإلى الضغوط والتهديدات التي يمارسها موظفو الولايات المتحدة لإعاقة ومنع إنجاز أيّ عملية تجارية أو مالية أو تعاونية مع كيانات كوبية، إلى زيادة حادة في تكاليف ونفقات العمليات التي تنفذها كوبا لتشغيل اقتصادها وتوفير الشروط المعيشية الأساسية لسكانها.

٢٨ - وفي الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، واصلت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة التحرش بالمؤسسات المالية والمصرفية للبلدان الأخرى والتعرض لها على نطاق عالمي بهدف قطع أي نوع من العلاقات أو المعاملات بينها وبين كوبا. وباشرت إجراءات للحد من حق أي بلد في القيام بأنشطة تجارية مع من يشاء بشكل حر وسيادي، موجهةً تهديدات فظة إلى بعض الشركات في بلدان ثالثة لكي توقف مبيعاتها وعقودها مع كوبا.

٢٩ - ولا تزال الولايات المتحدة تعطي نفسها الحق في سنّ القوانين لبلدان أخرى وبالنيابة عنها في إطار علاقات تلك البلدان بكوبا، ويصل بها الأمر إلى حد السماح لنفسها بإصدار الأحكام على سلوك تلك الدول وأعمالها. ويجدر التذكير مرة أخرى بأن أحكام هذه

السياسة المطبقة خارج الحدود الإقليمية، التي تؤثر في كوبا وفي بلدان ثالثة وتلحق بها أضرارا فادحة، تحظر ما يلي:

(أ) قيام فروع لشركات تابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة بإجراء أي نوع من المعاملات مع شركات في كوبا؛

(ب) قيام شركات تابعة لبلدان ثالثة بتصدير منتجات كوبية المنشأ أو منتجات تدخل في تجهيزها مكونات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة؛

(ج) قيام شركات تابعة لبلدان ثالثة ببيع سلع أو خدمات إلى كوبا تزيد المكونات من صنع الولايات المتحدة في تكنولوجيا تصنيعها على ١٠ في المائة، حتى وإن كان مالكوها من رعايا تلك البلدان؛

(د) قيام سفن تنقل منتجات من كوبا أو إليها بدخول موانئ الولايات المتحدة بصرف النظر عن البلد المسجلة فيه تلك السفن؛

(هـ) قيام مصارف تابعة لبلدان ثالثة بفتح حسابات بدولار الولايات المتحدة لصالح أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين أو إجراء معاملات مالية بتلك العملة مع كيانات أو أشخاص كوبيين؛

(و) قيام رجال أعمال تابعين لبلدان ثالثة باستثمارات في كوبا أو بأعمال تجارية معها، وتُمنع عن مثل هؤلاء تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة (ويسري هذا المنع أيضا على أفراد أسرهم)، لا بل تُباشَر بشأنهم إجراءات قانونية أمام محاكم الولايات المتحدة إذا كانت تلك الأنشطة ذات صلة بممتلكات صدرت بشأنها مطالبات من مواطنين تابعين للولايات المتحدة أو مواطنين ولدوا في كوبا ثم اكتسبوا جنسية الولايات المتحدة.

٤ - تبعات الحصار على القطاعات ذات الأثر الاجتماعي الهام

٣٠ - استهدفت الولايات المتحدة، منذ بدأت فرض حصارها على كوبا، قطاعي التغذية والصحة في المقام الأول. وتشكل الإجراءات الرامية إلى إشاعة الظروف المواتية لانتشار الجوع والأمراض واليأس في أوساط الشعب الكوبي والتوصل ربما، عبر ذلك، إلى إطاحة الحكومة، صلب سياسة الإبادة الجماعية هذه.

التغذية

٣١ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، أحدث الحصار في قطاع التغذية أضرارا زادت قيمتها على ١٧٤ مليون دولار. واستمر في الوقت نفسه أثره السلبي في إنتاج الأغذية الموجّهة لاستهلاك السكان.

٣٢ - وأُرغمت كوبا، إضافة إلى اضطرارها لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية للأغذية في تلك الفترة، على تحمّل نفقات إضافية شديدة الارتفاع بسبب القيود التي وضعها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة:

(أ) لا يزال استيراد المواد الغذائية من الولايات المتحدة غير مأمون. فهذه المواد خاضعة لتدابير صارمة على صعيدي المراقبة ومنح التراخيص بالنسبة لتصدير المنتجات الزراعية ونقلها إلى بلدنا. ففي عام ٢٠٠٧، اضطرت الشركة الكوبية ALIMPORT إلى تجميد أموال لفترة متوسطة تراوحت بين ١٠ أيام و ١٥ يوما قبل استلام السلع، الأمر الذي ألحق بها خسائر ناهزت ٣٠ مليون دولار. ويضاف الآن إلى العقبات السابقة المعروفة النظام الجديد الذي دخل حيز النفاذ في ١٨ نيسان/أبريل والقاضي بإخضاع السفن إلى تفتيش إضافي يرمي إلى إضافة عقبة جديدة إلى مبيعات الأغذية لكوبا لأنه يزيد من كلفة عمليات النقل البحري ويحدث أثرا يثني شركات النقل عن تنفيذ هذه العمليات؛

(ب) ولو أُتيحت لكوبا إمكانية استخدام تكنولوجيا تربية الدواجن المستخدمة في الولايات المتحدة لأمكنها إنتاج ١٥٣ مليون بيضة إضافية فوق إنتاجها الحالي، وتوفير مبلغ ٦,٨ ملايين دولار سنويا في الأعلاف الحيوانية؛

(ج) وتأثر إنتاج لحوم الدواجن، وبالتالي استهلاك السكان لتلك اللحوم، بسبب نقص مزارع تربية الدواجن التي يمكن التحكم بدرجة الحرارة فيها والمعدات اللازمة لتشغيلها. ولو أُتيحت لكوبا إمكانية الحصول على المعدات اللازمة لأمكنها زيادة إنتاج تلك اللحوم بما يقارب ٣٥,٣ مليون دولار، ولتمكنت إضافة إلى ذلك من ضمان مصدر بروتينات ثابت ومأمون للسكان وتوفير فرصة عمل لأكثر من ٠٠٠ ٤ عامل من هذا القطاع أعيد توظيفهم في أنشطة أخرى؛

(د) ولم يتمكن القطاع الزراعي من شراء بذور ذات إنتاجية مرتفعة مؤكدة وذات نوعية جينية ممتازة من الشركات المتخصصة التابعة للولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٧، استوردت كوبا نحو ٦٥٢,٦٥ ٢٧ طنا من البطاطا من أصلها ٤٦١,٤٥ ١٠ طنا من كندا و ١٩١,٢٠ ١٧ طنا من أوروبا، واستوردت حوالي ٦٧,٣ طنا من بذور الخضروات من أوروبا واليابان والشرق الأوسط. ويمكن لاستيراد البذور من هذه المناطق أن

يستغرق حتى شهرين، مما يسبب تأخيرا في مواسم زراعة العديد من الأصناف. ولو أُتيحت لكوبا إمكانية استيراد هذه البذور من الولايات المتحدة لأمكنها توفير نحو ٨٤٤,٦٥ ١٧٧ دولارا.

٣٣ - ومن بين الأمثلة على تطبيق سياسة الحصار خارج الحدود الإقليمية في ما يتعلق بقطاع الأغذية، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) تضررت شركة Los Portales المشتركة، التي تعمل برأس مال كوبي - فرنسي والتي أُنشئت لإنتاج المياه المعدنية والمرطبات، بسبب اتخاذ شركة FAMEX S.A. de CV المكسيكية، التي تزودها بعلب الألمينيوم، قرارا بتغيير الشركة التي تستورد منها هذا المعدن. وتعذر على هذه الشركة الجديدة التقيد بالشرط المفروض المتمثل في عدم احتواء العلب المنتَجة لصالح كوبا على أكثر من ١٢ في المائة من مكونات من صنع الولايات المتحدة. ونتج عن هذا الوضع زيادة قدرها ٦,١٥ دولارات على سعر كل ألف علبة مستوردة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحملت شركة Los Portales نفقات إضافية بلغت نحو ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. ولحق الضرر نفسه بشركة Bucanero المشتركة التي تعمل برأس مال كوبي - بلجيكي - برازيلي وتنتج أنواع البيرة والويسكي والتي كانت الشركة المكسيكية نفسها مورّدا لها. وتكبدت الشركة المذكورة نفقات إضافية بلغت ١,٢ مليون دولار؛

(ب) واضطُرت الشركة الكوبية Maquimport إلى استخدام وسيط لشراء المعدات اللازمة لتحسين تكنولوجيا صناعة الأرز الكوبية نظرا لرفض الشركة المورّدة العمل مباشرة مع كوبا كي لا تضر بمصالحها في الولايات المتحدة. وبلغ الضرر الذي لحق بالشركة الكوبية حوالي ٦٠٠ ٧٥ دولار؛

(ج) واعتبارا من شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، تأثرت شركة Coracan المشتركة التي تعمل برأسمال كوبي - كندي، والتي أنشئت لإنتاج وتسويق الأغذية المجهزة للاستعمال الفوري، نتيجة إلغاء العقد رقم ١٢-٠٨/٠٧ مع الشركة البرازيلية COSAN S.A. لاستيراد السكر. فقد أفادت COSAN S.A. بأنها أصبحت شركة عمومية في سوق الأسهم في نيويورك وأُدرجت في البورصة ولم يعد بوسعها بالتالي القيام بأنشطة تجارية مع كوبا. وهكذا ألغي استيراد ٢٧٠ طنا سبق التعاقد بشأنها. وأدى عدم وصول هذه الشحنة وإصابة صناعة السكر بالشلل لمدة سبعة أيام إلى نقص في الأرباح بسبب عدم البيع قدره ١٨٠ ٠٠٠ دولار وتحمّلت الشركة نفقات إضافية قدرها ٥٠٠ ١١ دولار على صعيد العمولات والفوائد المصرفية.

الصحة العامة

٣٤ - يقدَّر أن الأضرار التي لحقت بقطاع الصحة العامة من جراء الحصار في الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، تجاوزت ٢٥ مليون دولار.

٣٥ - وتضاف المعاناة الإنسانية للمرضى وأفراد أسرهم والموظفين الطبيين إلى الأضرار الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع تكاليف حيازة المنتجات والمعدات من أسواق بعيدة واستخدام الوسطاء للتمكن من شرائها. فالإمكانيات المتاحة لهؤلاء الموظفين الطبيين لتوفير العناية المناسبة للمرضى محدودة لأن بعض شركات الأدوية في الولايات المتحدة تحوز الملكية الحصرية لمنتجات وتكنولوجيات معيّنة لا بد منها لمعالجة أمراض شتى.

٣٦ - وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك في الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) تأثرت رعاية الأطفال الكوبيين في مجال جراحة القلب والأوعية الدموية بسبب تعذر تطبيق مختلف التقنيات الجراحية من جراء نقص مكوّنات محددة. وبسبب اضطرار كوبا إلى شراء هذه التقنيات عن طريق وسطاء ومن أسواق بعيدة، بلغت التكاليف الإضافية في هذه الفترة ٠٧٢ ٢٤٥ دولارا منها ٣٨٩ ١ دولارا للشحن فقط. ويحد ذلك من إمكانية شراء جميع الحاجيات الضرورية؛

(ب) ولم تتمكن كوبا من الحصول على المعدات اللازمة لإجراء عمليات القسطرة وغيرها من تقنيات إصلاح العيوب الخلقية في القلب بسبب رفض شركة Boston Scientific and Amplatzer تنفيذ أنشطة تجارية معها. وأدّى ذلك إلى إطالة قائمة الانتظار للأطفال الكوبيين الذين يجب أن يخضعوا لجراحة القلب المفتوح، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار بالنسبة للعمر المتوقع للأطفال المصابين وصحتهم. ويتعلق الأمر، في جملة من يتعلق بهم، بكل من:

- ماريا غايترا بوزو، سنتان، مقاطعة هولغوين، بلدية ساغوا دي تانامو، الملف الطبي رقم ٦٨٠٦٨٩
- أوليفيا أوليفا بابيز، ٣ سنوات، مقاطعة مدينة هافانا، بلدية وسط هافانا، الملف الطبي رقم ٦٨٣٨٢٦
- فيليكس كروز، ٤ سنوات، مقاطعة ماتانزاس، بلدية كولون، الملف الطبي رقم ٦٥٧٧٤٣
- فيديل فاليريانو راموس، ٦ سنوات، مقاطعة ماتانزاس، بلدية خاغوي غراندي، الملف الطبي رقم ٦٨١٠٨٠

(ج) وتعذر على المركز الوطني للطب الجيني شراء جهاز لتحديد التسلسل الجيني لا بد منه لأداء عمله، وذلك ببساطة لأن جميع الشركات التي تنتجه تابعة للولايات المتحدة. ويعوق غياب هذا الجهاز إجراء تشخيصات وفحوص لأمراض كالصمم والفقدان الوراثي للسمع وسرطان الثدي الوراثي والورم الليفي البنكرياسي، ويحد من إمكانية تشخيص عدد كبير من التحولات الجينية المسببة لأمراض مثل داء البول الفينيل – كيتوني والداء الصبغي المتقدّري وداء ويلسون وفون هيبيل – لينداو، وبالتالي يعوق إمكانية التقييم الجيني للأسرة؛

(د) واضطُر المعهد الوطني للغدد الصماء وأمراض الأيض إلى شراء محاقن بأسعار مرتفعة من الأسواق الآسيوية لحقن مرضى السكر بالأنسولين، بسبب عدم تمكنه من الحصول عليها من الولايات المتحدة؛

(هـ) ولحقت بمعهد الأورام السرطانية وعلم الأحياء الإشعاعي أضرار قدرها ٣٥٥ ٢٨٨ دولارا. فقد مُنع هذا المعهد من شراء جهاز تشخيص بالتصوير من نوع PET-CT (Positron Emission Tomography + Computerized Tomography) يعطي في مجال علم الأورام السرطانية الحديث أفضل الصور وأدق البيانات الفيزيولوجية. وتوجد حاليا ثلاث شركات تصنع هذه التكنولوجيا في العالم؛ وتمنع حكومة الولايات المتحدة هذه الشركات من تصدير منتجاتها إلى كوبا؛

(و) وتضرر الشعب الكوبي من جراء رفض شركة سيمنز الألمانية إصلاح جهاز غاما للتصوير، وهو جهاز يستخدم تكنولوجيا متطورة جدا وجزيل الفائدة في مجال علم الأورام السرطانية والفحوص ذات الصلة، مشيرة إلى أنّ قطع الغيار الخاصة بهذا الجهاز هي من صنع الولايات المتحدة وليس لديها ترخيص من سلطات هذا البلد بتصديرها إلى كوبا؛

(ز) ولا يزال رفض شركة Saint Jude التابعة للولايات المتحدة بيع الصمامات الصناعية لكوبا، بسبب ضغوط وزارة الخزانة، ينعكس سلبا ليس على أنشطة الجراحة فقط بل أيضا على الأنشطة ذات الصلة بعلاج الدورة الدموية، لأن ذلك يؤثر أيضا في المرضى المحتاجين لأجهزة ضبط دقات القلب؛

(ح) وأدّى رفض الولايات المتحدة إعطاء المتخصصين في المجال الصحي تأشيرات دخول إلى الحد من عمليات التبادل الأكاديمي بين البلدين. فخلال الفترة المذكورة، رُفض منح تأشيرة دخول لأكثر من ٣٠ أخصائيا كوبيا كانوا يعتزمون حضور مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والمشاركة في منتديات لتبادل الخبرات في الولايات المتحدة. ويضاف إلى ما تقدم تدابير تحول دون الحصول على البيبليوغرافيا والوثائق العلمية. كما مُنعت كوبا من الانضمام إلى عضوية الرابطة الأمريكية للمكروبيولوجيا؛

(ط) وواجه معهد بيدرو كوري للطب المداري الشهير صعوبات شديدة في تشخيص التهاب الدماغ الذي يسببه فيروس غرب نهر النيل (''West Nile'')، وهو داء تنقله الطيور المهاجرة بشكل أساسي. فقد رفضت شركتا فيشر وسيغما التابعتان للولايات المتحدة أن يشتري هذا المعهد الحضّانة والزيت المعدني الضروريين لإجراء أبحاثه. كما رفضت شركة Biorad التابعة للولايات المتحدة بيع كوبا المعدات التي تتيح استخدام تقنية التفريد بالهلام الكهربائي النبضي الضرورية لمراقبة الأمراض الوبائية الجزيئية التي تنجم عن بكتيريا السالمونيلا والإيشيريتشيا كولاي وشيغيلا وشولات الكوليرا المسببة لالتهابات حادة؛

(ي) وأعيق تنفيذ برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بسبب رفض شركات تابعة للولايات المتحدة بيع كوبا المعدات اللازمة لتقنية تشخيص الإصابة بالفيروس والإيدز ومعالجة المصابين بهما؛

(ك) ويمنع الحصار شركات الولايات المتحدة المنتجة لمبيدات الآفات ومعدات رش المبيدات ولوازم علم الحشرات الطبي من القيام بأنشطة تجارية مع كوبا. ينتج عن ذلك أنّ كوبا مضطرة، للحصول على هذه المبيدات وسائر الموارد الحيوية في هذا المجال، للبحث عن أسواق بديلة، الأمر الذي يرفع التكاليف وخصوصا بسبب الشحن والعمولات العالية. وجرى خلال هذه الفترة شراء معدات لرش المبيدات بمبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ دولار، وقطع غيار لتلك المعدات بمبلغ ٠٠٠ ٨٥ دولار، ومبيدات للآفات بمبلغ ٠٠٠ ٣٧٠ دولار. ولو أُتيحت لكوبا إمكانية شراء هذه الموارد من أسواق الولايات المتحدة لأمكنها توفير مبلغ يناهز ٠٠٠ ٧٥٠ دولار في الأسعار والنقل والشحن والعمولات، والحصول عليها بسرعة أكبر.

٣٧ - ومن بين الأمثلة التي تبيّن نتائج تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية على قطاع الصحة، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) رفضت شركة هيتاشي اليابانية، خوفا من تعرضها للتغريم، بيع كوبا جهازا للطرد المركزي السريع جدا بحجة احتوائه على مكوّنات من صنع الولايات المتحدة. وهذا الجهاز ضروري لتنفيذ تقنية Western Blot للتشخيص، المعتبرة عنصرا أساسيا في تشخيص الإصابة بالفيروس/الإيدز؛

(ب) وبعد أن اشترت إحدى شركات الولايات المتحدة شركة Pharmacia السويدية، تعذر على كوبا مواصلة شراء هرمون النمو GH منها، وهو يُستخدم في طب الأطفال الذي يُعنى بالغدد الصماء وفي معالجة الأطفال الذين يعانون من مشاكل نمو (قصر القامة) بسبب عدم توافر الهرمون المذكور؛

(ج) ولم تتمكن كوبا من استلام حوالي ٣ ملايين محقنة وحيدة الاستخدام لتلقيح الأطفال قيمتها ٢٥٦ ٠٠٠ دولار عن طريق التحالف العالمي للقاحات والتحصين، لأن مورّدي هذه المحاقن أكدوا أن ليس بوسعهم بيعها إذا كانت كوبا وجهتها النهائية؛

(د) وفي وقت ليس بالبعيد، أي في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغتنا شركة Merck SA بأنّ شركة GE Healthcare التابعة للولايات المتحدة اشترت شركة Whatman البريطانية المنشأ وبأنها، أي شركة Merck SA، ''تلقت من GE Healthcare كتابا يمنعها منعا باتا من بيع منتجات Whatman إلى كوبا''. وأضافت Merck SA في رسالتها: ''لقد ألغينا جميع الطلبات التي لم تُلبَّ بعد لزبائننا في كوبا وأوقفنا بشكل نهائي أنشطتنا ذات الصلة بمنتجات Whatman''.

القطاعات الأخرى ذات الأهمية على الصعيد الاجتماعي

التعليم والثقافة

٣٨ - تأثر قطاعا التعليم والثقافة بشكل خاص بالعواقب الوخيمة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الأمة الكوبية.

التعليم

٣٩ - رغم الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الكوبية لتوفير تعليم جيد للجميع بدون استثناء، وضمان تحسين مستوى السكان كافةً بشكل دائم، لا تزال سياسة الحصار تقف عائقا كبيرا أمام تنمية هذا القطاع. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) يواجه النظام التعليمي من المستوى الابتدائي إلى المستويات العليا قيودا شديدة تحول دون تأمين المواد الأساسية للدراسة والتجهيزات والمعدات المختبرية، وذلك بسبب العقبات التي يضعها الحصار أمام الجهود الرامية إلى شرائها من السوق العالمية؛

(ب) وينعكس الأثر السلبي للحصار بشكل خاص على التعليم في المدارس المهنية وفي المراكز الخاصة لتعليم المعوقين. ففي هذه المراكز، يتعذر شراء لوازم التشخيص والحواسيب والوسائل التربوية التي تنتج عادة في الولايات المتحدة. كما يتعذر شراء المواد الوحيدة الاستخدام وقطع الغيار وغيرها من المعدات التي تصنعها شركات تابعة للولايات المتحدة أو فروع لها في بلدان ثالثة. وتلك هي حال ١٦ مدرسة للأطفال الصمّ وخمس دور حضانة تحتاج إلى معدات متخصصة لتنمية حاسة السمع. فكل من هذه المؤسسات بحاجة

إلى جهاز مساعِد للسمع وبرنامجين حاسوبيين لكتابة ما يقال، وذلك من أجل إدخال التصويبات اللازمة على عمل كل من التلاميذ بشكل فردي؛

(ج) وهناك ٢ ٢٣٠ طفلا محدود القدرة على الحركة يتلقون الرعاية في منازلهم، وليس لديهم الوسائل الحاسوبية التي تسوّقها شركات ببراءات مسجلة في الولايات المتحدة، من قبيل لوحات المفاتيح الذكية والشاشات التي تعمل باللمس والمفاتيح الكهربائية وغيرها. ويتعذر أيضا شراء الكراسي ذات العجلات للأطفال المحتاجين إليها لأن شركات الولايات المتحدة ترفض بيعها. ومن الأمثلة على ذلك، الطلب الذي رُفض عبر الموقع www.spinlife.com . والقسم الأكبر من الشركات ذات القدرة الفنية على تلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة منشؤها الولايات المتحدة، مثل WPPSI و WAIS و Grace Arthur. إن الأطفال الكوبيين لا يستطيعون الحصول على المنتجات اللازمة لهم؛

(د) ويُستخدم الحاسوب بشكل مكثف في التعليم الحديث، وينبغي ألا تقل نسبة الحواسيب عن ١ لكل ١٠ تلاميذ. أما في كوبا، فنحن مضطرون إلى استخدام حاسوب واحد لكل ٣٣ تلميذا بسبب القيود المالية التي يفرضها علينا الحصار؛

(هـ) وإزاء تعذر شراء اللوازم الأساسية للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من شركات تابعة للولايات المتحدة أو من فروع لها، اضطُر البلد إلى شرائها من أسواق بعيدة، ممّا سبّب نفقات إضافية بلغت في مجال النقل وحده ٦٠٠ ٥٠٥ ٢ دولار؛

(و) ويحول الحصار دون حصول كوبا على منتجات حاسوبية من المستوى الأول مثل قواعد البيانات والبيبليوغرافيا والخدمات الحاسوبية على الإنترنت، الضرورية لتوفير تعليم أفضل وأنجع وأجود لإعداد الطلاب. فمشاركة الأساتذة والباحثين الكوبيين في المؤتمرات العلمية ودروس التأهيل بعد الشهادات العليا محدودة. وتلك كانت حال الدكتورة خوليا نودا غوميز التي حُرمت، بسبب تطبيق أحكام الحصار خارج الحدود الإقليمية، من المشاركة في دورة تدريبية لمراقبة إنفلونزا الطيور ورصدها؛

(ز) وتأثرت مشاركة طلاب الولايات المتحدة في مختلف الدراسات العليا في الجامعات الكوبية بسبب استحالة إجراء معاملات مصرفية بين كوبا والولايات المتحدة. ولحقت بجامعة هافانا وحدها خسائر فاقت ١,٥ مليون دولار بسبب وقف دروس اللغة الإسبانية والفنون والآداب والتاريخ والاقتصاد التي كانت تقدمها لأولئك الطلاب منذ أعوام.

الثقافة

٤٠ - لم تنجُ الثقافة الكوبية من الآثار السلبية لسياسة الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة. ونتيجة لإحكام هذا الحصار، حُرم شعب كوبا وشعب الولايات المتحدة على حد سواء من الاستفادة على أفضل وجه من التبادل الفني والأدبي بينهما.

(أ) ففي المجال الثقافي، يتعذر على موسيقيين وفنانين تشكيليين وراقصي باليه وممثلين مسرحيين وغيرهم عرض أعمالهم أو بيعها أو تقديم عروض على أراضي الولايات المتحدة، أو بيع منتجاتهم الغنائية أو مؤلفاتهم فيها رغم نوعيتها الممتازة والاعتراف الدولي بها. وأولئك الذين تمكنوا من ذلك، لم يستطيعوا قبض بدلات أتعابهم أو الحصول على الجوائز التي منحتهم إياها مؤسسات عريقة أو على إيراداتهم من حقوق التأليف؛

(ب) ويتعذر على الشركتين الكوبيتين EGREM و Bis Music إجراء معاملات تجارية مباشرة مع زبائنهما في الولايات المتحدة لتسويق الموسيقى الكوبية - المعترف بمستواها العالي على الصعيد العالمي - في أسواقها بسبب خشية رجال الأعمال فيها من التعرض للعقوبة بموجب أحكام الحصار. وتُضطر كوبا بسبب ذلك إلى بيع منتجاتها عبر بلدان ثالثة، الأمر الذي تنتج عنه نفقات إضافية نسبتها ٢٠ في المائة؛

(ج) ويتعذر على صناعة السينما الكوبية تسويق أعمالها عبر السواتل، وهي الآلية الأكثر استخداما في الواقع لبيع الأفلام والتقارير الإخبارية وذلك، في جملة أسباب، لأن الولايات المتحدة هي المالك شبه المطلق لهذه التكنولوجيا. ولو أتيحت لكوبا إمكانية بيع هذه الأعمال لأمكنها تحقيق إيرادات إضافية قدرها ٥ ملايين دولار واستخدام هذا المبلغ لتحسين شروط عمل ٣٥٨ صالة سينما و ١٧٤ صالة لبيع أشرطة الفيديو و ١٦٠ صالة لتأجيرها. فهذه الصالات بحاجة لشراء أجهزة عرض وصوت ونقل الإشارات السمعية البصرية وقطع الغيار الخاصة بها، وأجهزة لقراءة أشرطة الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية ومقاعد وسجادات لصالات السينما، وكوبا مضطرة لشراء جميع هذه المعدات من أوروبا بأسعار أعلى. فعلى سبيل المثال، يبلغ سعر جهاز عرض أشرطة الفيديو ٠٠٠ ٣ دولار في الولايات المتحدة، في حين يبلغ سعره ٠٠٠ ٥ دولار في أوروبا؛

(د) وفي النصف الأول من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، رفضت حكومة الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول لكل من المخرج السينمائي خوان كارلوس تابيّو والممثل لويس ألبرتو غارسيّا اللذين دُعيا للمشاركة في المهرجان السينمائي ''هافانا'' في نيويورك حيث كان يُعتزم تكريمهما. كما رُفضت تأشيرة الدخول لغيرهما من كبار الفنانين الكوبيين

الراغبين في المشاركة في مهرجانات دولية عريقة مثل مهرجان شيكاغو لأمريكا اللاتينية ومهرجان Sundance السينمائي ومهرجان لوس أنجلس لأمريكا اللاتينية؛

(هـ) واضطُر الرسام الأنغلو - أمريكي بيتر نيدِن المقيم في نيويورك، بمناسبة افتتاح معرض El Primer Trazo في هافانا الخاص بأعماله، إلى نقل لوحاته إلى كوبا انطلاقا من كندا بتكاليف إضافية بلغت ٠٠٠ ٥ دولار. كما أرجأت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة منح هذا الفنان إذنا بالسفر، مما أرغمه على التغيّب عن العديد من معارض أعماله.

النقل

٤١ - باشرت الدولة الكوبية برنامجا واسع النطاق للنهوض بقطاع النقل بدأت نتائجه المباشرة تظهر بالفعل على صعيدي السكان والاقتصاد على حد سواء. لكن رغم جهود الحكومة الكوبية وإرادتها، لا يزال الحصار ينعكس سلبا على وتيرة تحسين هذا القطاع.

٤٢ - وفي ما يلي بعض الأمثلة على الأضرار التي لحقت بالقطاع المذكور:

(أ) أدّى تعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة لتصليح القاطرات الكوبية، التي صُنع معظمها في الولايات المتحدة، إلى ركود قطاع الشحن. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، ألغيت ٢٨٠ رحلة بسبب نقص القاطرات، مما حال دون نقل ٠٠٠ ٢٥٠ طن من السلع. ومع أنّ الأثر الاقتصادي على شركة السكة الحديدية كان كبيرا، فإن الأثر الأكبر تحمّله السكان لأن غالبية تلك السلع كانت موجهة لاستهلاكهم الأساسي؛

(ب) وبسبب تأخر المعاملات التجارية اللازمة لشراء قطع الغيار، العائد إلى ضرورة البحث عن وسطاء وإلى بُعد الأسواق البديلة، تعذر على شبكة النقل العام Metrobus نقل أكثر من ١٩ مليون مسافر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛

(ج) وأدّى الحصار إلى دفع تكاليف إضافية في قطاع النقل زادت على ٧٠ مليون دولار. ويتضمن هذا المبلغ زيادة قدرها ١٨ مليون دولار تقريبا في كلفة الاستيراد بسبب البحث عن أسواق بديلة؛ وتمويلا إضافيا قدره ٥ ملايين دولار للمخاطر المرتبطة بالبلد؛ ونفقات شحن وتأمين إضافية قدرها ٢١ مليون دولار؛ وكلفة إضافية قدرها ١٨ مليون دولار لتجميد الأصول في المخزونات؛ وخسائر نقدية تناهز ٨ ملايين دولار بسبب تقلبات أسعار الصرف وزيادة تكاليف التمويل؛

(د) ومن الأمثلة على تطبيق أحكام الحصار المفروض على كوبا خارج الحدود الإقليمية في قطاع النقل، الانتهاك المرتكب بحق شركتي الشحن البحري P&O Nedlloyd (زبون سابق) و CMA-CGM (فرنسا)، الذي تمثل بمصادرة أموال قدرها ٠٠٠ ٥٦ دولار

و ٠٠٠ ٥٠٠ دولار على التوالي لإجرائهما معاملات بالدولار مع الهيئة المسؤولة عن محطة الحاويات في هافانا.

(أ) الأضرار التي لحقت بالقطاع الاقتصادي الخارجي

٤٣ - سعى الحصار، منذ بداية تطبيق إجراءاته، إلى حرمان كوبا من إيراداتها المتأتية عن تصدير السلع والخدمات؛ وإعاقة وصولها إلى مصادر التمويل الخارجية أو وضع العقبات أمام حصولها على هذا التمويل؛ ورفع التكاليف التي تدفعها إما لأنها مضطرة إلى شراء المنتجات بأسعار أعلى أو بسبب حرمانها من الوصول إلى الأسواق القريبة واضطرارها بالتالي إلى تحمل نفقات نقل إضافية أو تجميد أصول أكبر في المخزونات بسبب بُعد المسافات عن الأسواق التي تقيم معها علاقات تجارية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الولايات المتحدة وعززت تعرّضها لجميع العمليات التجارية والمعاملات المصرفية التي تجريها كوبا مع أي بلد في العالم، الأمر الذي يثبت أن الحصار أبعد من أن يكون مسألة تخصّ طرفين كما تزعم حكومة الولايات المتحدة.

٤٥ - وتُقدّر الخسائر التي تكبدها قطاع تصدير السلع والخدمات عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١ ٧٤٥ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. ويشمل هذا المبلغ الخسائر الناجمة عن تصدير السلع الذي كان ممكنا في السابق باتجاه أسواق الولايات المتحدة وبات متعذرا اليوم، ومنها المنتجات الزراعية والخضروات والفواكه والبنّ والعسل والمنتجات البحرية كالأسماك والمحاريات والتبغ الخام والمصنّع والسكر ومشتقاته والروم على أنواعه والمعادن وغيرها، مع مراعاة توافر السلع والخدمات، ومستويات الاستيراد والاستهلاك، والنسبة التي يمكن أن تشغلها في هذا السوق السلع والخدمات الكوبية المنشأ.

٤٦ - وتكبدت التجارة الخارجية الكوبية نفقات باهظة بسبب اضطرار كوبا لإعادة تحديد مواقع تجارتها وأسواقها ومن جراء الأضرار والخسائر الاقتصادية الناجمة عن تطبيق سياسة الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية. وتبلغ هذه الخسائر زهاء ٩٥٦ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، ويشمل هذا المبلغ زيادة أسعار المنتجات التي يشتريها البلد وزيادة كلفة الشحن والتأمين في مجال النقل، وتجميد الأصول في المخزونات والاحتياطيات لفترات طويلة، وارتفاع تكاليف التمويل، والخسائر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف كنتيجة للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الهيئات المصرفية، وكذلك حظر استخدام الدولار في المعاملات التي تجريها كوبا.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ترمي إلى إعاقة المعاملات المالية والمصرفية لكوبا وإقامة العراقيل في وجه استخدام الدولار فيها والوصول إلى مصادر تمويل. ويتحمل البلد، بسبب اضطراره إلى استخدام عملات أجنبية أخرى، نفقات باهظة ناجمة عن تقلب أسعار الصرف وتكاليف مصرفية أخرى (تسمّى الاحتياطي المزدوج للقطع الأجنبي).

٤٨ - وكمثال على ما تقدم، استلم أحد المصارف الكوبية من هيئة مصرفية أوروبية ائتمانات بدولارات الولايات المتحدة لكنها مدفوعة باليورو. واضطر المصرف إلى دفع نسبة إضافية قدرها ٠,١٤ في المائة على فترة ١٢ شهرا بسبب صرف العملة المزدوج هذا.

٤٩ - واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير، بشكل أساسي، بتناقص إمكانيات الاستعانة بخدمات المصارف المراسلة، مما يجعل العمليات الجارية أقل فعالية بسبب اضطرارنا، دون إشعار مسبق، إلى البحث عن سبل جديدة لتنفيذ العمليات مع الخارج، إضافة إلى القيود المعروفة على استخدام دولار الولايات المتحدة كوسيلة دفع.

٥٠ - وإن التوجّه المتمثل في رفض الهيئات المالية والمصرفية الخارجية تأكيد خطابات الاعتماد أو الإشعار بها والمحافظة على علاقاتها بالمصارف الكوبية وحتى تنفيذ العمليات الجارية الزهيدة المبالغ، يستمر ويتشدد. فقد بدأت بعض المصارف الأجنبية تطلب من الهيئات المصرفية الكوبية، على أساس كل حالة على حدة، أدلة على مصادر الأموال التي تحوِّلها.

٥١ - وتجدر الإشارة إلى أنّ المصارف والمؤسسات المالية العريقة في الولايات المتحدة تخشى العمليات الانتقامية من قبل سلطات هذا البلد، التي تبحث عن أيّ معلومات ذات صلة بعلاقات تجارية لتلك الكيانات مع كوبا لإعاقة إمكانية وصولها إلى دوائر تجارة السندات.

٥٢ - ومن بين العوامل التي تشدد الحصار المفروض على كوبا في المجال المالي وتلقي الضوء على تطبيق هذا الحصار خارج الحدود الإقليمية، اعتماد الهيئة الناظمة لسوق الأسهم في الولايات المتحدة، أي لجنة الأوراق المالية والبورصة، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ''قائمة سوداء'' نشرت على موقع اللجنة على الإنترنت بالشركات الأجنبية التي تقيم علاقات تجارية مع البلدان الخمسة التي تؤكد وزارة الخارجية أنها ''ترعى الإرهاب'' والتي تدخل كوبا في عدادها لأسباب معروفة ذات صلة بالمناورات السياسية.

٥٣ - ووردت في القائمة أسماء ٢٨ شركة كوبية معظمها من قطاع المصارف والنفط والاتصالات والتكنولوجيا الإحيائية والخطوط الجوية. كما يتضمن موقع اللجنة الآنف الذكر

وصلات تحيل إلى المعلومات التي صرّحت بها كل من تلك الشركات الأجنبية عن علاقاتها بكوبا.

٥٤ - وترد في ما يلي أمثلة على الطريقة التي يعوق فيها الحصار العمليات التي تجريها الشركات والكيانات الكوبية عن طريق المصارف التابعة للنظام المصرفي والمالي الوطني:

(أ) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تلقى فرع مصرف Antonveneta في ميلانو تعليمات من المصرف الأم بوقف أيّ تحويل إلى كوبا بأيّ عملة كانت. وكان المصرف نفسه، في ٢٥ حزيران/يونيه، قد جمّد تحويلا بمبلغ ٠٠٠ ٤١ يورو صادرا عن فرع الشركة السياحية الكوبية Cubanacán في ميلانو؛

(ب) وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أفادت صحيفة فايننشال تايمز أنّ وزارتي الخزانة والعدل في الولايات المتحدة تجريان تحقيقا بشأن حوالي ٤٠ مصرفا أجنبيا للاشتباه في خرقها أنظمة الولايات المتحدة السارية على البلدان الخاضعة لجزاءات، ومن بينها كوبا. ولم تكشف الصحيفة النقاب عن المؤسسات الخاضعة للتحقيق، لكنها ذكرت أنها أوروبية بمعظمها وأنها تجري مفاوضات بشأن الغرامات المفروضة عليها؛

(ج) وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بعد فترة وجيزة من قيام الفرع الكندي لمصرف Bank of America بشراء المؤسسة المالية الكندية CU Electronic Transaction Services (CUETS), ، عُلم أنه لن يعود بالإمكان استخدام بطاقات الائتمان MasterCard الصادرة عن المؤسسة المذكورة في كل من كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار وجمهورية إيران الإسلامية والسودان، وذلك في إطار الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في مجال العلامات التجارية

٥٥ - واصلت حكومة الولايات المتحدة بموجب المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة، تنفيذ الإجراءات والتدابير الرامية إلى إتمام سلب العلامتين التجاريتين الكوبيتين Havana Club و Cohíba المعترف بهما دوليا، والتي تحرم، داخل أراضي الولايات المتحدة، الشركات الكوبية المالكة لهما أو الشركات الخلف لها، ومن بينها شركات أجنبية لها مصالح في كوبا، من الاعتراف بحقوقها في علامات تجارية أو أسماء تجارية مسجلة ومحمية في كوبا ومن الاستفادة من تلك الحقوق.

٥٦ - وإن استمرار نفاذ ذلك التشريع، والتدابير التي اعتمدتها إدارة الولايات المتحدة بموجبه، يتركان تبعات ليس على الصعيد الثنائي بين كوبا والولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا على الاتفاقات المتعددة الأطراف. وإن ما ينشأ عن ذلك التشريع من أثر ضار في مجال التجارة الدولية قد حدا بهيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية أن تقرر، على وجه التحديد عام ٢٠٠٢، أن المادة ٢١١ منه تشكل انتهاكا لالتزامي ''المعاملة على الصعيد الوطني'' و ''الدولة الأكثر رعاية'' الواردين في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومن ثم حث حكومة الولايات المتحدة على تعديل التشريع المذكور بما يتفق مع التزاماتها الدولية.

٥٧ - وما برحت إدارة بوش تتجاهل قرار هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وإن تأجيل حكومة الولايات المتحدة بشكل متكرر الامتثال للقرار الذي أصدرته الهيئة المختصة في منظمة التجارة العالمية، يثبت بشكل دامغ افتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة لتسوية ذلك النزاع والالتزام بقواعد التجارة الدولية. وأنشأ ذلك سابقة لا يمكن التكهن بعواقبها في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

(ب) الأضرار التي لحقت بقطاعات أخرى من الاقتصاد الكوبي

٥٨ - لا تزال صناعة السياحة، بسبب أهميتها في الاقتصاد الكوبي، مستهدفة بشكل مكثف في سياق الإجراءات التي تشتمل عليها خطة بوش. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، تقدَّر الأرباح التي لم تتحقق في هذا القطاع بحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ ٤١٩ ١ دولار.

٥٩ - ولعل أشهر الأمثلة على ذلك مثال وكيل السفر الانكليزي ستيف مارشال المقيم في إسبانيا والذي يبيع رحلات لأوروبيين راغبين في زيارة الوجهات المدارية ومن بينها كوبا. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، توقف عن العمل بشكل مفاجئ نحو ٨٠ موقعا على الإنترنت تابعا لوكيل السفر المذكور نتيجة لإجراءات اتخذتها حكومة الولايات المتحدة. وأعلنت وزارة الخزانة أنّ الشركة eNom خالفت القانون بسبب مساعدتها مواطنين من الولايات المتحدة على التهرب من القيود المفروضة على سفرهم إلى كوبا، وأنها ''تُنتج موارد يستخدمها النظام الكوبي''.

٦٠ - ومن بين مواقع الإنترنت التي أُغلقت نتيجةً للحصار موقع www.cuba-hemingway.com ذو الطابع الأدبي، و www.cuba-havanacity.com المتعلق بتاريخ كوبا وثقافتها، ومواقع أخرى مثل www.ciaocuba.com و www.bonjourcuba.com تقدم المساعدة للسياح الإيطاليين والفرنسيين.

٦١ - ووفقا للتصريح الذي أدلت به الرابطة الأمريكية لوكلاء السفر أمام لجنة التجارة الدولية، لو لم يكن حظر السفر إلى كوبا مفروضا على مواطني الولايات المتحدة لقام بزيارة الجزيرة في الأجل القريب ١,٣ مليون سائح مقيم ونصف مليون سائح عابر. واستنادا إلى دراسات أخرى للأسواق أجرتها شركات سياحية في الولايات المتحدة وشركات أخرى متصلة بقطاع النقل الجوي، يُقدَّر أنه لو رُفع الحصار لزاد عدد السياح الذين سيزورون كوبا انطلاقا من هذا البلد، في غضون سنوات، على خمسة ملايين سائح سنويا.

٦٢ - ومن السمات المميزة لهذه الفترة تركيز مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية على تهديد ومعاقبة جميع عمليات البيع الإلكتروني للخدمات السياحية الكوبية وحجوزات تذاكر السفر والمساكن واستئجار الطائرات وسياحة الاستجمام والسياحة البحرية.

٦٣ - واستنادا إلى معلومات صادرة عن هذا المكتب الاتحادي، غُرّمت وكالة السفر الرائجة Travelocity.com التي تعمل بواسطة الإنترنت في الولايات المتحدة مبلغ ٧٥٠ ١٨٢ دولارا لقيامها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ بخرق الحصار ٤٥٨ ١ مرة عن طريق توفيرها، بدون ترخيص، ”خدمات تذاكر سفر وفنادق تملك فيها حكومة كوبا أو مواطنون كوبيون مصالح ذات صلة بالأسفار إلى الجزيرة“.

٦٤ - وتماشيا مع التدابير الجديدة التي اتخذتها وزارة الأمن الداخلي في إطار برنامج الرحلات الجوية المأمونة، باتت الخطوط الجوية الكندية التي تحلق فوق أراضي الولايات المتحدة ملزمة، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بتوفير البيانات الشخصية لجميع المسافرين على متنها قبل ٧٢ ساعة من سفرهم، ويشمل ذلك الرحلات المتوجهة إلى كوبا. ويعزز هذا التدبير إجراءات التعرض لمواطني الولايات المتحدة والمقيمين فيها من أصل كوبي، الراغبين في السفر إلى كوبا.

٦٥ - كما باشر مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في مطلع عام ٢٠٠٨ ممارسة ضغوط على شركة بوينغ. ونتيجة لتلك الضغوط، هددت بوينغ شركة الخطوط الجوية Air Europa بالتوقف عن تزويدها بالخدمات المعتبرة أساسية لها إذا استمرت في إعارة طائراتها إلى شركة Cubana de Aviación. وإزاء النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه الإجراءات بالنسبة لها، قررت Air Europa وقف تأجير طائراتها إلى شركة Cubana de Aviación ووقف تنفيذ أي عمليات أخرى ذات صلة بالرحلات معها. وأثّر ذلك في عدد المسافرين القادمين من إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألحق بصناعة السياحة الكوبية خسائر زادت على ٢ مليون دولار.

٦٦ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قامت شركة التأمين اليابانية AIU Insurance Company، بناء على تعليمات من الشركة الأم في الولايات المتحدة، بإبلاغ زبائنها بقرارها عدم توفير التأمين الذي تقدمه على السفر إلى الخارج لمجموعة من البلدان، ومن بينها كوبا، الأمر الذي أثّر سلبا في عدد السياح اليابانيين الذي يزورون كوبا بسبب ارتفاع بوليصة التأمين على السفر وزيادة أسعار الرحلات السياحية المنظمة.

٦٧ - وبدعوى الامتثال لقوانين الحصار، رفضت شركة ياماها اليابانية التي تبيع المحركات لقطاعي صيد الأسماك والسياحة في كوبا منذ ٢٠ سنة، مواصلة بيع تلك المحركات وحتى بيع قطع الغيار لما سبق بيعه منها.

٦٨ - ولا يزال أحد الأضرار الرئيسية التي تصيب صناعة صيد الأسماك الكوبية يتمثل في استحالة النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، التي تشكل إحدى أهم الأسواق العالمية في مجال استهلاك الأسماك والمحاريات. ففي الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، بلغت الخسائر التي أصابت هذا القطاع ٤ ٨٨٦ ٩٠٠ دولار.

٦٩ - ولو أُتيحت لكوبا إمكانية بيع أذيال الكركند والإربيان التي تُنتجها في سوق الولايات المتحدة لوفرت في مجال الرسوم الجمركية وحده مبلغ ٤٠١ ٥٠٠ دولار. فهذه المنتجات غير خاضعة للرسوم الجمركية في الولايات المتحدة في حين أنّ رسوما تتراوح بين ٤,٣ و ٥ في المائة تطبق عليها في أوروبا وكندا.

٧٠ - وتضررت أيضا البحوث العلمية والاستثمارات في مجال التكنولوجيا وإدارة نوعية المنتجات. فليس بوسع كوبا الحصول على أدوات ووسائل الرصد الخاصة بنظم إدارة سلامة الأغذية المستندة إلى نظام نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر التي تنتجها شركة Neogen التابعة للولايات المتحدة، مما يُضطرها إلى اللجوء إلى جهات مورّدة أخرى في أسواق بعيدة أو تنفيذ إجراءات مراقبة أعلى كلفة.

٧١ - ولحقت بصناعة السكر الكوبية من جراء الحصار خسائر ناهزت مبلغ ١١٣,٥ مليون دولار. وترد في ما يلي بعض العوامل التي تؤثر في هذا القطاع:

(أ) إن كوبا، بسبب عدم قدرتها على النفاذ إلى سوق السكر التفضيلية للولايات المتحدة (عقد نيويورك رقم ١٤ الساري على واردات هذا البلد بموجب الآلية التفضيلية)، مضطرة إلى بيع منتجاتها من السكر بأسعار أدنى من السعر المنصوص عليه في هذا العقد. وتناهز الخسائر، بالنظر إلى الإنتاج الفعلي للسكر في بلدنا، مبلغ ٢٧ مليون دولار؛

(ب) وترفض شركات الولايات المتحدة والفروع التابعة لها في بلدان ثالثة أن تبيع لكوبا مبيدات للأعشاب التي تنبت قبل ظهور براعم قصب السكر وبعده، مما يُضطرنا إلى شراء المبيدات من نوع Plateau DG (Imazapic) من أسواق أبعد بكثير؛

(ج) وطلبت شركة الاستيراد الكوبية Azuimport من الشركة اليابانية Yamazaki Mazak Corporation شراء أقراص CNC ومراكز تصنيع ميكانيكية لرفع نوعية الإنتاج. ونقلت الشركة اليابانية هذا الطلب إلى الشركة الأم Mazak Corporation في الولايات المتحدة. وردّت الشركة الأم بما يلي: ''لا يمكن لـ Mazak Corporation توفير منتجاتها أو خدماتها لكوبا ما دامت حكومة الولايات المتحدة تفرض الحصار عليها''.

٧٢ - وتقوم الدولة الكوبية، في إطار الإجراءات التي تتخذها لصالح السكان، بتنفيذ أشغال واسعة النطاق تشمل ترميم المستشفيات والمدارس وتجديدها وتوسيعها وبناء وتصليح المساكن والطرقات وغيرها. ويعوق الحصار الحصول، بشكل منتظم، على المواد والمعدات وقطع الغيار اللازمة لتنفيذ هذه الأشغال.

٧٣ - وفي الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨ وحدها، بلغت الخسائر التي ألحقها الحصار بقطاع الإسكان حوالي ٢٢ مليون دولار. وبهذا المبلغ، كان بإمكان كوبا بناء ٣ ٦٤٦ مسكنا إضافيا أو إعادة تأهيل ٦٠٠ ٧ مسكن.

٧٤ - واضطُرت المجموعة الصناعية GIMAC التي تنتج وتسوّق معدات ومنتجات وخدمات ذات صلة بالمساكن، إلى دفع مبلغ ٣٤٤ ٧٩ دولارا بسبب فروق تكلفة الشحن في إطار شراء ٥٨ حاوية من الراتنج المتعدد كلوريدات الفينيل (PVC) من أسواق بعيدة. وبهذا المبلغ، كان من الممكن شراء ٤٠ طنا إضافيا من هذه المادة لصنع ٢٧٠ كلم من الأنابيب للتمديدات الكهربائية في ٠٠٠ ١٠ مسكن.

٧٥ - واضطُرّت شركة IMECO التي تعمل في مجال استيراد المواد والمنتجات المستخدمة في البناء، إلى شراء احتياجاتها من أسواق أبعد، الأمر الذي جعلها تتحمل نفقات بلغت حوالي ١٥,٣ مليون دولار.

٧٦ - ولم تتمكن كوبا من شراء الأطواق اللازمة لإنتاج صفائح الأسبست والخرسانة التي تستخدم في بناء المساكن وفي إصلاح الأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية، لأن شركة Huyck Wangner النمساوية المورّدة لها أبلغتها أنها فرع لمجموعة Xerium التابعة للولايات المتحدة، التي تمنعها تعليماتها من التصدير إلى كوبا.

٧٧ - ورفضت شركة Komatsu البرازيلية بيع كوبا عددا كبيرا من التجهيزات للطريق الوطني السريع. وذكرت الشركة أنها، امتثالا لأنظمة الحصار المطبقة خارج الحدود الإقليمية بسبب كونها فرعا لشركة تابعة للولايات المتحدة، لا تستطيع بيع المنتجات لكوبا.

٧٨ - كما تعذر إنجاز عملية تجارية اشتملت على شراء مكابس من نوع Dynapac - وهي معدات تُستخدم على نطاق واسع في أعمال البناء لردم التربة وتسويتها - بعد توقيع العقود بشأنها لأن الشركة الأوروبية المورّدة أفادت بأنه يتعذر عليها بيع تلك المكابس لأنها تتضمن محركات صنعتها شركة Cummins التابعة للولايات المتحدة. لذا تعيّن البحث عن شركات تصنيع أخرى مما أخّر العملية الإنتاجية وأضرّ بها.

٧٩ - ولحقت بصناعة الصلب أضرار تقدر بأكثر من ٦٩ مليون دولار.

٨٠ - ومُنيت شركة Acinox، وهي المنتج الأساسي لقضبان الصلب ومشتقاته المستخدمة في البناء، بخسائر بلغت حوالي ٦,٧ ملايين دولار بسبب عدم قدرتها على النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة واضطرارها إلى استخدام عملات بديلة للدولار في معاملاتها التجارية. وكان من الممكن، بهذا المبلغ، إنتاج ٨٠٠ ٢٧ طن إضافي من قضبان الصلب تكفي لبناء ٥٣٣ ١٨ شقة في مبان سكنية، أي ما يمثل ٢٥,٧ في المائة من الخطة المقترح تنفيذها لصالح أكثر من ١٣٢ ٧٤ كوبيا.

٨١ - ورفضت الشركتان الإسبانيتان ZIV P+C و Chemetall، على التوالي، بيع شركتي Antillana de Acero و Alcuba طرفية حماية رقمية متعددة الوظائف من ماركة ZIV ومنتجات كيميائية للمعاملة المسبقة لألواح الصلب المغلفن. وكان الرد في الحالتين هو التالي: ''إننا نواجه صعوبات في ما يتعلق ببراءات الاختراع غير الأوروبية (...) بسبب الحصار المفروض على بلدكم، وليس في مقدورنا الوقوع في مشاكل مع مورّدينا غير الأوروبيين''.

٨٢ - وبسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، لحقت أضرار بالغة بالقطاع الزراعي الكوبي الذي يكتسي أهمية حيوية في ضمان الأمن الغذائي في بلدنا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تجدر الإشارة إلى الأضرار التالية:

(أ) لا يستطيع المركز الوطني للصحة الزراعية أن يشتري من الشركة المصنّعة Amersham Biosciences التابعة لشركة General Electric، المنتجات (المكوّنات ومواد الاستهلاك) اللازمة للتجهيزات المستخدمة في تحليل العيّنات بهدف تشخيص حالات أنفلونزا الطيور. ولإنجاز هذه العملية التجارية، أُبرمت ثلاثة عقود مع مورّدين مختلفين لكن أيا منها لم يُنفذ لأن شركة General Electric كانت تُفشل العملية في كل مرة بحجة أنّ الأمر يتعلق بكوبا؛

(ب) واضطُر مختبر التقنيات النووية التابع لمعهد البحوث الزراعية إلى إغلاق أبوابه بسبب عدم قدرته على شراء المعدات المتخصصة. وتعذر على كوبا بسبب ذلك إجراء دراسات فيزيولوجية وجينية على نباتات تتحمّل الإجهاد اللاأحيائي، وتتيح الحصول على أنواع زراعية جديدة ذات إنتاجية أعلى في حالات الإجهاد. واضطُرت كوبا بسبب هذا الوضع إلى شراء بذور هجينة بكلفة أعلى بكثير، مما رفع أسعار المنتجات الغذائية.

٨٣ - ولا تنجو تنمية العلوم والتكنولوجيا والبيئة من هذه السياسة الإجرامية. وترد في ما يلي بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك:

(أ) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت قناة CNN التلفزيونية أسماء الفائزين بالجائزة المرموقة في ميدان حماية البيئة ''مواطنون أبطال في مجتمعهم المحلي''. ومن بين ٠٠٠ ٧ مشارك من ٩٣ بلدا، فازت المواطنة الكوبية إيرانيا مارتينيز غارسيّا بإحدى الجوائز. وقد عبأت السيدة مارتينيز غارسيا جهود أفراد مجتمعها المحلي في مقاطعة غوانتانامو لتحويل مكبّ قمامة إلى مركز لتدوير النفايات ومشتل للأشجار والنباتات والخضار. وقد منع الحصار المواطنة المذكورة من المشاركة في حفلة تسليم الجوائز وتسلم المكافأة البالغة ٠٠٠ ١٠ دولار؛

(ب) وبسبب القيود المالية التي يفرضها حصار الولايات المتحدة على كوبا، جرى تجميد مبلغ ٥٠٠ ٤ دولار عائد لمركز الدراسات والخدمات البيئية في مقاطعة فيلا كلارا، وهو عبارة عن الدفعة الأولى من مشروع لتربية الإسفنج يموّله برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق البرنامج البيئي لمنطقة الكاريبي. وقد سدد هذه الدفعة الأولى مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي إلى مصرف مورغان في نيويورك؛

(ج) وتضرر معهد المعلومات العلمية والتكنولوجية بشكل بالغ عندما حيل بينه وبين الوصول إلى قاعدة البيانات Premier Academia التي تتضمن مؤلفات إلكترونية من دار النشر Taylor & Francis. وقد أُنشئت قاعدة البيانات المذكورة عام ١٩٩٦ كقاعدة بيانات مركزية كبرى موجّهة للباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطب؛

(د) وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واجه أخصائيون كوبيون مدعوون إلى المشاركة في اجتماعات دولية عُقدت في الولايات المتحدة أو بورتوريكو، صعوبات جمّة في الحصول على تأشيرات الدخول. فقد رُفضت هذه التأشيرات في بعض الأحيان وجرى ببساطة تجاهل الطلبات في أحيان أخرى. وبالتالي، لم يتمكن ثمانية أخصائيين تابعين للوكالة المعنية بالبيئة وأخصائيان تابعان لأكاديمية العلوم في كوبا من المشاركة في اجتماعات دولية عُقدت في أقاليم تابعة للولاية القضائية للولايات المتحدة.

٨٤ - وكان للحصار المطبق خارج الحدود الإقليمية أثره في مجال التعاون التقني أيضا. فقد أقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن برنامج التعاون التقني الذي تنفذه مع كوبا تضرر بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، إذ إن المعدات المتخصصة تصنعها شركات في الولايات المتحدة. وكذلك فُرضت شروط متشددة للغاية في منح التأشيرات للمواطنين الكوبيين الراغبين في المشاركة في دورات تدريب أو اجتماعات تُنظم في الولايات المتحدة.

٨٥ - وفي مجال الرياضة، تتعدد الأمثلة على النتائج المترتبة على تطبيق الحصار:

(أ) أبلغ قطاع الطب الرياضي الكوبي عن خسائر بلغت ٠٠٠ ٤٩٢ دولار تقريبا في باب الأجهزة التي لم تعد صالحة للخدمة لديه ونقص قطع الغيار لتلك الأجهزة. فقد حُرمت كوبا من حق إصلاح الأجهزة التي تتيح العناية برياضييها بشكل أفضل؛

(ب) وتقتضي رياضة الغطس مقفزين وقاعدتين لتحضير الغطاسين المشاركين في الألعاب الأولمبية في بيجين لعام ٢٠٠٨. وقد اضطُرت كوبا، بسبب رفض شركات الولايات المتحدة بيعها تلك التجهيزات، إلى شرائها من شركة Carimex المكسيكية بمبلغ إضافي على سعرها في الولايات المتحدة قدره ٦٥٣ ٢٣ دولارا؛

(ج) وألغيت عملية شراء أربعة ألواح رقمية لتحضير فريق الجودو المشارك في الألعاب الأولمبية بعد أن كانت تلك الألواح جاهزة للشحن إلى كوبا، وذلك عندما علمت شركة Dehaven المورّدة أنّ وجهتها النهائية كوبا.

٨٦ - وفي الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٧ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغت الأضرار التي ألحقها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بقطاع الطيران المدني الكوبي ١٩٧,٦ مليون دولار. ويرد في ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ضُبطت واحتجزت في مطار مونتريال في كندا شحنة قطع غيار اشترتها شركة كوبية تابعة لهذا القطاع، لازمة لأنظمة التكييف المركزي (chillers) المنصوبة في الطرفية ٣ في مطار خوسي مارتي الدولي في هافانا. وبلغت قيمة الشحنة ٠٠٠ ٣٥ دولار. وذكرت سلطات الجمارك الكندية أنّ كوبا لا يسعها، عملا بقانون هيلمز - بيرتون، شراء معدات أو قطع صُنعت مكوّناتها في الولايات المتحدة. وقطع الغيار اللازمة للمكيفات هي من ماركة York ومن صنع الولايات المتحدة؛

(ب) وقد أعاقت الولايات المتحدة طيلة سنوات الحصار هذه شراء كوبا طائرات جديدة وأعلى مردودا. حتى إن شركات من خارج الولايات المتحدة تستخدم تكنولوجيا من صنع ذلك البلد لا تستطيع أن تبيع كوبا هذا النوع من الطائرات. ونتج عن ذلك أنّ

شركة الطيران الكوبية Cubana de Aviación اضطُرت إلى مواصلة تشغيل طائرات أقل مردودا بسبب استهلاك الوقود بشكل خاص، والاستمرار في استئجار طائرات ضمن شروط غير مؤاتية وتمييزية. وبلغت النفقات الإضافية التي ترتبت على ذلك ١٤,٨ مليون دولار؛

(ج) وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، طالبت وزارة الخزانة شركة بوينغ بوقف عملياتها التجارية مع مجموعة Air Atlanta Icelandic التي تستخدم طائرات بوينغ للسفر إلى كوبا، معتبرة أنّ ذلك يشكل خرقا لأنظمة الحصار. وبعد ذلك بفترة وجيزة، ألغت شركة الطيران الأوروبية Icelandic اتفاقها مع شركة Cubana de Aviación القاضي بتأجير طائرات البوينغ إليها؛

(د) وتضررت أعمال تحديث وتجديد مركز المعلومات الفنية التابع لنظام IACC/CACSA (هيئة الطيران المدني الكوبية/مجموعة شركات Aviación Cubana S.A) عندما أبلغتها شركة Avitas Europa التي يقع مقرها في المملكة المتحدة بأنها لا تستطيع القيام بأنشطة تجارية مع كوبا لأن الشركة الأم في واشنطن لا تسمح لها بذلك. وتنشر هذه الشركة أدلة مفيدة جدا في مفاوضات شراء وبيع طائرات نقل المسافرين والشحن المدني والمحركات.

٨٧ - وتضرر من الحصار قطاع الصناعة الثقيلة بجميع فروعه المنتجة، وهو عمدة الاقتصاد الكوبي في ما يتعلق بالمنتجات الأساسية مثل النيكل والنفط والخرسانة والصناعتين الكيميائية والكهربائية.

٨٨ - وتكتسي مسألة الطاقة أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لأيّ بلد. وكوبا هي مستورد صاف للطاقة، وتنفذ بالتالي خطة طموحة من الاقتصاد في النفقات وتعزيز الفعالية في إطار استخدام موارد الطاقة وتنويع مصادرها، تتيح لها التخفيف نوعا ما من الأثر السلبي الذي يتركه في اقتصادها الارتفاع الحاد لأسعار النفط. ويسعى بلدنا إلى المضي قدما في تحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية التنمية المستدامة.

٨٩ - بيد أنّ سياسة الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة تقف عائقا أساسيا أمام تحقيق هذه الأهداف. فقد عمدت إدارة الرئيس بوش في المقام الأول، في إطار سياستها المعادية لكوبا، إلى اتخاذ تدابير تعوق الاستراتيجية الكوبية لتنمية الطاقة وتجعلها أكثر كلفة. ولذا، فهي تهدد رجال الأعمال من رعايا البلدان الثالثة، الراغبين في مشاطرة مخاطر البحث عن حقول النفط المحتملة، ويبلغ بها الأمر حد إفشال مساعي شركات الولايات المتحدة التي تبدي اهتمامها بالاستثمار في هذا المجال سواء على أراضي كوبا أو في منطقتها الاقتصادية الخالصة في خليج المكسيك.

٩٠ - وتقدم الأمثلة التالية عرضا موجزا للتدابير المطبقة بمقتضى الحصار في هذا المجال:

(أ) قامت شركات تقدم خدمات متخصصة في مجال النفط، بعد شرائها من قبل شركات تابعة للولايات المتحدة، بإلغاء عقودها مع كوبا. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أفادت شركة Weatherford التابعة للولايات المتحدة بأنها أعطت شركة Precision Energy Services التابعة لها في كندا تعليمات بوقف خدمات مراقبة الآبار والتحكم بها في كوبا. وبعد ذلك بوقت قصير، أُعطيت الشركة تعليمات بوقف عملياتها على الفور، وإخراج أدواتها من الآبار، وإعادة جميع موظفيها إلى كندا، وعدم تسديد أي دفعات لشركات كوبية، وتحويل جميع الأموال التي تحوزها في الحساب المصرفي لدى المصرف الكوبي BFI إلى كندا؛

(ب) وبعد إقرار خطة بوش، كانت صناعة النيكل إحدى أكثر الصناعات تعرضا للمضايقات من قبل الولايات المتحدة. وأُنشئت لهذا الغرض مجموعة النيكل المشتركة بين الوكالات. ومُنيت هذه الصناعة، على صعيد صادرات النيكل والكوبالت، بخسائر بلغت ٦٧,٥ مليون دولار؛

(ج) وفي إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه كوبا كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز وتحديث نظام إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها، قامت بشراء ٥٤٤ مولّدا كهربائيا من جمهورية كوريا. وبسبب أحكام الحصار، يتعين إرسال هذه المولّدات على ٥٣ دفعة عن طريق جمهورية كوريا - جامايكا - كوبا أو عن طريق جمهورية كوريا - بنما - كوبا، بكلفة إضافية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار للرحلة الواحدة نظرا لأن أيّ سفينة ترسو في ميناء كوبي لا يمكنها دخول الولايات المتحدة إلا بعد ستة أشهر من ذلك.

٩١ - وفي قطاع المعلوماتية والاتصالات، تُفرض على كوبا قيود في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة والمكوّنات وقطع الغيار وفي مجال تبادل الرسائل بين البلدين، ويستحيل الوصول إلى بعض المواقع والخدمات على الإنترنت، ويُحظر شراء البرمجيات المعروفة دوليا مثل نظام التشغيل ويندوز. وترد في ما يلي بعض الأمثلة بهذا الخصوص:

(أ) لا يحترم الحصار حتى البرمجيات المسماة ''حرة'' وطابعها المفتوح وإمكان الوصول غير المقيّد إليها، سواء أكانت تجارية أم مجانية. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إمكانية الحصول على الصيغ الجديدة من محرك قاعدة البيانات التبادلية الحرة الأكثر توزيعا في العالم MySQL محدودة، وذلك ما حصل أيضا بالنسبة للغة البرمجة ''جافا'' بعد أن اشترتها شركة Sun Microsystems التابعة للولايات المتحدة. وهذا النظام الذي كان من الممكن

تتزيله مجانا من الإنترنت في كوبا، كان مستخدما على نطاق واسع في البلد في مجموعة كبيرة من التطبيقات؛

(ب) وأثّرت عملية دمج شركة التصنيع MGE UPS Systems التابعة للمجموعة الفرنسية Schneider Electric وشركة التصنيع الأمريكية APC، التي نتج عنها شركة APC-MGE، إلى حد بعيد في مسألة تسليم أجهزة ثلاثية الخطوط للإمداد المتواصل بالطاقة إلى شركة Ecosol الكوبية. فبعد أن تأخر بيع هذه الأجهزة فترة طويلة أعطيت خلالها وعود كاذبة بأن عملية الدمج لن تؤثر في تسليمها، أبلغت شركة APC-MGE في فرنسا الشركة الكوبية بأنّ APC فرضت عليها وقف عملياتها، ورفضت تنفيذ العقود المبرمة بهذا الشأن. وطلب منها كبار الموظفين في شركة APC-MGE، في الجمهورية الدومينيكية وفي فرنسا على حد سواء، عدم الاتصال بهم من جديد لأن ذلك سيلحق الضرر بهم. وكانت الأجهزة المذكورة مرسلة إلى جامعة العلوم المعلوماتية ومستشفى الأمراض العصبية ومعهد جراحة القلب والأوعية الدموية وإلى مدينة ملاه؛

(ج) وباءت بالفشل محاولات الحصول على الأجهزة المذكورة عن طريق وسيطين أحدهما فرنسي والآخر كندي. وكان السعر المرتفع سبب الفشل في الحالة الأولى، وفي الحالة الثانية رفضت الشركة المورّدة تنفيذ العملية عندما علمت أنّ الوجهة هي كوبا؛

(د) وتطبيقا لأحكام الحصار خارج الحدود الإقليمية، أرجعت شركة الطرود البريدية يونايتيد بارسل سيرفس (UPS) الموجودة في برلين إلى شركة Zapf Mudanzas S.A. وثائق كانت مرسلة إلى كوبا مشيرة إلى أنها ''تُرجَع بسبب الحصار''.

٩٢ - وتنحصر العلاقات البريدية بين كوبا والولايات المتحدة في المراسلات التي يتولى شؤونها الاتحاد البريدي العالمي، الأمر الذي يؤثر سلبا في شعبي الولايات المتحدة وكوبا على حد سواء. ويتعذر توسيع نطاق الخدمات إلى دوائر أخرى مثل التحويلات البريدية والخدمات المبرمجة لإيصال المراسلات وإرسال الطرود لقاء تسديد الكلفة وإرسال الطرود المعلنة القيمة.

٥ - الآثار التي يتعرض لها شعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب العالم

٩٣ - إن الحرب الاقتصادية العنيفة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على كوبا لا تؤثر في الكوبيات والكوبيين فقط. فإدارة بوش، انتهاكا منها للقوانين الدولية، تستهدف شعوبا أخرى في العالم ومن ضمنها شعبها هي.

٩٤ - وقد عمدت حكومة الولايات المتحدة، إزاء الفشل الواضح لسياستها الإجرامية وتأييد المجتمع الدولي المتزايد باطّراد لرفع الحصار، إلى تشديد تدابير تلك السياسة وتعزيز تطبيقها ساعيةً إلى التقليل، إلى أدنى حد، من الاتصالات بين الشعبين ومن العلاقات بين المنظمات الدينية والجامعية والعلمية والثقافية والرياضية بين البلدين. ويرد في ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) في تموز/يوليه ٢٠٠٧، رفضت المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة في مقاطعة كولومبيا الاتهامات التي وجّهها إلى وزارة الخزانة ائتلاف الطوارئ للدفاع عن الرحلات الدراسية. وكانت القاضية إيلين هوفيل، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قد اعترفت بأنّ القيود المفروضة على الرحلات الدراسية، رغم أنها تنتهك الحرية الأكاديمية المكرسة في الدستور، متماشية مع مضمون خطة بوش؛

(ب) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مُنع رياضيون من رعايا الولايات المتحدة وبورتوريكو من المشاركة في سباق ''ماراهابانا ٢٠٠٧''. وقد وردت طلبات عديدة من أفرقة ونواد وعدّائين من الولايات المتحدة وبورتوريكو للمشاركة في هذا السباق، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك في نهاية الأمر بسبب الحظر الذي يفرضه الحصار؛

(ج) ورفضت وزارة الخزانة منح تراخيص سفر إلى كوبا لـ ٢٠ موسيقيا من رعايا الولايات المتحدة كان هدفهم الوحيد المشاركة في المهرجان الدولي الثاني عشر للموسيقى الإلكترونية ''Primavera en La Habana 2008''؛

(د) ورُفضت هذه التراخيص أيضا في شهر نيسان/أبريل لمجموعة من المشرّعين من ولاية نيويورك كانوا جزءا من وفد تجاري من تلك الولاية متوجّه إلى كوبا؛

(هـ) وعُلِّق سفر مجموعة من ٨٨ طالبا في ماجستير الأعمال التجارية في الجامعة الميثودية لجنوب تكساس إلى كوبا نتيجةً لـ ''تحذير'' صادر عن وزارة الخزانة زعم أنّ هذه الجامعة تسيء استخدام الرخصة الممنوحة لها؛

(و) ووقّعت الشركة الأمريكية Sport Show Broadcasting عقدا قيمته ٢١٠ ٠٠٠ دولار مع المعهد الكوبي للراديو والتلفزيون بشأن حقوق بث ٣٠ مباراة من الدوري الوطني للبيسبول تلفزيونيا. وبسبب الضغوط السياسية الشديدة، تمكنت كوبا من بث ست مباريات فقط؛

(ز) وحصل أمر مشابه مع شركة التلفزيون المكسيكية بواسطة الكابل PCTV المهتمة أيضا ببث مباريات الدوري الوطني للبيسبول، التي اضطُرت إلى إلغاء عقد بقيمة

١٠٠ ٠٠٠ دولار دون تقديم أي إيضاح. وقد بلغت الأضرار الاقتصادية والمالية حوالي ٢٦٨ ٠٠٠ دولار، دون ذكر الأضرار التي لحقت بشعبي الولايات المتحدة والمكسيك اللذين لم يتمكنا من مشاهدة المباريات؛

(ح) ولم يتمكن البروفسور تود ج. مارتينيز من جامعة إيلينوي، وهو من رعايا الولايات المتحدة، من المشاركة في لقاء Fotodinámica 2008 الذي أقيم في هافانا بسبب رفض منحه ترخيصا بالسفر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتمكن ثلاثة اختصاصيين من الولايات المتحدة من المشاركة في مؤتمر الألسنية Lingüística 2007 بسبب عدم حصولهم على تراخيص بالسفر؛

(ط) واضطرت شركة Hola Airlines الإسبانية، التي كانت طائراتها تنقل المرضى في إطار برنامج ''العملية المعجزة'' من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى هافانا، إلى وقف عملياتها مع كوبا. فعندما طلبت إصلاح إحدى طائراتها المعطلة، أبلغتها شركة بوينغ بأن حكومة الولايات المتحدة تحظر عليها تزويدها بالمساعدة الفنية أو بيعها قطع الغيار إلا إذا أوقفت عملياتها مع جمهورية فنزويلا البوليفارية ومع كوبا. و''العملية المعجزة'' هي برنامج إنساني محض يستفيد منه المرضى ذوو الدخل المنخفض إذ تُجرى لهم في إطاره عمليات جراحية في العين بسبب إصابتهم بأمراض من قبيل إعتام العدسة واسترخاء الجفنين ونزع الغشاوة.

٥-١ الآثار اللاحقة بالهيئات والمنظمات الدولية

٩٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الحصار يؤثر في مشاركة كوبا الفعلية في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الدولية، وكذلك في السير الطبيعي لأعمال تلك المنظمات في كوبا. ويتبيّن ذلك من الأمثلة التالية:

(أ) تعذر على الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية دفع أنصبتها عن عام ٢٠٠٧ في ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أمريكا اللاتينية بسبب رفض كل من مصرف UBS في جنيف و Banistmo في بوغوتا، كولومبيا، وفرع مصرف لويد في لندن استلام مدفوعات من كوبا امتثالا لأنظمة الحصار؛

(ب) ورفضت وزارة الخارجية منح تأشيرة دخول لاثنين من المندوبين الكوبيين كان يُفترض أن يشاركا في اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانيين في الأمريكتين الذي عُقد في لوس أنجلس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

(ج) وأثّر الحصار أيضا في علاقات كوبا بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي يقع مقرها في جنيف. فقد استمرت الصعوبات التي تواجهها كوبا في دفع رسوم تسجيل البراءات الدولية لدى هذه المنظمة. فهذه العملية تتم عبر مصرفين سويسريين رفضا مواصلة الاضطلاع بها بسبب القيود المفروضة بمقتضى حصار الولايات المتحدة. وبلدنا مضطر، بالتالي، إلى إجراء التحويلات المصرفية عبر مصرف ثالث، مما يزيد من مخاطر العمليات وتكاليفها.

٦ - معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة

٩٦ - لم تنجح الولايات المتحدة في إسكات الاحتجاجات على عدائها الدائم لكوبا. فداخل الولايات المتحدة نفسها، لا تزال الأصوات ترتفع لمعارضة هذه السياسة والمطالبة بتغييرها.

٩٧ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تجدر الإشارة إلى الإجراءات التالية المنفذة في هذا الإطار:

(أ) في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اتخذ مجلس إدارة رابطة أصحاب مطاحن الأرز في الولايات المتحدة قرارا دعا فيه الكونغرس وإدارة الولايات المتحدة إلى رفع القيود عن السفر وإقامة علاقات تجارية طبيعية بين كوبا والولايات المتحدة؛

(ب) وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عُقد في الكونغرس اجتماع إعلامي بعنوان ''إعادة النظر في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا'' برئاسة عضوي مجلس النواب تشارلز رانغل (ديمقراطي - نيويورك) وجيف فليك (جمهوري - أريزونا)، شارك فيه مشرّعون مساعدون ومنظمات غير حكومية ودبلوماسيون وممثلو وسائط الإعلام والمنظمات الزراعية. واعتبر رانغل سياسة الحصار سياسة مرائية، وشدد على الثقل الانتخابي لفلوريدا كعامل حاسم من عوامل مواصلة تطبيق الجزاءات، ووصف القيود المفروضة على السفر بالمهينة لأنها تنتهك الحقوق المدنية والدستورية لمواطني الولايات المتحدة؛

(ج) وفي اليوم نفسه، قام وفد من رؤساء هيئة الخدمات الكنسية العالمية التابعة للمجلس الوطني لكنائس الولايات المتحدة الأمريكية، وممثلون عن ١١ من أكبر الطوائف المسيحية في هذا البلد، بممارسة ضغوط في الكونغرس من أجل حشد التأييد لمشروعي القانون S. 721 و HR. 654 بشأن حرية السفر إلى كوبا. وفي ٧ حزيران/يونيه، أدلت هذه المنظمات نفسها بتصريح للغرض عينه، وفي ١٢ منه، وجّهت رسالة إلى أعضاء المجلسين

طلبت فيها أن يتضمن أي قانون عن هذا الموضوع بندا ينص على رفع الحظر عن سفر رجال الدين إلى كوبا؛

(د) وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدّم عضو مجلس الشيوخ باتريك ليهي (ديمقراطي – فيرمونت) مشروع القانون S. 1806 المعنون ''قانون عام ٢٠٠٧ لإعادة النفوذ إلى السلطات القضائية'' الذي يقترح في المادة ٣ منه إلغاء المادة ٢١١[٣]؛

(هـ) وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أثناء مناقشة مشروع القانون الزراعي في لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ، قدّم عضو مجلس الشيوخ دورغان (ديمقراطي – داكوتا الشمالية) تعديلين متعلقين ببيع المنتجات الزراعية والطبية إلى كوبا. فأمام اللجنة الفرعية للشؤون الزراعية، قدّم عضو المجلس تعديلا يقترح منح مصدّري المنتجات الزراعية والأدوية ترخيصا عاما بالسفر إلى كوبا؛ وأمام اللجنة الفرعية للخدمات المالية، قدّم اقتراحا بالرجوع إلى نظام الدفع السابق لعام ٢٠٠٥ في ما يتعلق ببيعات المنتجات الزراعية لكوبا. وقد اعتمدت اللجنة كلا التعديلين؛

(و) وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدّم عضو مجلس النواب مارك يودال (ديمقراطي – كولورادو) مشروع القانون H.R. 3182 المتعلق بـ ''مشاركة الولايات المتحدة في استكشاف موارد الطاقة في كوبا'' الذي يتيح لشركات الولايات المتحدة المشاركة في البرنامج الكوبي للتنقيب عن الهيدروكربونات واستخراجها؛

(ز) وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام أعضاء مجلس النواب جيف فليك (جمهوري – أريزونا)، ووليام ديلاهنت (ديمقراطي – ماساشوستس)، وجيمس ماكغوفرن (ديمقراطي – ماساشوستس)، وجو آن إيمرسون (جمهورية – ميزوري)، وجيري موران (جمهوري – كانساس)، وروزا ديلاورو (جمهورية – كونكتيكت)، بتوجيه رسالة إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الخزانة هنري بولسون باسم الفريق العامل المعني بكوبا في الكونغرس يحثون فيها حكومة الولايات المتحدة على رفع القيود عن السفر إلى كوبا، وخصوصا لمواطني الولايات المتحدة من أصل كوبي؛

(ح) وفي النصف الثاني من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عُقد اجتماع بين وزراء الزراعة في مختلف الولايات نوقشت فيه ضرورة تطبيع العلاقات التجارية بين الولايات

(٣) يُقصد بها المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في المجال المصرفي، ذات الصلة بسرقة العلامات التجارية الكوبية.

المتحدة وكوبا. وأُعد في ختام الاجتماع إعلان انضمت إليه الرابطة الوطنية لوزارات الزراعة في الولايات؛

(ط) وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام بزيارة كوبا ١٢ وفدا من رجال الأعمال يرافقهم وزراء الزراعة في ولايات نيومكسيكو وداكوتا الشمالية وكاليفورنيا وتكساس ووزيرا و/أو مفوضا الزراعة في أيوا ومونتانا. كما زار بلدنا سبعة من أعضاء الكونغرس؛

(ي) وأثناء المؤتمر الوطني الثاني المعني بأمريكا اللاتينية الذي عقد في لوس أنجلس في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اتُخذت ثلاثة قرارات ذات صلة بكوبا طالب أحدها كونغرس الولايات المتحدة برفع القيود على السفر لأسباب عائلية لأنها تنتهك دستور الولايات المتحدة والقانون الدولي؛

(ك) وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت النقابة الوطنية للمحامين في الولايات المتحدة إعلانا أدانت فيه رفض منح تأشيرة دخول لنائب رئيس رابطة قانون العمل التابعة لاتحاد حقوقيي كوبا، وعضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين، الذي كان مدعوا للمشاركة في أحد الاجتماعات؛

(ل) وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وجّهت مجموعة من الفنانين والمثقفين في الولايات المتحدة، ومن بينهم الممثلان شون بين وداني غلوفر، والأديبتان أليس ووكر وكريستينا غارسيّا، والمغني هاري بيلافونتي والمغني والعازف راي كُودر، رسالة إلى الرئيس بوش طلبت فيها منه إنهاء الحظر المفروض على عمليات التبادل الثقافي بين كوبا والولايات المتحدة؛

(م) وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، عُقد اجتماع مائدة مستديرة في جامعة جورجيا شارك فيه وزراء الخارجية السابقون كولين باول وهنري كيسنجر وجيمس بيكر ووارن كريستوفر ومادلين أولبرايت. واستنادا إلى الصحافة، تطرق المجتمعون بشكل انتقادي إلى موضوع كوبا مشيرين إلى أنّ ''الحصار (المفروض على كوبا) الذي دام ٥٠ عاما لم ينجح، وليس في مصلحة أحد. وهو إحدى تلك المسائل التي تتأثر بالسياسة الداخلية أكثر منه بالسياسة الخارجية''. وأضيف هنا على ما يبدو: ''عندما تفشل سياسة ما طيلة ٥٠ عاما، يكون الأوان قد آن للتفكير في شيء آخر''؛

(ن) وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، دعا عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة كريستوفر دود (ديمقراطي – كونكتيكت)، خلال محاضرة ألقاها في الأكاديمية البحرية في أنابوليس، إلى إقامة تحالف استراتيجي في النصف الغربي للكرة الأرضية يبدأ بتغيير سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا. وأضاف أنّ على حكومة الولايات المتحدة تغيير مواقفها جذريا

من كوبا عبر رفع الحصار وإزالة القيود عن السفر والتحويلات المالية، وإقامة حوار بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك؛

(س) وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدر مجلس العلاقات الخارجية[٤] تقريرا بعنوان ''العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية: وجهة جديدة لواقع جديد''، أعدّه فريق عمل مستقل. ويقترح هذا التقرير اتخاذ سلسلة من الخطوات الرامية إلى رفع الحصار عن كوبا، من بينها التدابير التالية:

'١' السماح بحرّية السفر وتيسير التجارة مع كوبا. وينبغي للبيت الأبيض إلغاء القيود المفروضة عام ٢٠٠٤ على السفر والتحويلات المالية للأسر الكوبية – الأمريكية؛

'٢' معاودة العمل بتراخيص السفر الـ ١٣ من أجل عمليات التبادل بين الشعبين التي أنفذتها إدارة الرئيس كلينتون خلال التحضير لزيارة البابا لكوبا عام ١٩٩٨، وإضفاء المرونة عليها؛

'٣' تشجيع الحوار بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك مثل الهجرة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والصحة العامة ومستقبل قاعدة غوانتانامو البحرية والإدارة المستدامة للموارد البيئية، وخصوصا إذا بدأت كوبا، بالتعاون مع مجموعة من شركات النفط الأجنبية، بالتنقيب في قاع البحر بحثا عن احتياطيات جديدة من النفط؛

'٤' إلغاء قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ الذي نزع من يد السلطة التنفيذية الجزء الأكبر من امتياز إلغاء الجزاءات الاقتصادية. وينبغي لكونغرس الولايات المتحدة في الوقت نفسه اعتماد تدابير تشريعية، كما فعل بالنسبة للمبيعات الزراعية، تقضي بتحرير التجارة الثنائية والسفر إلى كوبا، متيحا بذلك فرصة توطيد المؤسسات الديمقراطية.

٧ – الاستنتاجات

٩٨ – طُبقت سياسة الحصار التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا بأكثر صورها وحشية العام الماضي. وفي إطار تصعيد هذا الحصار، اتُخذت إجراءات خرقاء للتعرض

(٤) مجلس العلاقات الخارجية هو إحدى مجموعات المفكرين الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة، وله يدٌ في رسم سياسة البلد الخارجية ويضم أعضاء رفيعي المستوى من السلطة الحاكمة ويقع، من المسرح السياسي، في يمين الوسط.

للكيانات الحكومية والشركات والمؤسسات المصرفية والمواطنين التابعين لبلدان ثالثة، ووصل الأمر إلى حد إغلاق مواقع على الإنترنت تربطها أيّ صلة بكوبا.

٩٩ - ويفوق حجم الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من جراء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مبلغ ٩٣ بليون دولار، استناداً لحسابات متحفظة.

١٠٠ - ولإدراك فداحة هذه الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي على حقيقتها، يكفي القول إنّ هذا المبلغ يساوي ١,٦ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكوبا (أي قيمة جميع السلع والخدمات لمدة سنة)، وحوالي ١٢ ضعفا للدين الخارجي لكوبا عام ٢٠٠٦[٥]، وحوالي ٢٣,٥ ضعفا لقيمة الاستثمارات التي أجريت عام ٢٠٠٦.

١٠١ - ويشمل هذا المبلغ الأضرار الاقتصادية التي لحقت باقتصاد كوبا وشعبها، وينبغي أن يضاف إليه أكثر من ٥٤ بليون دولار ناجمة عن الاعتداءات والأعمال الإرهابية التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة وأعوانها المرتزقة ضد الأمة الكوبية خلال نصف قرن تقريبا.

١٠٢ - وفي إطار سياستها الرامية إلى تركيع الشعب الكوبي عن طريق تجويعه وتفشي الأمراض في أوساطه، والإطاحة بالثورة نتيجة لذلك، كثفت حكومة الولايات المتحدة العمليات والخطط التخريبية لتحقيق الهدف المعلن المتمثل في زعزعة أركان النظام الدستوري الذي أقامه الشعب الكوبي والإطاحة به. وفي ١٩ أيار/مايو الماضي، نشرت الحكومة الكوبية على الملأ أدلة قاطعة على أعمال التآمر والتدخل التي ينفذها ممثلو الولايات المتحدة الرسميون.

١٠٣ - وليس هناك من شك اليوم في أنّ الحصار هو العقبة الأساسية التي تقف في وجه نماء الكوبيين ورفاههم، وفي أنه يشكل انتهاكا صارخا وجسيما ومنهجيا لحقوق شعب بأكمله.

١٠٤ - ولا تزال الولايات المتحدة تتجاهل، بعنجهية واحتقار، القرارات الستة عشر التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا تزال مطالبة المجتمع الدولي، بالإجماع تقريبا، بوضع حد لهذه الإبادة الجماعية السياسية يُضرَب بها عرض الحائط.

١٠٥ - إن الشعب الكوبي لن يتنازل أبدا عن الدفاع عن ثورته وسيواصل المضي قدما في التمتع بحريته واستقلاله، بصرف النظر عن العقبات والتحديات التي يجب التغلب عليها في سبيل تحقيق ذلك. وإن إرادة المقاومة لدى الكوبيات والكوبيين ثابتة لا تتزعزع. وستواصل

(٥) يبلغ الدين الخارجي ٧ ٧٩٣,٧ مليون دولار، دليل كوبا الإحصائي، الصفحة ١٢٦. المصدر: المصرف المركزي.

الأمة الكوبية العمل بشكل سيادي وبلا كلل لتحقيق أهداف العدالة والمساواة والتضامن التي تقوم عليها ثورتها.

١٠٦ - وتعقد كوبا الأمل مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي لمطالبتها المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تود كوستاريكا الإعراب، بوصفها دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، عن احترامها والتزامها بالمبادئ التي تحكم المنظمة، ومن بينها رفض التدابير الاقتصادية القسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض من جانب واحد على أي دولة. وبوصفها عضوا في الأمم المتحدة يحترم القانون الدولي، فإنها تؤيد أيضا حرية التجارة الدولية ولا توافق على تقييد هذه الحرية إلا إذا تم ذلك وفقا للقانون الدولي، سواء في إطار الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية.

٢ - وبناء على ما تقدم، تؤكد كوستاريكا أنها لا تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ ، وفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - احتراما للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لم تسن الحكومة الكولومبية أو تطبق من جانب واحد أي قوانين أو تدابير ضد كوبا أو أي دولة عضو أخرى، وذلك لتأثير هذه الأحكام على حرية تنمية اقتصادها أو تجارتها، والحد من زخم الأنشطة الثقافية والفكرية بين الدول الأعضاء.

٢ - وترى كولومبيا أنه ينبغي وقف هذه التدابير وأن تمضي الدول الأعضاء قدما في إقامة علاقات ودية تقوم على أساس احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وذلك استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، الرامية إلى تعزيز السلام في العالم.

كيريباس

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

يراعي قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابياً، عند اعتمادها، في تحسين الرفاه والرخاء العامين لشعب كوبا.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تؤكد حكومة الكونغو التزامها باحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وعدم اعتزامها الانضمام إلى تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المضروب على كوبا والذي يشكل عملا انفراديا ينافي حرية التجارة والملاحة.

٢ - ومن هذا المنطلق، صوت الكونغو كما في السنوات السابقة، لصالح القرار ٣/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وبالتالي لم يسن أو يطبق أي قانون من النوع المشار إليه في القرار الآنف الذكر.

كينيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تؤكد حكومة كينيا من جديد رفضها للتدابير القسرية الأحادية الجانب المتخذة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويؤثر تنفيذ التدابير التجارية الأحادية الجانب ضد كوبا سلباً على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعب كوبا، كما يؤثر على مواطني بلدان أخرى بسبب تجاوزه للحدود الإقليمية. ودعا معظم أعضاء الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا بمبادئ الحفاظ على علاقات ودية وتحترمها، بما فيها العلاقات التجارية بين الأمم لتعزيز السلام والأمن كعنصرين ضروريين للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تلتزم حكومة لبنان بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، خاصة الحاجة إلى احترام سيادة الدول؛ لذلك فإن لبنان لم يتخذ أي تدابير اقتصادية أو تجارية ضد كوبا.

ليبريا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تماشيا مع ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من واجبات، لم تقم ليبريا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - وأيّدت ليبريا القرار المذكور وهي مقتنعة بأن إنهاء الممارسات التجارية التمييزية ووضع حد لتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية لن يساعدا فقط في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الشعب الكوبي في ظلها، بل سيعززان الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول أيضا.

ليختنشتاين

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم تقم حكومة إمارة ليختنشتاين بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢. وترى حكومة إمارة ليختنشتاين، علاوة على ذلك، أن إصدار تشريعات تترتب على تنفيذها تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية أمر لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها بوجه عام.

ليسوتو

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعيد ليسوتو تأكيد التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تنص، في جملة أمور، على حرية التجارة والملاحة.

٢ - ويساور ليسوتو القلق إزاء العواقب الوخيمة التي يخلّفها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وستواصل تأييد الدعوة إلى إنهائه.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

أيدت حكومة مالي القرار ٣/٦٢ تأييدا تاما وصوتت لصالحه. وفي هذا الصدد، لم تسن مالي أو تطبق أي قانون أو نظام تنتهك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

ماليزيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تعارض ماليزيا فرض أشكال الحصار الاقتصادية والتجارية والمالية من جانب واحد. ويتماشى هذا الموقف مع أحكام القانون الدولي ومع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن ماليزيا بأن فرض أشكال الحصار الاقتصادية والتجارية والمالية من جانب واحد أمر مضرٌّ للغاية، لأن هذه الأشكال تمثل ضربا من ضروب العقاب الجماعي ضد شعب البلد الخاضع للحصار. لذا، ينبغي إلغاء مثل تلك الأعمال.

٢ - وكان الموقف المذكور آنفا موضع تأييد أيضا في العديد من المنظمات والمحافل، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز التي تنتمي ماليزيا إلى عضويتها. وتنص الفقرة ١٨٥ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم

الانحياز، الذي عقد في هافانا يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) يهيب بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي، علاوة على طابعه الانفرادي وتنافيه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يتسبب في تكبيد شعب كوبا خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة، ويحث على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١، و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٩/٥٦، و ١١/٥٧، و ٧/٥٨، و ١١/٥٩، و ١٢/٦٠؛

(ب) يعرب عن القلق الشديد إزاء اتساع نطاق تجاوز الحصار المفروض على كوبا للحدود الإقليمية، ويرفض ما أقدمت عليه حكومة الولايات المتحدة من تعزيز للتدابير المتخذة بهدف إحكام الحصار، علاوة على التدابير الأخرى التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة في حق شعب كوبا.

٣ - وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة ١٥-٤ من الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في بوتراجايا، ماليزيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، على أن الحركة تقرر الامتناع عن إقرار أو اتخاذ أو تنفيذ أي تدابير أو قوانين قسرية تتجاوز الحدود الإقليمية أو تتخذ طابعا انفراديا، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية المتخذة من جانب واحد، وغيرها من تدابير التخويف والقيود التعسفية على السفر التي تتوخى ممارسة الضغوط على بلدان حركة عدم الانحياز - بما يهدد سيادتها واستقلالها وحريتها في التجارة والاستثمار - ويعوقها عن ممارسة حقها في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحض إرادتها الحرة، والتي تشكل انتهاكا صارخا للميثاق، والقانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وكذلك المعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات الودية بين الدول؛ وفي هذا الصدد، تعارض الحركة وتدين تلك التدابير أو القوانين ومواصلة تطبيقها، وتثابر على بذل الجهود من أجل نقضها نقضا فعليا، وتحث سائر الدول على أن تحذو حذوها، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة؛ وتطلب إلى الدول التي تطبق تلك التدابير أو القوانين أن تقوم بإلغائها بشكل تام وفوري.

٤ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ رُجحان كفة أعضاء الأمم المتحدة في الاستجابة لقرارات مشابهة في الماضي طالما دلّ على موقف مماثل.

٥ - ولا تزال ماليزيا تؤمن بما يكتسيه الحفاظ على العلاقات الودية بين الأمم من أهمية، بصفته الوسيلة الرئيسية لإرساء نظام دولي قائم على السلام والازدهار.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

لم تقم حكومة مدغشقر قط بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا. وقد دأبت مدغشقر على تأييد إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وستظل متضامنة في هذا الصدد مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تكرّس حرية التجارة والملاحة.

مصر

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

صوت وفد مصر لصالح القرار، تمشيا مع موقفها الثابت، وهو أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة لا يشكل طريقة عمل مقبولة لديها.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٢ - وما فتئت المملكة تؤيد تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تؤكد حكومة المكسيك مجددا رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية عن طريق فرض حصار اقتصادي على أي دولة من الدول الأعضاء، وكذلك لاستخدام التدابير القسرية التي ليس لها سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. وترى أن هذا النوع من التدابير يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة تتنافى مع القانون الدولي وتعني، بالإضافة إلى ذلك، التخلي عن الدبلوماسية والحوار باعتبارهما أفضل الطرق لحل الخلافات بين الدول.

٢ - وتعيد المكسيك تأكيد موقفها التاريخي المبدئي، ومفاده أنه لا يمكن فرض أي نوع من العقوبات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية على دولة عضو في الأمم المتحدة دون استنادها إلى قرارات أو توصيات يعتمدها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. إذ ما زالت التعددية أفضل وسيلة لضمان التعايش السلمي وتسوية الخلافات بين الدول.

٣ - وترى المكسيك أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الأمم، بغض النظر عن الخلافات أو التباينات، وكذلك الحوار القائم على الاحترام، وسائل للتغلب على الخلافات بين الدول وضمان مناخ من السلم الدولي.

٤ - وتشاطر الحكومة المكسيكية المجتمع الدولي، عبر مختلف الآليات، موقفه الثابت ضد القوانين الوطنية التي يتوخى تطبيقها خارج الحدود الإقليمية في بلدان ثالثة والتي تتعارض مع القانون الدولي. وبناء على ما تقدم، أصدرت الحكومة المكسيكية قانون حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تتعارض مع القانون الدولي، الساري منذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بهدف حظر اتخاذ إجراءات تمس التجارة أو الاستثمار، إذا كانت هذه الإجراءات نتيجة آثار القوانين الأجنبية التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

٥ - وتود حكومة المكسيك أن تؤكد مرة أخرى أن علاقاتها مع الدول الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف قائمة على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي التي تحكم التعايش السلمي والمتحضر بين الدول ذات السيادة في عالم اليوم. وما فتئت العلاقات الوطيدة بين المكسيك وكوبا قائمة على المبادئ المذكورة. وبناء على ما تقدم، وكبادرة ذات أهمية كبيرة في إطار العلاقات بين البلدين، صوتت حكومة المكسيك لأول مرة في عام ١٩٩٢ لصالح قرار تقدمت به جمهورية كوبا لتوافق عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض

رفض وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة عليها.

٦ - ومنذ ذلك الحين، اعتمدت المكسيك المبادئ المذكورة أعلاه في سياستها الخارجية وصوتت لصالح القرار الذي عرضته حكومة كوبا بهذا الشأن لمدة ١٦ عاما، الواحد تلو الآخر، لتوافق عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧ - وظلت حكومة المكسيك أيضا تعارض فرض عزلة سياسية واقتصادية ودبلوماسية على كوبا. لذلك، فإنها تؤيد تأييدا راسخا إدماجها في جميع آليات التكامل الإقليمي من أجل تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنمية.

٨ - وتربط كوبا والمكسيك روابط تاريخية راسخة تسودها الثقة المتجددة، مع المراعاة الدائمة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التعايش السلمي واحترام سيادة الدول وتساويها في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبناء على ذلك، تعزز المكسيك فرص التعاون والحوار القائم على الاحترام، وذلك على المستوى الثنائي وفي إطار المحافل والآليات الإقليمية والدولية المختصة.

٩ - وتتبع العلاقات بين المكسيك وكوبا مسار بناء، مما يتيح تعزيز المبادلات لمصلحة الشعبين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتعليمية والعلمية - التقنية وفي مجالي الهجرة والصحة، في جملة أمور أخرى.

١٠ - ودأبت المكسيك على تعزيز الاتصالات السياسية والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا، التي توطدت بفضل الاتفاقات التي توصل إليها البلدان في الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للإعلام والتشاور السياسي بين المكسيك وكوبا، المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٨، بهدف تعزيز المبادلات في إطار العلاقات الثنائية. وتؤكد المكسيك بخاصة على الالتزام بعقد اجتماعات للآليات الثنائية القائمة، ومن بينها اجتماعات في مجالات الهجرة والاتجار بالمخدرات والتجارة والتنمية الصناعية والنقل والزراعة وصيد الأسماك والتجارة الخارجية والسياحة والصحة والتنمية؛ فضلا عن وضع برنامج لتعزيز العلاقات الاقتصادية يشمل عناصر من بينها تنظيم بعثات لرجال الأعمال، واستعراض تنفيذ الاتفاق الثنائي للتكامل الاقتصادي، وتوسيع نطاق الاتفاقية الثنائية لتشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة، وإعادة تنشيط الفريق العامل الحكومي الدولي بين كوبا والمكسيك من أجل التعاون الاقتصادي والصناعي، وهو هيئة مسؤولة عن تنسيق الخطة الاقتصادية الثنائية.

١١ - وفي هذا الإطار التعاوني، تشير المكسيك أيضا إلى التوقيع في آذار/مارس ٢٠٠٨ على اتفاق إعادة جدولة الديون المستحقة على كوبا للمكسيك، وهو صك خاضع للإطار

القانوني الساري في البلدين ومقبول لديهما، مما يساعد على تحفيز تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية لما فيه مصلحة البلدين.

١٢ - ينضاف إلى ذلك تحليل ظاهرة الهجرة بين المكسيك وكوبا، الذي يسعى البلدان من خلاله إلى ضمان تدفق المهاجرين بصورة قانونية وآمنة ومنظمة عن طريق إنشاء إطار قانوني شامل قائم على المسؤولية المشتركة.

١٣ - وبناء على ما تقدم، تعيد حكومة المكسيك تأكيد التزامها بمواصلة الإسهام في تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

ملاوي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لا تطبق حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات أو حصار على حكومة كوبا. وحكومة ملاوي من تلك البلدان التي لا تزال تربطها علاقات ممتازة بحكومة كوبا من خلال عدد من المنتديات مثل حركة عدم الانحياز وكثير من المنتديات الأخرى.

٢ - وتود حكومة ملاوي زيادة على ذلك أن تكرر تأكيد تنديدها بهذا التطبيق الأحادي الجانب للجزاءات الاقتصادية والتجارية التي تفرضها دولة على أخرى على أساس اختلافاتهما في الرأي أو التوجه السياسي لأن هذه الجزاءات لا تؤدي إلا إلى استمرار معاناة الأشخاص العاديين. وفي هذا الصدد، تضم حكومة ملاوي صوتها إلى باقي المجتمع الدولي في الدعوة إلى رفع هذه الجزاءات عن حكومة كوبا.

ملديف

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لم تسن ملديف أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - ولا تفرض ملديف أية جزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو من المنظمات الدولية التي تعد ملديف عضواً فيها. ومن ثم، لم تفرض ملديف أية جزاءات على كوبا ولم تسن أي قوانين أو أنظمة من شأنها أن تتعارض مع أحكام القرار ٣/٦٢.

موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لم تسن حكومة موريشيوس أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجه قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

موزامبيق

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لم تسن جمهورية موزامبيق أو تطبق أيا من القوانين أو الأنظمة المذكورة في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، أو تسهم في تطبيقها.

٢ - وترى جمهورية موزامبيق، التي تربطها علاقات صداقة وتعاون ممتازة بكوبا، أن الحظر التجاري والمالي وحتى العلمي المفروض على كوبا يعيق بشدة التنمية في هذا البلد. لذلك ترغب في رفع الحظر لتمكين كوبا حكومة وشعبا من التمتع بحقوقها السيادية وفقا للمبادئ والقيم الأساسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، تعتقد جمهورية موزامبيق أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، فضلا عن الانسجام والتعايش السلمي بين أمم العالم. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور أعلاه، وهي تكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لأحكامه، مناشده الأمم المتحدة أن تضمن وضع جميع الدول الأعضاء لهذا القرار في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - كان موقف اتحاد ميانمار دائما هو أنّ قيام الدول الأعضاء بسنّ وتطبيق قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدول التي تسنها وتمس سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين للولاية القضائية لتلك الدول، أو تمس حرية التجارة

والملاحة، إنما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً ولمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وتماشيا مع هذا الموقف المبدئي، تعارض ميانمار الحصار والجزاءات الاقتصادية والمالية بجميع أشكالها، التي تتناقض ومعايير القانون الدولي.

٢ - وتؤمن ميانمار بأنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يؤدي إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. على العكس من ذلك، تُلحق هذه التدابير بالشعب الكوبي، بسبب آثارها الضارة في اقتصاد كوبا، معاناة ومشقة لا مبرر لهما وتؤثر سلباً في أطراف ثالثة. لذا، تعارض ميانمار بشدة التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة.

٣ - وانطلاقاً من هذه الموقف، لم يقم اتحاد ميانمار بسنّ أي قوانين أو أنظمة من هذا النوع تتنافى مع حرية التجارة والملاحة الدولية. وتعبيرا عن تأييدها المتواصل لقرار الجمعية العامة ٣/٦٢، تنضم ميانمار إلى المجتمع الدولي في دعوته الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ناميبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تتشبث حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بالتجارة العادلة والمفتوحة فيما بين الدول. وما زالت ناميبيا تشعر بالقلق إزاء سن وتطبيق جميع القوانين والتدابير التي تشكل حظرا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وبخاصة تطبيق هذه القوانين والتدابير خارج الحدود الإقليمية. وما زالت العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة لا تزال ملتزمة بضرورة الوقف الفوري لجميع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على التنمية الشاملة للشعب الكوبي ورفاهه. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ وتدعو جميع الدول الأعضاء، طبقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا فورا وبدون قيد أو شرط.

ناورو

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تعيد جمهورية ناورو تأكيد موقفها المتمثل في أنّ انتهاج الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الحاجة إلى تعزيز الحوار والامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وعلاوة على ذلك، لم تقم ناورو بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

٢ - وتعارض حكومة ناورو مواصلة سنّ وتطبيق مثل هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية، وتؤيد الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - إن حكومة جمهورية النيجر، المتمسكة بشدة باحترام مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة بين الأمم وحرية الملاحة كما كرسها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تتخذ أي تدابير تخالف أحكام هذا القرار.

٢ - فمنذ عام ١٩٩٤، تاريخ توقيع جمهورية النيجر وكوبا على الاتفاق العام للتعاون، تعززت العلاقات وتطورت أكثر كما يشهد على ذلك توقيع اتفاقات تعاون أخرى وعقد دورات منتظمة للجان المشتركة. وترى حكومة النيجر، المخلصة لمُثلها والمتشبثة باحترام قواعد الديمقراطية، أن كل بلد وكل شعب له الحق في تحديد نموذجه الإنمائي بحرية بنفس فرص النجاح، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وفي ضوء كل ما تقدم، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع جمهورية كوبا الشقيقة في نضالها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها.

نيجيريا

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات صداقة مع جميع الدول ولا تحبذ اتخاذ تدابير من جانب واحد لتسوية المنازعات السياسية. وبالتالي، تعرب الحكومة الاتحادية من جديد عن تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعيد دولة نيكاراغوا التأكيد موقفها الثابت، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على احترامها لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، في جملة مبادئ أساسية أخرى الهدف منها تحقيق التعايش والسلم الدوليين.

٢ - وبناء على هذه المبادئ، تدين نيكاراغوا وترفض استخدام تدابير قسرية انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية وتتعارض مع المعايير الدولية وتمس في هذه الحالة بحقوق الإنسان للشعب الكوبي وتولد حالة من انعدام الأمن تتنافى مع القانون الدولي.

٣ - وإضافة إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا منذ ما يقرب من خمسة عقود ينتهك مبدأ حسن الجوار وغيره من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ تعزيز أواصر الصداقة بين الأمم الذي ينبغي أن يحكم العلاقات بينها، على أساس تساوي البلدان في الحقوق، فإنه يؤثر تأثيرا خطيرا على شعب كوبا، بالتسبب له في خسائر ماديه كبيرة وأضرار اقتصادية ونفسية واجتماعية، بسبب الآثار المترتبة على احتلال أراضيه، بما فيها المدارس وقاعدة غوانتانامو العسكرية. وينتهك الحصار حقوق الإنسان الجماعية، بما فيها حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتنمية.

٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٣/٦٢، تفيد دولة نيكاراغوا بأنها لم تقم، في إطار نظامها القانوني الداخلي، بسن أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير تقيد أو تمس الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لجمهورية كوبا.

٥ - ولا يعترف القانون في نيكاراغوا بصحة تطبيق تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وتخضع الشركات التي يوجد مقرها في نيكاراغوا لقانوننا الداخلي.

٦ - وكانت الحكومات السابقة قد قامت من جانب واحد بتخفيض التمثيل إلى مستوى قائم بالأعمال. غير أن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية رفعته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى مستوى السفير فوق العادة والمفوض، مع مراعاة وجود علاقة وثيقة بين كوبا ونيكاراغوا منذ أمد طويل تقوم على الصداقة والتعاون بين شعبي وحكومتي البلدين. وتبعا لذلك، وقع البلدان على مختلف الاتفاقات للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٧ - وتدعو نيكاراغوا، إلى جانب أغلبية المجتمع الدولي، إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي على كوبا وآثاره ولاحتلال أراضيها، بما فيها القاعدة العسكرية (غوانتانامو). ونؤكد أنه ينبغي حل الخلافات بين البلدان بطريقة متحضرة، أي من خلال الحوار والمفاوضات السلمية على أساس الاحترام المتبادل والسيادة والمساواة القانونية بين الدول. وفي هذا الصدد، نشير إلى تزايد دعوات المجتمع الدولي إلى وضع حد لهذا الحصار الإجرامي، التي تؤيدها نيكاراغوا تأييدا تاما، بما في ذلك الفقرة ١٨٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي اعتمد بتوافق الآراء في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ والبلاغ الخاص الصادر عن القمة الأيبيرية - الأمريكية، التي عقدت في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ وقرار الجمعية العامة ٦٢/٣ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الذي صوتت لصالحه أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، فضلا عن القرار ٦٢/٣ موضوع هذا التقرير.

٨ - كما لاحظنا بسرور بالغ الضغوط الداخلية للمجتمع الأميركي نفسه، بما في ذلك أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة، واتخاذه مبادرات ترمي إلى إلغاء هذا الإجراء، لأنه لا يرى أن وصمة العار هذه على جبين البشرية تخدم مصالحه.

٩ - وندرك الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على هذه المسألة، ونأمل في أن تكثف جهودها في المستقبل لضمان التنفيذ التام للقرارات المعتمدة بهذا الشأن، في انتظار إلغاء هذا الحصار الجائر والإجرامي، وكذلك إغلاق قاعدة الولايات المتحدة العسكرية على الأراضي الكوبية وتفكيكها والانسحاب منها.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

تمتنع جمهورية هايتي عن سن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها المتجاوزة للحدود الإقليمية بسيادة دول أخرى. وبذلك تمتثل الجمهورية لجميع الأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تسن الهند أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

٢ - وتعارض الهند باستمرار أي تدابير تتخذها البلدان من جانب واحد وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

٣ - وتشير الهند إلى الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا، يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن هذا الموضوع وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

لا تسن حكومة هندوراس أو تطبق ضد دول أخرى قوانين وتدابير اقتصادية وتجارية أحادية الجانب تؤثر في حرية حركة التجارة الدولية، عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

اليابان

[الأصل. بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لم تسن حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣/٦٢.

٢ - وترى حكومة اليابان أن السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا ينبغي أن ينظر إليها أساساً كمسألة ثنائية. بيد أن اليابان تشاطر غيرها مشاعر القلق التي أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بورتون) وقانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، من أنه إذا تسبّب تطبيق مثل هذين التشريعين في مشقة لا موجب لها فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية لمؤسسات أو رعايا بلد ثالث، فإن من المرجح أن يكون التشريع منافياً للقانون الدولي فيما يتعلق بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية.

٣ - وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، وما زالت قلقة بهذا الشأن. وبعد أن درست اليابان الأمر بأقصى قدر من العناية، أدلت بصوتها لصالح القرار ٣/٦٢.

اليمن

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

يتشرف الممثل الدائم لجمهورية اليمن لدى الأمم المتحدة بنقل التزام حكومة جمهورية اليمن بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، ولا سيما الفقرة ٢ منه.

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ – يتولى فريق الأمم المتحدة القطري إعداد تقارير سنوية عن الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ خمسة عقود تقريبا. وتظهر الآثار السلبية للحصار بجلاء في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا كما أنه يؤثر بشدة على أضعف الفئات الاجتماعية – الاقتصادية من السكان الكوبيين. ولم يشهد عام ٢٠٠٧ أي تحسن كبير.

٢ – ويؤثر الحصار تأثيرا كبيرا على تنفيذ مشاريع وبرامج منظومة الأمم المتحدة في كوبا. وقد قدمت كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة إسهامات محددة في هذا التقرير. ويعرض التقرير أهم الآثار الشاملة لقطاعات متعددة التي يمكن تصنيفها في خمس فئات من القيود والتي تؤثر سلبا على جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كوبا:

(أ) شراء المدخلات بأسعار تنافسية. لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية أو للشركات الأجنبية القائمة في كوبا بشراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات من أراضي الولايات المتحدة أو من شركات تابعة للولايات المتحدة حتى ولو كانت الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق وأكثرها قدرة على المنافسة وأكثرها تنوعا. والأسواق البديلة بعيدة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد. ويؤدي استيراد السلع عبر طرق غير مباشرة أو من دول بعيدة إلى زيادة تكاليف الشحن والوقود وتأخير مواعيد التسليم ويؤثر كل ذلك سلبا في سرعة تنفيذ المشاريع في كوبا. وينطبق هذا على المدخلات مثل الأسمدة والحواسيب ومعدات المختبرات والمكملات الغذائية والأدوية والمعدات الطبية والرفالات واللوازم المكتبية والأدوات الزراعية والمركبات والمولدات الكهربائية وغيرها من المعدات الأساسية. كما تأثرت المساعدة الإنسانية بهذه القيود. وتأثرت أيضا في هذا الصدد استجابة منظمة الأمم المتحدة الطارئة لإعصار نويل الاستوائي الذي ضرب كوبا في نهاية عام ٢٠٠٧؛

(ب) القيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات وبرامجيات الحواسيب المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية. لا تتوفر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية أو الموثقة ببراءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة أو تشمل أي مكون منتج أو مسجل في الولايات المتحدة. ويشمل ذلك الأدوية والمعدات

الطبية والمنتجات الأخرى التي تندرج تحت فئة المساعدة الإنسانية، حتى حينما تشترى هذه المنتجات من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وهناك قيود مفروضة على حيازة تراخيص البرامجيات والحواسيب المسجلة في الولايات المتحدة واللازمة لتنفيذ البرامج والعمليات تنفيذا فعالا مما يعرقل مرة أخرى عمل منظومة الأمم المتحدة. ولا تتوفر للمكاتب المحلية التابعة للأمم المتحدة في كوبا تطبيقات البرامجيات الحاسوبية المؤسسية التي تستخدم المجموعات الحاسوبية المنتجة في الولايات المتحدة. وبهذا المعنى لا يمكن للعقود التجارية العالمية المبرمة مع الشركات الأمريكية أن تفيد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في كوبا، ولذلك يكون من الضروري تحديد الموردين لتلك المكاتب حصريا مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار والتكاليف الإدارية؛

(ج) زيارة موظفي الأمم المتحدة الموفدين في مهام إلى المقر في نيويورك. لا تمنح التأشيرات دائما في الوقت الملائم عندما يُطلب من موظفي الأمم المتحدة السفر إلى المقر في نيويورك بالرغم من أن تلك التأشيرات تطلب وفقا للشروط الأمريكية. ونتيجة لذلك يتعين إلغاء المهام أو إعادة الحجز وشراء التذاكر بأسعار أعلى. وأكثر المتأثرين بذلك هم الموظفون الوطنيون الكوبيون، إلا أنه يتأثر بذلك أيضا الموظفون المعينون دوليا. وهذا يؤثر كثيرا في تبادل الخبرات بين موظفي المقر وموظفي الأمم المتحدة في كوبا ويحد من مشاركة موظفي منظومة الأمم المتحدة في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية؛

(د) تبادل الخبرات. تتأثر أيضا المبادلات المهنية بين كوبا والولايات المتحدة بسياسات منح التأشيرات، حتى عندما تنظم دورات تدريبية أو حلقات دراسية بدعم من مشاريع التعاون التقني للأمم المتحدة. كما يواجه الخبراء الكوبيون من الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني المدعوون لحضور المناسبات التي تستضيفها الأمم المتحدة مصاعب في الحصول على التأشيرات في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، تحد حكومة الولايات المتحدة من فرص سفر العلماء و/أو الفنيين الأمريكيين إلى كوبا في إطار بعثات التبادل، كما يتعين على المؤسسات الخيرية التابعة للولايات المتحدة الحصول على تراخيص لتقديم العون إلى كوبا. وبالتالي فإن من الصعب إقامة شراكات أو تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأمريكية أو تشجيع التبادل بين الخبراء في البلدين؛

(هـ) الخدمات المالية من مصارف الولايات المتحدة. لا تستطيع مكاتب الأمم المتحدة المحلية في كوبا الاستفادة من الحسابات المؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة. ولذلك يتعين على تلك المكاتب أن تستخدم تدابير إدارية إضافية للاضطلاع بعمليات مالية

برنامجية مما ينتج عنه ارتفاع التكاليف للمكاتب وزيادة العبء الإداري الناجم عن استخدام مصارف بلدان ثالثة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

معلومات اقتصادية أساسية

١ - شهدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كوبا تحسنا مطردا أثناء العقد الحالي. فقد تجاوز الاقتصاد معظم الصعوبات التي شهدتها ما تسمى بفترة التسعينيات الخاصة الناجمة عن انهيار الكتلة السوفياتية والاعتماد الكوبي على الإعانات ذات الصلة. وشهد النمو الاقتصادي تحسنا مستمرا، حيث بلغ ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ ويتوقع أن يبلغ نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتحقق ذلك بالدرجة الأولى بسبب تزايد توثيق العلاقة الاقتصادية مع جمهورية فنزويلا البوليفارية والصين. ويمثل هذان البلدان أهم الشركاء التجاريين لكوبا حاليا.

٢ - وتم تخفيض حالات انقطاع التيار الكهربائي التي كانت سائدة قبل سنوات قليلة بنسبة ٩٠ في المائة. كما تم تأهيل وتحسين شبكات الطرق الحضرية داخل المدن وفيما بينها ونظام السكك الحديدية. وجرى تحديث وتوسيع للهياكل الأساسية الاجتماعية التي تشمل المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والمراكز المجتمعية وغيرها خلال السنوات القليلة الماضية. وانخفض بدرجة كبيرة عدد المنازل والشقق غير المكتملة التي تراكمت في السنوات الماضية بسبب نقص مواد البناء. وتحسن نتيجة لذلك المستوى المعيشي للسكان بشكل عام بالمقارنة بالأوضاع السيئة التي كانت سائدة في بداية التسعينات.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية

٣ - ما برح الحصار التي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قائما لأكثر من أربعة عقود، مما أثر سلبيا على الأوضاع المعيشية للمواطنين الكوبيين وعلى الأداء العادي للاقتصاد الكوبي. وما انفكت الولايات المتحدة تسعى لتحويل هذه السياسة الأحادية إلى إطار ملزم متعدد الأطراف باتخاذ تدابير مثل سن قانون توريسللي (١٩٩٢) وقانون هلمز/بورتون (١٩٩٦).

٤ - وتقدر السلطات الكوبية أن إجمالي الخسائر المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي نتيجة للحصار بأكثر من ٩٠ بليون دولار. وباستخدام سعر الصرف الرسمي وهو بيزو كوبي واحد مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة فإن ذلك يعادل نسبة ١٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا لعام ٢٠٠٧. كما فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات إضافية وإجراءات انتقامية وعقابية أكثر صرامة ضد الأفراد والشركات والدول ذات السيادة، مما أدى إلى زيادة نطاق الحصار وشدة وطأته.

٥ - وتضطر كوبا بسبب الحصار إلى استيراد الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى من بلدان بعيدة مما زاد بدرجة كبيرة من تكاليف الشحن. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لحالة انعدام الاطمئنان الناشئة عن الحصار، تضطر كوبا إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة، مما جعلها تتحمل تكاليف إضافية.

٦ - أدى الحصار إلى تقليل الإمكانيات وزيادة تكاليف شراء المدخلات والتكنولوجيا والمعدات التي تزيد من الإنتاجية وتقلل من تكاليف إنتاج السلع والخدمات في مختلف قطاعات الاقتصاد الكوبي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قطاع الرعاية الصحية حيث يحرم الكوبيون من الحصول على أحدث أجيال المعدات والأدوية، التي لا تتوفر في بعض الحالات إلا لدى الشركات الأمريكية أو بأسعار مرتفعة للغاية من خلال بلدان ثالثة. وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حظرت حكومة الولايات المتحدة على موردي خدمات الإنترنت الأمريكية توفير هذه الخدمات لكوبا.

٧ - ويعتمد الأداء العادي لكثير من القطاعات على صيانة معدات عتيقة، مصنعة في كثير من الحالات في الولايات المتحدة الأمريكية. ويجعل الحصار من شبه المستحيل صيانة تلك المعدات بل يزيد من تكلفة هذه الصيانة أضعافا مضاعفة، ولا سيما في قطاعات مثل الطيران المدني والنقل والزراعة. ويضاعف من هذه الحالة حقيقة أن الصادرات الكوبية تتأثر سلبا، حيث لا يتم بيعها فيما يفرض أنه بلد المقصد الطبيعي بالنسبة لها، الذي ليس هو الأقرب فحسب ولكنه أيضا أكبر مستهلك في العالم.

٨ - وكانت هنالك حالات أيضا تم فيها تسجيل علامات تجارية كوبية في الولايات المتحدة بالاسم ذاته، ولكن باعتبار ملاكها من المواطنين الأمريكيين. وقضت منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٢ أن المادة ٢١١ من قانون الاعتمادات الشامل للولايات المتحدة لعام ١٩٩٨ وهو الأساس القانوني للحالات المذكورة تتعارض مع الالتزامات تجاه الدول الأولى بالرعاية بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (انظر القضية رقم DS176 لهيئة تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

٩ - وتأثر بالحصار بصفة خاصة قطاع السياحة، وهو أحد من أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد الكوبي. وقد أدى شراء شركتين سياحيتين إسبانيتين بواسطة شركات أمريكية إلى خفض عدد السياح الإسبان القادمين إلى كوبا على مدى سنتين متواليتين. وفضلا عن ذلك، فقد حُرم المواطنون الكوبيون من فرص السفر إلى الولايات المتحدة لحضور الحلقات الدراسية أو المؤتمرات أو لأداء أو عرض أعمالهم في ميادين متنوعة كالتعليم والثقافة والرياضة والرعاية الصحية.

١٠ - وتأثرت أطراف أيضا من جراء الحصار، مما يعني أنه لم يعد للشركات الكوبية سوى خيار محدود للغاية من الشركاء الأجانب. وتم تشديد اضطهاد الأشخاص المشاركين في معاملات تجارية ومالية كوبية مع أطراف ثالثة، أدى إلى زيادة التكاليف ليس فقط بالنسبة لكوبا، ولكن أيضا للمواطنين والشركات من البلدان الأخرى. ويتضح ذلك بصفة خاصة من حالة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغت حدة انتقام الولايات المتحدة من الشركات الأجنبية المستثمرة في كوبا درجة وصلت إلى حرمان أطفال مدراء تلك الشركات من فرص الدراسة في الجامعات الأمريكية.

١١ - وتم أيضا تشديد القيود على التعامل المصرفي مع كوبا. ولم يؤد ذلك فحسب إلى فرض عبء إضافي على الشركات الكوبية فيما يتعلق بتمويل العمليات التجارية مع بقية العالم ولكن جعل من المستحيل أن تفي كوبا بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة نفسها من بين جهات أخرى. وتأثرت على نطاق العالم بعض المؤسسات المصرفية بسبب السياسة التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة.

١٢ - وباختصار فإن هذه السياسة الأحادية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تترتب عليها آثار مباشرة وغير مباشرة على المجتمع والاقتصاد في كوبا، وعلى بلدان ثالثة، (نظرا لطابع الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية) وعلى مواطني وشركات الولايات المتحدة ذاتها. والأهم من ذلك أنه يؤثر تأثيرا كبيرا المستوى المعيشي للمواطنين الكوبيين.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

الآثار العامة للحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

١ - يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) تحسنت سبل الحصول على الأغذية وتضاءلت مشكلة الحرمان من الغذاء بدرجة كبيرة. وكان انتشار الحرمان وعدد من يعانون من الحرمان الغذائي قد ارتفع في النصف الأول من فترة التسعينيات. ولكن منذ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ حتى الفترة الحالية، انحسر ذلك الاتجاه؛

(ب) يُقدّر إنتاج الأرز بصفة أولية في عام ٢٠٠٧ بنحو ٤٢٠ ٠٠٠ طن وهو ما يقل قليلا عن مستوى الإنتاج في السنة الماضية ولكنه يزيد على المستوى الذي تأثر بالجفاف في عام ٢٠٠٥. إلا أن هذا الحجم لا يزال يقل كثيرا عن المستوى الذي تحقق في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (نحو ٧٠٠ ٠٠٠ طن). وعلى النقيض من ذلك ارتفع حجم إنتاج الذرة بنسبة ٣ في المائة تقريبا عن إنتاج الموسم الماضي ليصل إلى ٣٦٠ ٠٠٠ طن. وظل حجم الواردات من الحبوب الغذائية ثابتا في السنوات الأخيرة ويتوقع أن يغطي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ثلاثة أرباع احتياجات البلد الاستهلاكية. كما تتوقع الحكومة الكوبية الحد من آثار ارتفاع أسعار الأغذية والعلف بتشجيع الإنتاج الزراعي الوطني، مما يقلل من حجم المشتريات من الأسواق الخارجية؛

(ج) وقد بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام ٢٠٠٥ في تطبيق تدابير جديدة شملت إجراء تغييرات في أنظمة الدفع مما أعاق مبيعات الأغذية إلى كوبا وقد يؤثر ذلك سلبا على استهلاك الأغذية. ونتج عن تشديد القواعد خفض حجم الواردات من المنتجات من الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ (من ٣٩٢ مليون دولار إلى ٣٤٠ مليون دولار)؛

(د) ويعود السبب في ارتفاع فاتورة الواردات من الأغذية في عام ٢٠٠٧ إلى الزيادة التي طرأت على الأسعار والتي وصلت نسبتها إلى ٢٣,٧ في المائة عن الأسعار في عام ٢٠٠٦. ووفقا لما أفادت به الحكومة، فإنه نتيجة لذلك، فقد كلف شراء نفس الكمية

من الأغذية التي استوردت في عام ٢٠٠٦ مبلغا إضافيا قدره ٢٦٨ مليون في عام ٢٠٠٧. وهذه الزيادة مستمرة في عام ٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية.

٢ - أما النتائج الرئيسية المترتبة على الحصار بالنسبة للزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها الغذائية من منظورين مختلفين هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات تصدير منتجات كالبن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد ترتب على ذلك حدوث خسائر كبيرة نظرا للاضطرار إلى بيع تلك المنتجات إلى أسواق نائية، مع ما نجم عن ذلك من زيادة مع تكبد في تكاليف التسويق والتوزيع. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري غالبا ما يسفر عن نقل الدراية الفنية. ولكن الكوبيين لا يستفيدون من هذه الإمكانية؛

(ب) الزيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، وكذلك المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الحشائش والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات شديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات الولايات المتحدة الأمريكية). وهذه الزيادات ترفع مباشرة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يفضي إلى خفض الربحية وإلى تدني القدرة على تلبية الطلب المحلي. وبشكل عام، فإن شراء المعدات من الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى خفض تكاليف استيراد المعدات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

٣ - وتتعلق حالة معينة بالقيود المفروضة على شراء البذور الناشئة بالتالي عن القيود التي تواجهها شركات البذور في تعاملها التجاري مع كوبا. فقد استوردت وزارة الزراعة وحدها في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٧,٦ ألف طن من تقاوي البطاطس: من كندا (١٠,٤ آلاف طن) وأوروبا (١٧,٢ ألف طن). كما استورد ما مجموعه ٦٧,٣ طن من تقاوي الخضر من أوروبا واليابان والشرق الأوسط، وترتبت على ذلك آثار مهمة فيما يتعلق بتكاليف الشحن. وتقدر الحكومة أنه لو كانت هذه التقاوي قد اشتريت من الولايات المتحدة الأمريكية لكانت كوبا قد وفرت مبلغ ٨٧٢ مليون دولار تقريبا كان يمكن استخدامه في شراء المزيد من التقاوي.

٤ - وللحظر آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وإيراداتها من القطع الأجنبي وكذلك على حجم إنتاج البلد. وقد زادت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من

٨٠٨,٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته سجلت الصادرات انخفاضا من ٧٨٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٤٩٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها، ازداد حجم الميزان التجاري الزراعي السلبي من ٢٣,١ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٦٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥. ويتأثر بالحظر استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لسد احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تحد من كميتها ونوعيتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للشرائح السكانية الضعيفة.

٥ - وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحظر تتصل بإمكانية حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في الزراعة والتنمية الريفية بوجه عام، ومدى توافر ما يتصل بذلك من موارد الإصلاح وتحديث المعدات والبنية الأساسية الزراعية.

أثر الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب الغذائية

٦ - يقدر إنتاج الحبوب في موسم التسويق ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بصفة أولية بـ ٠٠٠ ٦٤٠ طن، وهو مستوى يماثل مستوى الإنتاج في الموسم السابق ويقل بكثير عن متوسط السنوات الخمس الماضية. وبدأت زراعة محاصيل بداية موسم ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أرز وذرة في نهاية أيار/مايو، مع بدء سقوط الأمطار الموسمية. ويتوقع أن تزيد رقعة الأراضي المزروعة بالحبوب الغذائية نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة في القطاع الزراعي لتخفيض فاتورة الواردات الغذائية. وتقدر الواردات من الحبوب الغذائية بنحو ١,٩ مليون طن، وتتمثل في القمح (٠٠٠ ٧٥٠ طن) والذرة (٠٠٠ ٥٣٠ طن) والأرز (٠٠٠ ٦٢٠ طن). ورغم أن كوبا كانت في الماضي تستورد الكثير من احتياجها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، فقد أفضى تخفيف الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١ إلى شراء كميات أكبر من ذلك البلد، حيث استوردت كوبا من الولايات المتحدة خلال موسم التسويق ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نسبة ٨٠ في المائة من وارداتها من الذرة، ونسبة ٤٧ في المائة من وارداتها من القمح و ٢٠ في المائة من وارداتها من الأرز. وفي حالة الأرز، ارتبط شرط السداد المبكر الذي فرضته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ بتخفيض نسبته ١١ في المائة من الواردات من ذلك البلد في عام ٢٠٠٦، نظرا للحظر المفروض على أرز الولايات المتحدة الطويل الحبة تخوفا من أن يكون معدلا وراثيا. وقد رُفع هذا الحظر في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. بيد أن الزيادة الأخيرة في أسعار الأغذية (وبخاصة الحبوب الغذائية) يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع النفقات في

هذا القطاع، وهو ما يمكن أن ينتج عنه نقص في الموارد المتوافرة لمجالات هامة أخرى في القطاع الاقتصادي.

البذور الزيتية

٧ - إنتاج المحاصيل الزيتية في كوبا ليس كبيرا، ولهذا السبب، يعتمد البلد كليا تقريبا على الواردات لتلبية احتياجاته من الطحين للحصول على الزيوت النباتية. والسلع التي تشكل أغلب الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. وعندما بدأ نفاذ الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا والمنتجات المشتقة منه. وقد شحن كل من كندا والمكسيك، من حين لآخر، كميات صغيرة من تلك المنتجات إلى كوبا. والمصادر التي استوردت منها كوبا زيوت وطحين غير مستخلص من فول الصويا تشمل الاتحاد الأوروبي والأرجنتين والصين وكندا والمكسيك. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنفت واردات فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة، لتحل إلى حد كبير محل المشتريات من أماكن أخرى.

السكر الخام

٨ - سجل إنتاج السكر الخام، وهو أهم محصول زراعي للتصدير، وتقليديا أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، انخفاضا قياسيا إذ بلغ ١,٢ مليون طن متري في عام ٢٠٠٧. ويعزى ذلك إلى عوامل عدة، منها أحوال الطقس غير المواتية التي أدت إلى انخفاض المحصول وعرقلت العمل في الحقول، وتقلص رقعة الأراضي المزروعة وتدني القدرة الإنتاجية لمصانع التجهيز. وترى الحكومة أنه قد تعذر تجهيز ١٨٢ مليون طن متري من حصاد عام ٢٠٠٧ نظرا لعدم كفاية الموارد المالية، مما تسبب في خسارة قدرها ٤٠ مليون دولار. وشارفت عملية حصاد محصول قصب السكر لعام ٢٠٠٨ على الانتهاء، وتشير التقديرات إلى حدوث زيادة في الإنتاج إلى ١,٥ مليون طن. بيد أن هذه المستويات من الإنتاج لا تزال تقل كثيرا عن المعدلات التاريخية: فالناتج الذي بلغ ٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٤ اعتبر الأقل على مدى ٧٠ عاما. والارتفاع الطفيف الذي طرأ في هذا القطاع بين العام الماضي وعام التسويق الحالي يشير إلى عكس طفيف لمسار الاتجاه نحو الانخفاض في الإنتاج خلال فترة السنوات الخمس عشرة الماضية؛ غير أن هذا القطاع استمر في مواجهة الصعوبات منذ عام ٢٠٠٣، عندما أدت عملية إعادة الهيكلة الكبيرة لقطاع المعاصر إلى إغلاق ٧٠ معصرة من أصل ١٦٠ معصرة. وقد انخفض حجم الصادرات بنسبة تفوق ٥٠ في المائة منذ أن أُعيدت هيكلة القطاع، وذلك من ١,٩ مليون طن إلى ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨٥٠ طن في عام ٢٠٠٦. ويشكل السكر المستورد نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من كمية السكر المستهلك سنويا في كوبا التي تبلغ

٧٠٠ ٠٠٠ طن. وقد وقّعت حكومتا كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية اتفاقا إطاريا في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإنشاء ١١ مصنعا لإنتاج الإيثانول في فنزويلا ستستورد السكر الكوبي كمادة. وبدعم مالي من الحكومة الفنزويلية، يجري وضع خطط لإعادة تأهيل قطاع السكر في كوبا لكي يكون قادرا على تزويد أربع منشآت على الأقل من المنشآت المقرر إقامتها بما تحتاجه من مستلزمات أولية.

الدجاج والبيض

٩ - ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الدجاج إلى كوبا لتسجل معدلات قياسية، حيث استفادت من إعفاء الدواجن من الحصار في عام ٢٠٠١. وارتفعت شحنات الولايات المتحدة من الدجاج إلى كوبا من صفر في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ٧٥ ٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠٠٣، فأصبحت كوبا سابع أكبر سوق للتصدير بالنسبة للولايات المتحدة. ومن المحتمل أن تستمر صادرات ذلك البلد إلى كوبا في الاستفادة من زيادة الطلب على الدجاج، وهو الطلب الذي ارتفع ليتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ طن. وسوف يبلغ استهلاك كوبا من الدجاج نحو ١٦٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٨. وتعد البرازيل وكندا من الموردين الرئيسيين الآخرين لكوبا.

١٠ - وتواجه كوبا قيودا في تطوير صناعة إنتاج الدجاج داخلياً. وتحول القيود التي تعوق إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيات المتاحة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وكذا الحصول على المواد الأولية اللازمة لتوفير وجبات متوازنة، دون خفض فاتورة الواردات. وأدى اعتماد قطاع الدجاج على المواد الأولية المستوردة إلى اتخاذ تدابير وقائية لدرء حدوث انخفاض شديد في إمدادات البروتين في حالة تعثر الصادرات من المواد الأولية من الولايات المتحدة. ولذلك، تحتفظ الحكومة بـ ٣,٨ ملايين بيضة في برادات لضمان إمداد السكان بالبيض بتكلفة قدرها ٥,٦ ملايين دولار. وتقدر الحكومة التكلفة المباشرة للحظر المفروض على صناعة الدجاج بنحو ٥٣,٤ مليون دولار، باستثناء الواردات من المدخلات.

منتجات الألبان

١١ - لا يغطي الإنتاج الوطني من اللبن، الذي يبلغ ٤٣٠ ٠٠٠ طن سنويا، طلب كوبا المحلي المتزايد من منتجات الألبان. وتمثل واردات اللبن المجفف أكثر من ٩٠ في المائة من واردات منتجات الألبان (٦٠ ٠٠٠ طن سنويا)، ويوجه معظمها إلى البرامج الاجتماعية التي تضطلع بها الحكومة. ومع تخفيف بعض القيود المفروضة على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، كانت هناك عمليات شحن من حين لآخر من

اللبن المجفف إلى كوبا. وإثر فرض الولايات المتحدة شرط السداد المبكر في عام ٢٠٠٥، انخفضت الشحنات. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، كفلت الحكومة زيادة نسبتها ٢٥٠ في المائة في السعر المدفوع لمنتجي اللبن لحفز الإنتاج المحلي وخفض التكلفة العالية للواردات من اللبن المجفف (نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا). ولن تستتبع زيادات السعر ارتفاع أسعار التجزئة بالنسبة للمستهلكين، لكن السعر الحالي للحبوب الغذائية والآثار المترتبة على ارتفاع سعر المواد الأولية المستوردة والمنتجة محليا سوف تجعل اللبن ومنتجاته أغلى ثمنا.

منتجات الأسماك

١٢ - تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريبا من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من الأربيان وجراد البحر، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون الوصول إلى أحد أهم أسواق السمك والمنتجات السمكية. لذا تضطر كوبا إلى تصدير منتجاتها إلى أسواق أبعد، فتتكبد زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع. وبلغت عائدات التصدير ٦٣,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ لقاء كمية إجمالية قدرها ٧ ٢١٠ أطنان (وزن المنتجات).ومن جهة أخرى، وصلت الواردات من الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، إلى ٣٦,٢ مليون دولار لقاء كمية إجمالية قدرها ٧٠٠ ٢٢ طن (وزن المنتجات).

المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

١٣ - تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية إلى كوبا من خلال برنامجها للتعاون التقني، الذي يضم الآن مرفق برامج التعاون التقني (الذي يمكن ممثلي الفاو من تلبية طلبات الحكومات للاضطلاع بأنشطة تقنية صغيرة ملحة وتعزيز عملية تطوير البرامج في الميدان) وصندوق تليفود الخاص. وفي عام ٢٠٠٧، كان ثمة خمسة مشاريع وطنية لبرنامج التعاون التقني (منها مرفق برامج التعاون التقني، بعنصرين تقنيين) وخمسة مشاريع إقليمية للبرنامج وخمسة مشاريع لصندوق تليفود قيد التنفيذ في البلد. ومن خلال هذه المشاريع، تدعم الفاو تنفيذ العمليات الزراعية الصناعية على الوجه الأمثل لزيادة سبل الحصول على الأغذية وحفظ واستخدام الموارد الطبيعية بغية زيادة الإنتاجية الزراعية؛ وقدمت أيضا مساعدة طارئة لمساعدة المقاطعات الكوبية الشرقية على التعافي مما لحق بها من أضرار جراء الظواهر المناخية التي حاقت بها في أواخر عام ٢٠٠٧ والحد من ضعف المنتجين الزراعيين أمام كوارث مماثلة. وستواصل الفاو دعم جهود كوبا الرامية إلى تعزيز استدامة الأمن الغذائي، من خلال (أ) تكثيف الزراعة وتنويعها، (ب) زيادة الأمان الغذائي ورفع مستوى جودة الأغذية، (ج) تحسين إمكانية الحصول على الأغذية من الوجهة الاقتصادية. وستدعم الفاو أيضا

الإجراءات التي تتخذها كوبا في مجال حفظ الموارد الطبيعية، مثل الغابات والتربة والمياه والتنوع البيولوجي، واستخدامها استخداما رشيدا. وما زالت عمليات تنفيذ المشاريع في كوبا تتأثر تأثرا سلبيا بالحصار الاقتصادي، نظرا لزيادة تكاليف المواد والمستلزمات، وكذلك تقييد إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية وتوافرها. وكان لهذه الأسباب مجتمعة أثر سلبي على فعالية موارد التنمية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجهة نحو مساعدة جميع دولها الأعضاء، بما فيها كوبا، تحكمها الفقرة (ج) من المادة الثالثة من نظامها الأساسي التي تقضي بما يلي:

تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي.

٢ - بيد أن الحصار القائم يطرح صعوبات أمام تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا إذ يتعذر اقتناء بعض المعدات المتخصصة من شركات الولايات المتحدة، كما يتعذر أحياناً الحصول على تأشيرات لمواطنين كوبيين لحضور أنشطة تدريبية أو اجتماعات تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وتعمل الوكالة قدر الإمكان، وفقا للمادة المذكورة آنفا، على مواجهة هذه الصعوبات بشراء المعدات من أماكن أخرى وإيفاد المواطنين الكوبيين للتدريب في بلدان أخرى، سعيا إلى الوفاء بمقتضيات برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في العمل على تطوير الطيران المدني في العالم بصورة آمنة ومأمونة ومنظمة. والمنظمة ليست طرفا مباشرا في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ الذي يستهدف الدول.

٢ - وتستفيد كوبا، بوصفها دولة متعاقدة مع منظمة الطيران المدني الدولي، من المساعدة عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للمنظمة، سواء في مقر المنظمة أو من خلال مكتبها بالمكسيك، الذي يتولى شؤون أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه التحديد، يسّرت المنظمة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة، كما تساعدها في مجال تحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالطيران المدني الدولي عن طريق مشاريع التعاون التقني الوطنية.

٣ - وقد اتسع كثيرا نطاق تعاون المنظمة مع كوبا خلال العقد المنصرم. وكان هناك عدد من الطلبات المقدمة إلى المنظمة من حكومة كوبا وهيئة الطيران المدني فيها لمساعدتها على تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران، وسلامة المطارات، وتطوير البنية الأساسية للملاحة الجوية، ودعم هيئة الطيران المدني، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني، وتحديث التكنولوجيا.

٤ - ونتيجة للحصار، صودفت صعوبات وقيود عديدة في إدارة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني التابعة للمنظمة في كوبا، ولا سيما فيما يتعلق بشراء المعدات، بما فيها معدات البرامجيات، وقطع الغيار التي تُصنع أو يصنع أجزاء منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبين أن هيئة الطيران المدني الكوبية تواجه، بصفة خاصة، مصاعب جمة في الحصول من السلطات الأمريكية على التراخيص اللازمة لتصدير عدد من الأصناف المشتراة. وتواجه تعبئة الموارد المالية اللازمة لمشاريع التعاون التقني قيودا من جراء الحصار، مما يعرقل إمكانية إجراء مفاوضات مع مؤسسات التمويل الأمريكية. وفي مجال التدريب، يكاد يكون من المستحيل أن توافق مراكز التدريب في الولايات المتحدة على تدريب مسؤولي الطيران المدني الكوبيين. كما أن مصاعب الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة قد حالت دون مشاركة مسؤولي الطيران المدني الكوبيين في المؤتمرات الدولية التي تعقدها المنظمة في مجال الطيران المدني في أراضي الولايات المتحدة.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تُعامَل كوبا بنفس الطريقة التي تعامَل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، كما تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وسائر المنتديات التي تعقدها المنظمة.

٢ - ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك تنفيذ برنامجه للتعاون التقني بشأن مسألتي العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، توفر المنظمة مساعدة تقنية في ثلاثة مجالات فنية هي:

(أ) تحسين الإنتاجية وتوليد الدخل وتوفير العمل اللائق في القطاعات الاستراتيجية، من خلال تنمية الموارد البشرية على أساس كفاءات العمل؛

(ب) توطيد البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، مع التركيز بصفة خاصة على الحد من الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل في القطاعات العالية المخاطر (البناء والزراعة والكهرباء) من خلال نظم وقائية فعالة؛

(ج) تعزيز العملية الثلاثية الأطراف والحوار الاجتماعي، وذلك على وجه التحديد من أجل الرصد الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٣ - وفي إطار هذه المجالات، تتعلق الأنشطة الرئيسية بما يلي:

(أ) الإنتاجية وتوليد الدخل وتوفير العمل اللائق

- تطوير مواد التدريب والتدريب في أماكن العمل في قطاع صناعة السكر
- التنظيم المنهجي لأفضل الممارسات ونشرها على نطاق القطاع
- استعراض استراتيجيات الأجور ذات الصلة
- إقامة شبكة من المؤسسات والشركات العامة التي تطبق منهجية نظام قياس تقدم الإنتاجية

(ب) نظام وطني للعمل الآمن

- تدريب مفتشي العمل في المسائل المتعلقة بالسلامة والصحة
- تدريب المنظمات العمالية التي تتعاون مع عمليات التفتيش على العمل

(ج) العملية الثلاثية الأطراف والحوار الاجتماعي من أجل العمل اللائق

- تقديم مساعدات تقنية بشأن الاتفاقية رقم ١٤٤ المتعلقة بالعملية الثلاثية الأطراف وعملية التصديق
- تعزيز المنظمات العمالية (التثقيف بشأن ولاية الهيئات الإشرافية ولاية لمنظمة العمل الدولية ووظائفها وعملياتها، والمبادئ والحقوق الأساسية)

٤ - وتؤكد منظمة العمل الدولية رأيها الذي مفاده أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لا تزال شواغل كوبا حيال التشويش على اتصالاتها تحظى بالاهتمام الكامل من جانب الاتحاد.

٢ - وينظر حاليا مجلس النظم الإذاعية التابع للاتحاد في قضيتين نشطتين تتعلقان بالتشويش الضار قدمتهما الإدارة الكوبية وتنطويان على عمليات بث من محطات إذاعية محمولة على متن طائرة تابعة لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بحثت القضيتان أيضا في المؤتمر العالمي للاتصالات اللاسلكية المعقود في جنيف في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٣ - ولاحظ المؤتمر أنه على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات (مكتب الاتصالات اللاسلكية) إلى الإدارات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على التشويش الضار، لم يُبلغ المكتب بأي معلومات تفيد بتحسن الحالة. وحث المؤتمر العالمي للاتصالات اللاسلكية الإدارات المعنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام النظم الإذاعية، ولكنه أعرب مع ذلك عن رأي مفاده أن قيام محطة للبث الإذاعي تعمل على متن طائرة بالبث فقط إلى إقليم إدارة أخرى دون موافقتها إنما هو عمل لا يمكن اعتباره متسقا مع أحكام النظم الإذاعية.

٤ - وبعد انتهاء المؤتمر، وفي ضوء التقارير الدورية الأسبوعية التي تقدمها الإدارة الكوبية عن استمرار التشويش الضار على اثنتين من الترددات، استمر مجلس لوائح البث الإذاعي في تشجيع إدارة الولايات المتحدة والإدارة الكوبية على التعاون والعمل على إيجاد حل. ويكمن التحدي الرئيسي في إيجاد حلول تقنية دون استخدام تكنولوجيات محظور تصديرها إلى كوبا. وقد وُضِعت المسألة مرة أخرى على جدول أعمال مجلس لوائح البث الإذاعي لكي ينظر فيها في اجتماعه الـ ٤٧ الذي سيُعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - ليست كوبا من الدول الموقّعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى طلبات اللجوء وتبت فيها بموجب ولايتها، وتسهم في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. وحتى الآن ما زالت كوبا تصر على تطبيق سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها المتمثلة في عدم الإعادة القسرية وتقديم الحماية والمساعدة في قطاعي التعليم والصحة إلى اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية، ولكنها لا توفّر إمكانات دمجهم في المجتمع المحلي. ولذا، فإنه في غياب احتمالات العودة الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو سعي المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

٢ - ومن المتوقع أن يكون استعداد كوبا لأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وأن تشارك في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، متوقفا على تغيير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، فإن أي تدبير يساهم في إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعتبر خطوة إيجابية قد تفضي إلى انضمام كوبا إلى تلك الصكوك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - لا يزال الحصار الاقتصادي والمالي يؤثر سلبا على حالة الأطفال والمراهقين والنساء والأسر وحقوقهم الأساسية.

٢ - وتحد القيود التجارية من قدرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على شراء المؤن واللوازم الضرورية لمشاريع التعاون. كما يحد الحصار من القدرة على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة لاستهلاك الأطفال والأسر والاستهلاك العام (في المدارس والمستشفيات ومراكز الرعاية النهارية)، مما يؤثر مباشرة على الحالة الصحية والتغذوية للسكان. وحسب التقديرات الرسمية، شهدت تكاليف المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا كبيرا منذ عام ٢٠٠٥، حيث كان استيراد مسحوق اللبن يتكلّف ٢ ٢٠٠ دولار للطن فأصبح يتكلف ٤ ٨٠٠ دولار في عام ٢٠٠٨. وقد ازدادت الحالة تفاقما من جراء اجتماع أثر الحصار مع

الظروف الاقتصادية الدولية الحالية التي تؤثر سلبا على توافر وأسعار المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها الأطفال والأسر. وهناك آثار سلبية مشابهة في مجال التعليم، إذ لا تُلبى الاحتياجات الأساسية من المواد والمستلزمات التعليمية.

الأثر على برنامج التعاون القطري

٣ - تؤدي القيود التجارية إلى زيادة سعر كل صنف من الأصناف التي تحتاج اليونيسيف لشرائها في سياق مشاريعها. وعلاوة على ذلك، تقوض تلك القيود أنشطة التعاون التي تقوم بها جميع وكالات الأمم المتحدة، إذ إن العديد من المنتجات اللازمة يتعين شراؤها من خارج البلد بتكاليف أعلى. وفي حالة اليونيسيف، أدى ذلك إلى تناقص إمكانية شراء المؤن واللوازم الأخرى المقررة في إطار التعاون لتنفيذ مشاريع تستهدف حوالي ١٨٠ ٧٦٦ ٢ طفلا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة (يمثلون ٢٤,٦ في المائة من مجموع السكان) بالإضافة إلى النساء والأسر.

الأثر على حقوق الطفل

الصحة

٤ - واجه برنامج التحصين مشاكل تتعلق بشراء المحاقن التي تستخدم لمرة واحدة. وفي إطار مشروع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، كان من المقرر تسلم نحو ٣ ملايين من تلك المحاقن لتحصين الأطفال. إلا أن الموردين لم يأذنوا بالشراء لأن كوبا كانت ستكون هي المستفيد النهائي. ويتجلى أحد الأمثلة الأخرى للأثر السلبي للحصار في ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من أمراض القلب الذين ينتظرون تلقي العلاج المناسب في مستشفى ''وليام سولير'' للأطفال، بعد أن رفضت مؤسسة Boston Scientific and Amplatzer التعامل مع كوبا. كما أن الأطفال الذين يتلقون العلاج في المعهد الوطني للأورام والأشعة يشعرون بالأثر السلبي للحصار، نظرا لتزايد ندرة الأدوية والمعدات وغيرها من الأصناف ذات الصلة. وتعذر شراء جهاز التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني/الماسحة الحاسوبية للتصوير المقطعي، وهو من أحدث المعدات الطبية الضرورية للعلاج ولا يصنع إلاّ في ثلاثة مصانع على النطاق العالمي، وجميعها غير مأذون لها بالتعامل مع كوبا.

الأغذية/التغذية

٥ - لما كان الحصار يفرض قيودا على الواردات من المواد الغذائية، فإن ندرة الأغذية الغنية أو المدعَّمة بالحديد وما زالت تسبب فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى السكان،

ولا سيما لدى الأطفال دون سن الثالثة، فضلا عن النساء في سن الإنجاب والحوامل. وعلى الرغم من مساهمة اليونيسيف في الاستراتيجيات الصحية الوطنية الرامية إلى القضاء على فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى الأطفال دون سن الثالثة (بلغت النسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠)، فإن نسبة انتشار المرض بلغت ٣٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة

٦ - تزيد الحواجز التجارية من صعوبة مهمة شراء المعدات اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم أولئك الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل البدني.

التعليم

٧ - لا تتوافر الكتب المدرسية والمواد التعليمية بأعداد كافية لتلبية احتياجات جميع المدارس في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في اللوازم المدرسية مثل أقلام الرصاص والدفاتر والورق اللازمة للأغراض التعليمية.

الوصول إلى مصادر مياه الشرب والمرافق الصحية المحسنة

٨ - لا تستطيع نسبة حوالي ١٣ في المائة من الأسر في المناطق الريفية الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة، في حين لا تتوفر لنسبة ١٤ في المائة منها إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة. وفي بعض الحالات، يتعطل استخدام آلات حفر الآبار لأنه يكاد يكون من المستحيل شراء قطع الغيار، التي تُصنع في الولايات المتحدة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - يحث اتفاق أكرا، المنبثق عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي عقد في أكرا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، الدول على أن تمتنع عن اتخاذ أو تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب، لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، لا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح التجارية[٦]. ويعترف اتفاق أكرا أيضا بأن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات، وحرية المرور العابر

(٦) انظر TD/442، الفرع الثاني، الفقرة ٢٠.

ورفاه سكان البلدان المتضررة[٧]. وعلاوة على ذلك، يشدد اتفاق أكرا على أن تحرير التجارة على نحو مجد يتطلب التصدي لتلك التدابير[٨]. وتعد تدابير الحصار المطبقة من جانب الولايات المتحدة على كوبا من النوع المشار إليه في اتفاق أكرا وكلفت كوبا الكثير.

الاتجاهات السائدة في كوبا

٢ - قدرت الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة التي تكبدتها كوبا بما يزيد على ٨٩ بليون دولار، والتكاليف الإضافية التي تحملتها التجارة الخارجية الكوبية بمبلغ يربو على البليون دولار (انظر A/62/92، الفقرة ١٣١). وقدرت الخسائر التي سببها الحصار في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بما يزيد على ٢٥٨ مليون دولار في قطاع الأغذية وما يزيد على ٣٠ مليون دولار في النظام الصحي الوطني. وقد ذُكرت عدم إمكانية الحصول على أحدث الأدوية ووسائل التشخيص بوصفها أكبر سلبيات قطاع الصحة العامة في كوبا. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حظرت حكومة الولايات المتحدة على جميع مقدمي خدمات الإنترنت الأمريكيين تقديم خدماتهم إلى كوبا، ومن ثم أصبح دخول الكوبيين إلى شبكة الإنترنت محدودا، مما أثّر على قطاع كبير من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية. وعلاوة على ذلك، كانت تكلفة تطبيق الحصار الأمريكي خارج إقليم الدولة كبيرة بالنسبة لمواطني بلدان ثالثة، حيث عطل الأعمال التجارية وأعاق تدفق رؤوس الأموال فيما يتعلق بالعمليات التي تكون كوبا طرفا فيها.

٣ - ورغم الآثار السلبية الناجمة عن الحصار، زاد الناتج المحلي الإجمالي لكوبا في عام ٢٠٠٦ بنسبة ١٢,٥ في المائة عن العام السابق[٩]. وحدث أيضا توسع في التجارة الدولية في ذلك العام. وبالنسبة للتجارة في السلع، قدر الأونكتاد صادرات عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣ بلايين دولار والواردات بمبلغ ٩,٥ بلايين دولار، مما يشكل عجزا في تجارة السلع قيمته ٦,٥ بلايين دولار، بزيادة بليون دولار عن العام السابق. وشكلت الخامات والفلزات والمنتجات الغذائية والزراعية والسلع المصنوعة ٤٨ و ٢٨ و ٢٤ في المائة على التوالي من صادرات كوبا. وكان الاتحاد الأوروبي هو أكبر أسواق السلع الكوبية، حيث حصل على ٤٢ في المائة من صادراتها، معظمها من فئة الخامات والفلزات والأغذية والزراعة، تليه أمريكا

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٧٣.

(٩) وثيقة منظمة التجارة العالمية ''كوبا - المادة الخامسة عشرة (٦) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ١٩٩٤: تقرير مقدم من حكومة كوبا بموجب المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦'' WT/L/708، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث حصلت على ٢١ في المائة من الصادرات الكوبية، معظمها من فئة السلع المصنوعة. وبالنسبة إلى بقية دول العالم كانت فئتي الخامات والفلزات والأغذية والزراعة أهم بنود الصادرات الكوبية حيث شكلت ٢١ و ١١ في المائة على التوالي من الصادرات. وزاد مجموع واردات كوبا بما قيمته بليوني دولار عن العام السابق. وعن تركيبة الواردات شكلت السلع المصنوعة النصيب الأكبر، بنسبة ٥٣ في المائة، تليها فئتي الوقود والأغذية والزراعة حيث بلغت نسبتها ٢٥ و ٢١ في المائة على التوالي. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر مصدر لواردات كوبا، حيث زودتها بما نسبته ٣٨ في المائة من الواردات. وتبلغ نسبة الواردات الكوبية من الاتحاد الأوروبي ٢٠ في المائة.

٤ - ولم تتغير اتجاهات كوبا فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد خلال عام ٢٠٠٦ عن العام السابق، باستثناء الواردات الزراعية من الولايات المتحدة. فرغم أن واردات كوبا من الشركاء الآخرين زادت في عام ٢٠٠٦، انخفضت وارداتها من الولايات المتحدة. ومع بدء تطبيق قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠، بدأت الولايات المتحدة في تصدير منتجاتها الزراعية إلى كوبا، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة واردات كوبا الزراعية من الولايات المتحدة ٤٦٠ مليون دولار. إلا أنها انخفضت في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨٠ مليون دولار. وقد نتج هذا الاتجاه على الأرجح عن التدابير التي اتخذتها وزارة الخزانة في عام ٢٠٠٥ لتشديد الاشتراطات المالية فيما يتعلق بالصادرات الزراعية الأمريكية إلى كوبا.

٥ - وتعد البيانات التجارية الحديثة المتاحة عن كوبا محدودة، لكن الأونكتاد قدر صادراتها في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٣,٧ بلايين دولار ووارداتها بمبلغ ١٠ بلايين دولار، مما يشكل عجزا تجاريا في السلع بقيمة ٦,٣ بلايين دولار، بزيادة ٠,٣ بليون دولار عن العام السابق.

٦ - أما التجارة في الخدمات، فقد قدر الأونكتاد صادرات عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٦,٦ بلايين دولار والواردات بمبلغ ٠,٨ بليون دولار مما يمثل فائضا تجاريا في الخدمات بقيمة ٥,٨ بلايين دولار، وهو نفس مستوى العام السابق تقريبا. وظلت قيمة بيع الخدمات المهنية وغيرها من الخدمات، لا سيما لجمهورية فنزويلا البوليفارية، مرتفعة في عام ٢٠٠٧. وارتبطت أسعار صادرات تلك الخدمات لفنزويلا بأسعار الواردات النفطية من البلد نفسه، وقد حمت هذه الآلية كوبا من التعرض للصدمات المرتبطة بتقلب أسعار النفط[١٠]. وتشير التقديرات إلى ارتفاع أعداد المهنيين الكوبيين العاملين في الخارج في عام ٢٠٠٧ وإن كانت

(١٠) The Economist Intelligence Unit, "Country Report: Cuba", November 2007, p.9.

الزيادة ربما تكون أقل مما سجل في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦[١١]. ويعد قطاع السياحة مصدرا رئيسيا آخر من مصادر الإيرادات بالنقد الأجنبي، لكن التوقعات أشارت إلى انخفاض أعداد السائحين القادمين بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٧[١٢].

٧ - وبالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، قدر الأونكتاد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأوراق المالية في كوبا سنويا بـ ٧٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٦[١٣]. وأتت معظم الاستثمارات الجديدة من الشركات التابعة للدول أو الشركات الخاصة خارج نطاق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وما زالت فنزويلا والصين تمثلان جانبا كبيرا من تلك الاستثمارات[١٤].

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة الأمريكية

٨ - صدرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مقترحات تشريعية من الحزبين، تهدف إلى تشجيع صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية لكوبا وتخفيف القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى هذا البلد[١٥]. وترمي تلك المقترحات إلى: (أ) تيسير تصدير المنتجات الزراعية الأمريكية إلى كوبا وفقا لما يسمح به قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠؛ (ب) إزالة العقبات التي تعترض تصدير الأجهزة الطبية والأدوية لكوبا؛ (ج) السماح لمواطني الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا؛ (د) السماح بسفر المواطنين الكوبيين المشاركين في عمليات المشتريات الزراعية من الولايات المتحدة؛ (هـ) إنشاء برنامج لتشجيع الصادرات الزراعية لكوبا؛ (و) إلغاء القانون الأمريكي الذي يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ويمنع الولايات المتحدة من الاعتراف ببعض العلامات التجارية الكوبية. إلا أن رئيس الولايات المتحدة أعرب عن اعتزامه استخدام حق النقض ضد المقترحات إذا أقرها الكونجرس[١٦].

---

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ (من النص الانكليزي).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (من النص الانكليزي).

(١٣) World Investment Report 2007, fact sheet on Cuba, UNCTAD. http://www.unctad.org.wir.

(١٤) The Economist Intelligence Unit, "Country Report: Cuba"، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٠ (من النص الانكليزي).

(١٥) H.R. 2819 and S. 1673: Promoting American Agricultural and Medical Exports to Cuba Act of 2007.

(١٦) *International Trade Daily*, "Republicans Stall Agriculture Spending Bill; White House Issues Veto Threat Over Cuba". BNA Monitoring Service, 2 August 2007.

٩ - وصدر في تموز/يوليه ٢٠٠٧ تقرير معنون ''مبيعات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية لكوبا: بعض الآثار الاقتصادية المترتبة على القيود الأمريكية''، وذلك استجابة لطلب لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ بتقييم الآثار التي يمكن أن تلحق بمبيعات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية في حالة رفع القيود المفروضة على التمويل والسفر[١٧] وخلصت الدراسة إلى أن رفع تلك القيود، لا سيما القيود المفروضة على التمويل، سيؤدي إلى زيادة حصة الولايات المتحدة السنوية من واردات كوبا الزراعية بنسبة ٧٠ في المائة، مما يشكل زيادة سنوية هائلة في مبيعات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية تربو على ٣٠٠ مليون دولار[١٨] وقدر التقرير أيضا أنه في حالة رفع القيود المفروضة على السفر، سيزيد عدد الأمريكيين الذين يسافرون إلى كوبا من ٠٠٠ ١٧١ مسافر إلى ما يتراوح بين ٠٠٠ ٥٥٤ و ١,١ مليون مسافر في الأجل القصير. إلا أن أثر هذا التطور على الصادرات الزراعية الأمريكية سيكون محدودا، لأن هذه الصادرات تتألف أساسا من منتجات بكميات ضخمة لا تستهلك في قطاع السياحة[١٩].

الاستنتاجات

١٠ - لم يطرأ أي تحسن فيما يتعلق بالحصار منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتطبق الجزاءات القائمة حاليا بصرامة، وما زال لتدابير الحصار أثر خطير على كوبا. ومع أن المناخ الاقتصادي موات في كوبا، وهو ما يعزى أساسا إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن الحصار كلف الاقتصاد والمجتمع الكوبيين الكثير. كما أدى الحصار، حسبما بينت دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة، إلى خسارة الولايات المتحدة لفرص كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإنه بالرغم من أن قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠ سمح بتصدير المنتجات الزراعية الأمريكية لكوبا، فقد كان للقيود التي فرضت في عام ٢٠٠٥ على تمويل الصادرات الزراعية الأمريكية لكوبا أثرها على الصادرات الزراعية لكوبا في عام ٢٠٠٦. وتواصلت في الولايات المتحدة الجهود التشريعية المبذولة لتخفيف تدابير الحصار المفروض على كوبا، لكنها تواجه معارضة قوية ومن غير المرجح أن تحقق نجاحا في المستقبل القريب. وما زال تطبيق الحصار الأمريكي خارج إقليم الدولة يؤثر على مواطني بلدان ثالثة ويعرقل تجارتهم مع كوبا واستثماراتهم فيها. ويتعاظم أثر تطبيق الحصار خارج إقليم الدولة بسبب المصالح الضخمة للولايات المتحدة في الشركات عبر الوطنية.

---

(١٧) لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة، مبيعات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية لكوبا: بعض الآثار الاقتصادية المترتبة على القيود الأمريكية، الاستقصاء رقم ٣٣٢-٤٨٩، واشنطن العاصمة، تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(١٨) United States Senate Committee on Finance news release, 19 July 2007, Washington, D.C.

(١٩) المرجع نفسه.

الجدول ١

صادرات كوبا من البضائع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	المجموعة السلعية[أ]	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[ب]
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة عضوا)	الأغذية والزراعة	٣٣٥	٣٧٠	٣٠٩	٤٣٣	
	الخامات والفلزات	٣٧٦	٥٨٩	٥٦٩	٧٤٥	
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	
	السلع المصنوعة	٢٧	٢٩	٢٩	٣٢	
	المجموع الفرعي	**٧٣٨**	**٩٨٨**	**٩٠٧**	**١ ٢١٠**	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الأغذية والزراعة	٣٩	٣٥	٣٠	٤٢	
	الخامات والفلزات	١٤	٣٦	٢٣	٣٨	
	الوقود	١٣	١٢	٦	١١	
	السلع المصنوعة	٢٥٩	٤٤٣	٥١٠	٦١٧	
	المجموع الفرعي	**٣٢٥**	**٥٢٥**	**٥٧٠**	**٧٠٨**	
الولايات المتحدة الأمريكية	الأغذية والزراعة	صفر	صفر	صفر	صفر	
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	
	السلع المصنوعة	صفر	صفر	١	صفر	
	المجموع الفرعي	**صفر**	**صفر**	**١**	**صفر**	
مناطق أخرى	الأغذية والزراعة	٣٠٢	٣٠٢	١٨٩	٣٢٣	
	الخامات والفلزات	٢٦٥	٤٨٧	٤٤٤	٦٠٧	
	الوقود	١٢	صفر	١٢	٨	
	السلع المصنوعة	٣٣	٣٠	٣٦	٤٨	
	المجموع الفرعي	**٦١٢**	**٨١٩**	**٦٨١**	**٩٨٦**	
العالم	الأغذية والزراعة	٦٧٦	٧٠٧	٥٢٨	٧٩٩	
				٠٣٧		
	الخامات والفلزات	٦٥٥	١ ١١١	١	١ ٣٨٩	
	الوقود	٢٥	١٢	١٨	١٩	
	السلع المصنوعة	٣١٩	٥٠٢	٥٧٦	٦٩٧	
	المجموع	**١ ٦٧٥**	**٢ ٣٣٢**	**٢ ١٥٩**	**٢ ٩٠٥**	**٣ ٦٩٠**

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية الخاصة بالأمم المتحدة وبيانات اتجاه التجارة لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: البيانات المتاحة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية واتجاه التجارة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(أ) المجموعة السلعية مصنفة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٣.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٧ لا يتوفر سوى الرقم المتعلق بمجموع الصادرات للعالم.

الجدول ٢

واردات كوبا من البضائع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	المجموعة السلعية[أ]	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[ب]
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة عضوا)	الأغذية والزراعة	٢٨٨	٢١١	١٩٣	٢٣٠	
	الخامات والفلزات	١٧	٢٤	٢٨	٢٥	
	الوقود	٨٣	٢١	٦	١٤	
	السلع المصنوعة	١ ٠٨٤	١ ١٩٣	١ ٥١١	١ ٦١٩	
	المجموع الفرعي	**١ ٤٧٢**	**١ ٤٥١**	**١ ٧٣٩**	**١ ٨٨٩**	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الأغذية والزراعة	١٩٠	٢٨٣	٤٢٤	٥٠٩	
	الخامات والفلزات	٨	١٠	٢٦	٢٦	
	الوقود	٧٨٣	١ ٢٢٠	١ ٧٩٧	٢ ١٧٢	
	السلع المصنوعة	٤٦١	٥٥٩	٧٣٦	٩٣٢	
	المجموع الفرعي	**١ ٤٤٢**	**٢ ٠٧٣**	**٢ ٩٨٤**	**٣ ٦٤٠**	
الولايات المتحدة الأمريكية	الأغذية والزراعة	٣١٩	٤٣٣	٤٦٣	٣٧٠	
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	
	السلع المصنوعة	١٣	١٦	١٩	١٢	
	المجموع الفرعي	**٣٣١**	**٤٤٩**	**٤٨٢**	**٣٨٢**	
مناطق أخرى	الأغذية والزراعة	٢٦٦	٣٣٤	٤٩٠	٩٢٩	
	الخامات والفلزات	٣٠	٣٧	٣٦	٦٦	
	الوقود	١٤٠	٦٩	١٤٢	١٥٨	
	السلع المصنوعة	٩٨٠	١ ١٩٧	١ ٧١٥	٢ ٤٣٨	
	المجموع الفرعي	**١ ٤١٧**	**١ ٦٣٨**	**٢ ٣٨٥**	**٣ ٩٥٢**	
العالم	الأغذية والزراعة	١ ٠٦٢	١ ٢٦١	١ ٥٧١	٢ ٠٣٩	
	الخامات والفلزات	٥٥	٧٢	٩١	١١٧	
	الوقود	١ ٠٠٦	١ ٣١٠	١ ٩٤٦	٢ ٣٤٤	
	السلع المصنوعة	٢ ٥٣٨	٢ ٩٦٥	٣ ٩٨٢	٥ ٠٠١	
	المجموع	**٤ ٦٦٢**	**٥ ٦١٠**	**٧ ٥٩١**	**٩ ٥٠٣**	**١٠ ٠٨٣**

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية الخاصة بالأمم المتحدة وبيانات اتجاه التجارة لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: البيانات المتاحة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية واتجاه التجارة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(أ) المجموعة السلعية مصنفة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٣.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٧ لا يتوفر سوى الرقم المتعلق بمجموع الصادرات للعالم.

الجدول ٣

صادرات كوبا ووارداتها من الخدمات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٢ ٩٧٩	٦٥٠	٣ ٤٥٠	٧٤٠	٥ ٣٢٦	٧٧٦	٦ ٤٧٢	٧٩٣	٦ ٦١١	٨١٦

المصدر: *Economist* Intelligence Unit.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - يضطلع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا منذ عام ١٩٩٢بإعداد تقارير سنوية عن آثار الحصار. وخلال عام ٢٠٠٧ ظلت الحالة مشابهة جدا للحالة التي كانت عليها في السنوات السابقة. إذ يمكن ملاحظة أثر الحصار في جميع جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، مما أثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية وأحدث صعوبات اقتصادية. كما يؤثر الحصار على أكثر الفئات السكانية ضعفا وعلى التنمية البشرية بصفة عامة.

٢ - ووفقا لتقديرات السلطات الكوبية، بلغت الخسائر التراكمية المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٨٩,٢٣٤ بليون دولار.

٣ - وقد أدى الحصار إلى الحد من إمكانية حصول كوبا على الائتمانات الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مما قلص إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة لدعم خطط التنمية الوطنية و/أو المحلية لكوبا.

٤ - وكان من الصعوبة بمكان إقامة شراكات وتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث في الولايات المتحدة، وتعزيز التبادل بين الخبراء من

كلا البلدين. وقد حدّ الحصار من جهود المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة للاضطلاع بأنشطة التنمية في كوبا، مما قلص بالتالي كذلك إمكانية إقامة شراكات بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة.

٥ - وقد أسفر الحصار أيضا عن نتائج سلبية بالنسبة لمبادرات التعاون الخارجي، حيث نجمت عنه صعوبات عديدة لتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود التجارية المفروضة على شراء مستلزمات الإنتاج من شركات الولايات المتحدة وفروعها. وكان لهذا الوضع أثر سلبي على التكلفة النهائية لمستلزمات الإنتاج المستوردة للمشاريع؛ وتواجه المشاريع مزيدا من الصعوبات فيما يتعلق بالعثور على موردين، ويتم شراء المنتجات من بلدان بعيدة جدا.

٦ - وبسبب موقع كوبا الجغرافي، تمثل سوق الولايات المتحدة أقرب منطقة للتجارة وأكثرها ملاءمة وتنوعا. بيد أن الشركات الكوبية لا تزال غير قادرة على شراء المنتجات أو المكونات أو التكنولوجيات من إقليم الولايات المتحدة، أو من الشركات الأمريكية، باستثناء وحيد وهو المواد الغذائية، وذلك فقط عن طريق دفع كامل التكلفة نقدا سلفا. وبسبب ذلك، تضطر كوبا إلى شراء واستيراد منتجات من أماكن أبعد بكثير، وبتكلفة أعلى كثيرا. وكان لهذا تأثير سلبي مباشر على برامج التعاون الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي، سواء بزيادة تكاليف معاملات الحصول على مستلزمات المشاريع أو بزيادة تكاليف نقل تلك السلع المستوردة.

٧ - ويعد المشروع الذي يموله الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مثالا واضحا على ما ذكر أعلاه. واتباعا لإجراءات الشراء المعمول بها، طلب المشروع عروضا تنافسية لأدوية علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكفالة حصول ١٠٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج المطلوب المضاد للفيروسات العكوسة. ولما كان من المتعذر شراء منتجات العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من مختبرات الولايات المتحدة سواء مباشرة أو من فروعها في بلدان أخرى، تعين شراء الأدوية من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من الأسعار المطروحة في السوق الدولية. ومع أن أسعار الأدوية، كما هي مبينة في قوائم الأسعار العامة قد انخفضت، فإن كوبا لا تستفيد في الواقع من هذا التخفيض.

٨ - وكمثال على ذلك، لم يكن من الممكن في العام الماضي شراء الدواء ريونافير ١٠٠ ملغ أو ريونافير ٨٠ ملغ/مل من شركة أبوت، أو شراء أتازانافير ٢٠٠ ملغ من شركة BMS. وأخيرا، تم شراء ريونافير ١٠٠ ملغ ، ولكن بسعر أعلى بنسبة ٢٠ في المائة من السعر

الذي تتقاضاه شركة أبوت. و لم يكن بالوسع شراء الأدوية المتبقية لعدة أسباب تتعلق بالقيود الأمريكية.

٩ - أما بالنسبة لشركات الولايات المتحدة، فإن عملية الحصول على تراخيص من حكومة الولايات المتحدة للعمل في كوبا مرهقة للغاية وتستغرق وقتا طويلا، مما يؤثر على فعالية وكفاءة عملياتها، حتى في حالة تقديم الهبات. ونتيجة لذلك، فإن نتائج التنمية معرضة للخطر.

١٠ - بالإضافة إلى ذلك، كان للحصار تأثير على عمليات شراء المعدات الطبية، مما جعل من الصعب الحصول على قائمة أسعار معدات قياس الحمل الفيروسي وأجهزة عد الخلايا بالدفق لتحديد عدد الخلايا من نوع CD4. وهذا يؤخر عملية الشراء لمدة تقارب ستة أشهر.

١١ - كما يؤثر الحصار على العمل اليومي في مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا، على النحو المبين أدناه.

١٢ - في الحالات التي تتعلق بعمليات تقديم عطاءات عالمية للبرنامج الإنمائي لتوريد خدمات معينة إلى المكاتب القطرية، فإن كون بعض الشركات لا تستطيع أن تعمل في كوبا دون الحصول على تراخيص محددة أولا، يمكن أن يؤثر على فعالية عمليات تقديم العطاءات وأن تكون له آثار على التكاليف.

١٣ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لم يتمكن مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا من الاستفادة من الاتفاق الطويل الأجل الموّقع بين البرنامج الإنمائي وشركة Dell، مما اضطره إلى شراء معدات حاسوبية من موردين آخرين، على الرغم من الإجراءات التي اتخذها وحدة المشتريات في البرنامج الإنمائي. ونتيجة لذلك، تعين شراء المعدات بسعر أعلى. وحالة الحصول على تراخيص للبرامجيات تتشابه مع هذه الحالة. ولا يستطيع البرنامج الإنمائي في كوبا أن يستخدم دائما البرامجيات الحاسوبية المعتمدة لدى البرنامج بسبب عدم وجود تراخيص لاستخدام تلك البرامجيات في العمليات المنفذة في كوبا. ويواجه مكتب البرنامج الإنمائي صعوبات في الحصول على تراخيص للبرامجيات اللازمة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية والتنفيذية بكفاءة. وظلت الحالة كما هي تقريبا في عام ٢٠٠٧، وأثرت أيضا على خطة الشراء لعام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، ترتفع التكاليف الإدارية لتي يتكبدها المكتب.

١٤ - وبسبب القيود المفروضة على الخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة إلى كوبا، يتعين على عمليات البرنامج الإنمائي أن تستخدم تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية للبرنامج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتكبدها المكتب وازدياد العبء الإداري بسبب استخدام مصارف في بلدان ثالثة.

١٥ - كما أثر الحصار على المسؤولين الكوبيين الذين يعملون لدعم أهداف منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أهداف الأمم المتحدة نفسها. إذ يتعين على الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في البرنامج الإنمائي في هافانا الذين يتعين عليهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك أن يتقدموا بطلب الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة في وقت مبكر جدا قبل سفرهم (أكثر من شهر). ومع ذلك، فإنه على الرغم من الامتثال لاشتراطات الولايات المتحدة، فإن هذه التأشيرات لا تُمنح دائما في الوقت المناسب. لذلك فإنه كثيرا ما يُحرم موظفو البرنامج الإنمائي في كوبا من المشاركة في حلقات العمل التدريبية الرسمية والاجتماعات الرسمية، ويُحرم المقر والمكتب القطري من فائدة اكتساب خبرات قيّمة وتبادلها. وينطبق هذا أيضا على الوفود الرسمية الكوبية المشاركة في حلقات العمل التي يرعاها البرنامج الإنمائي في الولايات المتحدة، بمن فيهم ممثلو الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. ويتعين شراء أسعار تذاكر الطيران بأسعار أعلى للسماح بتعديل مواعيد السفر أو إلغائها بسبب حالة عدم التيقن الناشئة عن تأخير منح التأشيرة. كما أن التغييرات في تذاكر السفر في اللحظة الأخيرة بسبب التأخير في إصدار التأشيرات يزيد من التكاليف الإدارية للمكاتب القطرية.

١٦ - ويواجه موظفو البرنامج الإنمائي الذين يسافرون إلى المقر في نيويورك في مهام رسمية صعوبات في شراء تذاكر السفر بالطائرة من كوبا إلى الولايات المتحدة، وذلك لأنهم يضطرون إلى اتباع طرق تنطوي على وصلات متعددة، بأسعار أعلى بكثير. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف النهائية للبعثات عما هو مقرر في الميزانية، وذلك بسبب التكاليف الزائدة الناجمة عن السفر عن طريق كندا أو المكسيك أو بنما، ناهيك عما يستغرقه السفر من وقت إضافي.

١٧ - وأخيرا، فإن الموظفين الوطنيين العاملين في البرنامج الإنمائي منذ فترات طويلة والذين توجد لديهم حسابات ادخار خاصة في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي (UNFCU) في نيويورك، تم تجميد حساباتهم عندما يحالون إلى التقاعد بسبب القيود التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لدى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة على معاملات المواطنين الكوبيين. وقد سبب ذلك صعوبات جمة للمستفيدين من المعاشات التقاعدية التابعين للبرنامج الإنمائي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - استجابة لطلب الحصول على معلومات موجزة ومقتضبة بشأن التطورات ذات الصلة التي استجدت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن الكيفية التي يؤثر بها الحصار على قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على العمل مع الشعب الكوبي ومن أجله، تشير اليونسكو إلى أنها ليست وكالة تمويل، بل إنها وكالة تقنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولذلك فمن الصعب تحديد حجم الضرر الذي ألحقه الحصار المفروض على البرامج التي تديرها المنظمة في نطاق اختصاصها – التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. بيد أنه من الناحية النوعية، يمكن إيراد الملاحظات التالية.

٢ - ظلت الحالة دون تغيير نسبيا منذ عام ٢٠٠٧. وفي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية، المرتبطة بالقيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار تنافسية. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار المفروض يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة، ولا يزال التبادل العلمي والأكاديمي والمهني محدودا بسبب سياسات منح التأشيرات مما يجعل السفر والانتقال من أجل الدراسة أمرا صعبا. أما في مجال الثقافة، فلا يزال الحصار يؤثر على القدرة على الحصول على مواد الحفاظ على الآثار التاريخية واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية،كما يؤثر على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي قد تكون لولا ذلك مستعدة للتعاون والتبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تزال كوبا عاجزة عن الحصول على كبلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها الشركات الأمريكية، وتراخيص البرامجيات وبعض المعدات. إلا أنه لا يزال من الصعب فصل آثار الحصار عن العوامل الشاملة التي تؤثر في التدفق الحر للمعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد، مع أنه تم مؤخرا تحرير القوانين المتعلقة بملكية الحواسيب والهواتف الخلوية ورفع الحظر على الهواتف الخلوية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - لا ينفّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة ترتبط مباشرة بقرار الجمعية العامة ٣/٦٢. إلا أن البرنامج يضطلع بأنشطة ذات صلة ببرنامج عمله في كوبا، و لم يكن للحصار أي أثر على قدرة البرنامج على الاضطلاع بالأنشطة الواردة بالتفصيل أدناه.

٢ - عُقد الاتفاق الثلاثي للتعاون بين كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويشكل برنامج البيئة جزءا من ذلك الجهد الذي يهدف إلى التعاون لإنشاء ممر بين تلك البلدان وتقديم مساعدات من أجل الانتعاش البيئي في هايتي. وقدم مشروع مقترح بشأن إنشاء الممر إلى الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

الإنذار المبكر والتقييم

٣ - **الفصل المتعلق بسيناريو التوقعات البيئية العالمية الرابع GEO-4**. يعد مركز دراسات الاقتصاد العالمي في كوبا أحد مراكز التفوق المختارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للأنشطة المتصلة بالتقييم، التي تعرف بالمراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية. وقد نظم المركز مجموعة من الخبراء من تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف وضع مجموعة من السيناريوهات للمنطقة تُستخدم لوضع عنصر التوقعات البيئية العالمية - ٤، الوارد في الفصل ٩، ''المستقبل اليوم''. وصدر المنشور العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسيتعاون المركز أيضا في إعداد الفصل ٤ المعنون ''توقعات المستقبل''، من تقرير التوقعات البيئية العالمية الإقليمي القادم، الذي سيصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤ - **مبادرة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤشرات التنمية المستدامة، كوبا**. مع أن كوبا ليست أحد البلدان الأعضاء الـ ١٢ في الفريق العامل المعني بالمؤشرات البيئية التابع لمنتدى وزراء البيئة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن خبراء كوبيين من وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة ومكتب الإحصاءات ما برحوا يشاركون في بعض أنشطة مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤشرات التنمية المستدامة. وبرنامج البيئة بصدد التوقيع على مذكرة تفاهم مع تلك الوزارة لإعداد تقرير وطني عن مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤشرات التنمية المستدامة.

٥ - **التوقعات البيئية العالمية – المدن**. يجري حاليا إعداد تقارير التقييم البيئي في مدن سانتا كلارا وهولغوين وسيينفويغوس.

القانون البيئي

٦ - عقد برلمان أمريكا اللاتينية حلقة عمل بشأن إمكانية تحقيق العدالة البيئية، خلال ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في هافانا في إطار مشروع البرنامج العالمي للمواطنة البيئية/مرفق البيئة العالمية كنشاط دون إقليمي من أجل كوبا، وهي أحد البلدان السبعة المشاركة في المشروع. وشملت حلقة العمل تقديم عروض ومناقشات بين أصحاب المصلحة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية حول مختلف المسائل الموضوعية والإجرائية المتصلة بإمكانية الحصول على المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، وإمكانية تحقيق العدالة البيئية.

مشاريع صندوق البيئة العالمي

٧ - تشمل مشاريع صندوق البيئة العالمي ما يلي:

- التقييم الذاتي للقدرات الوطنية للإدارة البيئية العالمية
- الأنشطة التمكينية لاتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة
- توليد وتوريد خدمات الطاقة الحديثة القائمة على الطاقة المتجددة في كوبا وبخاصة في إيسلا ديلاخوفنتود (جزيرة الشباب)
- الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي
- تقييم موارد الطاقة الشمسية والريحية

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كوبا

٨ - ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمة كبيرة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كوبا. وقد اضطلع بالأنشطة الواردة أدناه في إطار مجال التعاون من أجل البيئة والطاقة.

٩ - إن كوبا طرف في اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا). ويقوم بإدارة هذه الاتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما يعني أن البرنامج قد أنيط بالمسؤولية عن القيام بمهام الأمانة التي تنفذ من خلال وحدة التنسيق الإقليمية. وتكمل الاتفاقية ثلاثة بروتوكولات بشأن انسكابات النفط، والمناطق المحمية

والحياة البرية، والتلوث من المصادر والأنشطة البرية. وتركّز حاليا أنشطة البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي بشكل أساسي على تنفيذ البروتوكولات، وعلى إدارة المعلومات وتبادلها، وعلى التثقيف والتدريب في المجال البيئي.

١٠ - ويجري العمل أيضا من أجل الحد من جريان المياه الملوثة إلى البحر الكاريبي، وذلك من خلال عقد حلقات عمل وإصدار مبادئ توجيهية وخطط إدارة متكاملة، ومراقبة المجاري، واعتماد خطط طوارئ وطنية لحالات الطوارئ البحرية. ويجري باستمرار تعزيز شبكة الحدائق والمناطق المحمية في المنطقة، ويقدم صندوق المنح الصغيرة مساعدات إلى المناطق المحمية البحرية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - يرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) أن للحصار أثر طويل الأجل تترتب عليه انعكاسات سلبية فيما يتصل بالمجالات التالية:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، فضلا عن الواردات من الطاقة والمواد الخام، الضرورية لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وإعادة بنائها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية، واستخدام براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة أو التي تقوم بتسويقها شركات ذلك البلد وسائر الشركات في جميع أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة وتكنولوجيات الاقتصاد في الطاقة والحصول على النفط، وكلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية مثل النقل، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، ومد شبكات المياه والمرافق الصحية، والاستجابة الطارئة للمخاطر من قبيل الحرائق والفيضانات والأعاصير، وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة مما يلزم لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، بما يترتب على ذلك من أثر بالنسبة للصحة البيئية والصحة العامة؛.

(هـ) تسوية المطالبات القائمة المتعلقة بالممتلكات التي كان يحوزها من قبل مواطنون من الولايات المتحدة أو مواطنون حاصلون على الجنسية الكوبية، وهو أمر ضروري لاستخدام وإصلاح المرافق الهامة وتحقيق التنمية الحضرية والعقارية بصورة رشيدة ومتسقة؛

(و) منح التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي، ولا سيما للمخططين والمهندسين المعماريين وغيرهم من المهندسين وعلماء الاجتماع لكي يتسنى لهم إسداء المشورة إلى نظرائهم الكوبيين بشأن تصميم وتخطيط وإدارة أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية.

٢ - ومن منظور المستوطنات البشرية أساسا، فإن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ من شأنه أن يؤتي ثماره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها وسلامة البيئة، وبالأخص بالنسبة للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

٣ - ومع ذلك، فإن موئل الأمم المتحدة يواصل، رغم استمرار الحصار، الاضطلاع بأنشطته في كوبا. وهو يعكف، بالتعاون مع نظيريه وهما المعهد الوطني الكوبي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني، على وضع مشاريع للتعاون التقني. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، زار المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة هافانا لتوقيع اتفاق تعاون بشأن المستوطنات البشرية المستدامة والإدارة البيئية الحضرية.

٤ - وتم بنجاح في أربع مدن إنجاز ١١ مشروعا نموذجيا لدعم تنفيذ جدول أعمال محلي للقرن ٢١، وعُقدت حلقة عمل للتقييم. وسيجري أيضا تقييم الاستعانة بمركز تدريب سانتا كلارا في المستقبل كأداة لتوفير الموارد اللازمة للمسائل البيئية ولتنفيذ مشاريع جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١ في كوبا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - واضطلع موئل الأمم المتحدة كذلك بدور نشط في مجال وضع الاستراتيجية القطرية للأمم المتحدة. وهو يعكف حاليا على صياغة وثيقة لبرنامج قطري للموئل يتناول قطاع المستوطنات البشرية. وتشمل تلك الوثيقة المنتظر إصدارها قريبا مشاريع يشترك في تنفيذها موئل الأمم المتحدة والحكومة الكوبية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مجددا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٣/٦٢. وعلى نحو ما ذُكر في مناسبات سابقة، فإن وجهة نظر اليونيدو هي أن الحصار يحدث أثرا سلبيا على التنمية الاقتصادية في كوبا. وقد تفاقمت الحالة في الآونة الأخيرة من جراء تصاعد أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية وما يترتب على ذلك من تباطؤ اقتصادي. ورغم أن اليونيدو تواصل التعاون مع كوبا في العديد من المجالات التقنية، فإن ثمار هذا التعاون التي يجنيها البلد على المدى الطويل قد تتقلص إذا ما طال أمد الحصار.

٢ - وتنفذ اليونيدو في الوقت الحاضر برامج ينصب محور تركيزها على كفاءة استخدام الطاقة والمصادر البديلة لها؛ وإدارة البيئة بصورة أنظف وأكثر استدامة؛ والقضاء بشكل تدريجي على استعمال بروميد الميثيل في تبخير التربة، والطبقات التحتية، ومرافق التخزين، والمباني.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - لا تستفيد كوبا في الوقت الحاضر من المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رغم حاجتها إليها، وذلك بسبب عدم توافر موارد مخصصة لذلك الغرض من جانب شركاء التمويل (تشكل الأموال المربوطة لغرض معين نسبة ٩١ في المائة من ميزانية المكتب).

٢ - وقد استفادت كوبا من بعض البرامج في مجالي إنفاذ القانون ومكافحة المخدرات. وهي تشارك في اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، التي تهيئ فرصة لتوثيق الصلات والتعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون في بلدان أمريكا اللاتينية. بيد أن إمكانية تعبئة الموارد لصالح كوبا ومشاركتها في برامج مشتركة أو إقليمية للتعاون التقني تظل محدودة بما أنها ليست عضوا عاملا في منظمة الدول الأمريكية أو في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أو البنك الدولي. بل إن إمكانية اتخاذ مبادرات قائمة بذاتها تركز بشكل مباشر على كوبا تبدو أقل احتمالا للسبب نفسه.

٣ - ويرحب المكتب بفرص التعاون مع كوبا. فهي، بحكم موقعها الجغرافي، في وضع يعرضها للمخاطر حيث أنها تقع في وسط مسالك عبور تجارة المخدرات. ومن المهم للغاية أن تُتاح لسلطات إنفاذ القانون الكوبية إمكانية اعتماد إجراءات متوائمة واكتساب مهارات مهنية تسهل لها التفاعل بنجاح مع نظرائها الإقليميين. وبالنظر إلى قلة الأموال المخصصة للمنطقة، يشجع المكتب استكمال دراسة عن ''الجريمة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي'' عنوانها الفرعي ''الوقوع بين شقي الرحى''. والواقع أن كوبا تجد نفسها بين شقي الرحى حيث تقع بين أكبر منتجي المخدرات في العالم (بلدان الأنديز) وأكثر الدول استهلاكا لها (في نصف الكرة الشمالي). ولذلك، فإن تكثيف المكتب لعملياته في المنطقة، بما في ذلك كوبا بطبيعة الحال، يعد أمرا أساسيا. ولهذا السبب، يسعى المكتب سعيا حثيثا إلى التماس التمويل في هذا الصدد.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - ظل صندوق الأمم المتحدة للسكان لسنوات عدة يضع تقارير عن الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ خمسة عقود تقريبا. ولم يطرأ أي تغيير على الحالة في فترة الاثني عشر شهرا الماضية؛ وظلت التدابير التي جاء بها الحصار قائمة بما تجلبه من آثار سلبية، بل إن بعضها جرى تعزيزه في السنوات الأخيرة. ويجب التشديد على أن تلك التدابير تلحق بالشعب الكوبي ضررا شديدا، وبخاصة بنوعية حياة الفئات الأكثر ضعفا، علاوة على أنها تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ترتب على تلك الحالة أثر سلبي على برامج التعاون الخارجي نظرا لاستحالة شراء المعدات والأدوية ولوازم المختبرات التي تنتجها الولايات المتحدة أو تدخل ضمن براءات الاختراع في تلك الدولة؛ كما أنها تفضي إلى صعوبات تعوق إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية التابعة للولايات المتحدة والحفاظ عليها، وتعرقل تبادل الخبراء بين البلدين.

٢ - وقد أدت الأعباء المالية والحواجز التجارية القائمة في نظام الرعاية الصحية بوجه خاص إلى نقص العقاقير والأدوية والمعدات وقطع الغيار، أو توافرها بصورة غير منتظمة. وهي تعرقل كذلك مواصلة تجديد المستشفيات وغيرها من البنى الأساسية لتقديم الرعاية الصحية. وتحدث القيود المطبقة على الواردات بموجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة تأثيرا مباشرا على حالة الصحة الإنجابية للسكان. ورغم أن سكان كوبا لديهم

معرفة وافية بوسائل منع الحمل الشائعة، ويستخدمونها على نطاق واسع، فإن توافرها وجودتها محدودان للغاية، وكذلك الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والمعدات اللازمة لرعاية حالات الولادة الطارئة وغير ذلك من السلع المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية.

٣ - وتحد القيود التجارية أيضا من إمكانية حصول كوبا على أحدث التكنولوجيات وعلى الجديد من العقاقير والمنتجات اللازمة للصحة الإنجابية. ونظرا لأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يحول دون إمكانية حصول كوبا على المنتجات والإمدادات الواردة من الولايات المتحدة، فإن السلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من مواد يتعين شراؤها من أوروبا أو آسيا بأسعار أعلى في أغلب الأحوال، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف، تتصل أساسا بالنقل والشحن.

٤ - وقد استطاعت كوبا أن تسيطر على انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لأكثر من ٢٠ عاما منذ ظهور هذا المرض فيها. فمعدلات انتشار المرض منخفضة للغاية إذا قورنت بغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي، ومعدل الإصابة عموما بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي تراجعت. وتتزايد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء رغم أن معظم الحالات (٨٠ في المائة من المجموع) لا يزال يقع بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاما. وزاد توافر الرفالات وهو ما يُعزى جزئيا إلى الدعم المقدم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، غير أن الإمدادات لا تزال أقل من الكمية المطلوبة.

٥ - وبوجه عام، يفتقر المراهقون والشباب إلى إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل المناسبة، وهو أمر من المرجح أن يؤثر على معدلات الإجهاض التي ما زالت مرتفعة نسبيا والمعدلات المرتفعة لتنظيم الدورة الشهرية في هاتين الشريحتين السكانيتين.

٦ - وقد أضر الحصار الاقتصادي أيضا بالخدمات التي تقدم إلى فئة كبار السن المتزايدة العدد في كوبا. فالحكومة غير قادرة على تلبية احتياجات هذه الشريحة السكانية، وبالأخص من ناحية توفير الإسكان والإعالة والإمدادات والمعدات الطبية لدور الرعاية الصحية ومراكز الرعاية النهارية، وهو ما يُعزى جزئيا إلى القيود المالية وما يترتب عليها من نقص في جميع أنواع المواد. وسيحتاج الأمر إلى مزيد من الدعم في المستقبل مع استمرار تزايد حجم شريحة كبار السن نتيجة للتحول الديموغرافي الذي تمر به كوبا.

٧ - والمصادر الدولية لمساعدة كوبا محدودة للغاية في الوقت الحاضر. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد مصادر التمويل المعدودة التي تقدم الدعم للأنشطة المتصلة بالصحة

الجنسية والإنجابية، والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية، وتكافؤ الفرص بين الجنسين. ويهدف الدعم المقدم من الصندوق إلى تعزيز القدرات الوطنية ووضع ممارسات مثلى من شأنها كذلك أن تفيد بلدانا أخرى في المنطقة. وقد تحققت نتائج هامة في هذا المجال. ويعد استمرار تقديم الدعم إلى كوبا مسألة ضرورية لمساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية في المجالات السابقة الذكر ومنع حدوث أي انتكاسات.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - لا يشارك الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بشكل مباشر في تنفيذ القرار ٣/٦٢، الذي لا تتأثر به مباشرة إلا الدول الأعضاء.

٢ - وقد اعتبر الاتحاد دائماً أن كوبا عضو كامل العضوية في المنظمة. وهي بهذه الصفة تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها البلدان الأخرى وتقع عليها نفس الالتزامات. وفي الأوقات الأخيرة، استفادت كوبا من مساعدة الاتحاد في مجال الإصلاح الإقليمي ومشاريع التحديث والتدريب وحساب التكاليف.

٣ - وعلاوة على ذلك، تضطلع كوبا بدور فعال في أنشطة الاتحاد وهيئاته. فعلى سبيل المثال، انتُخبت كوبا في عام ٢٠٠٤ عضواً في مجلس العمليات البريدية التابع للاتحاد وهي تعمل في عدد من لجان المجلس وأفرقته العاملة.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

ما فتئ الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة يقيد التجارة بشدة ويؤثر بشكل مباشر على قدرات كوبا وكفاءتها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية اللوجستية (الميناء، النقل، تخزين البضائع، تتبع السلع)، وتجهيز المنتجات الغذائية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي. ومن ثم فإن هناك تأثيراً سلبياً على كفاءة شبكات الضمان الاجتماعي القائم على الأغذية التي أنشأتها الحكومة الكوبية، التي تكتسي أهمية أساسية للأمن الغذائي للأسر المعيشية. ولهذه العوامل، التي تقترن بتدهور الأراضي ونوعية المياه (وتساهم فيه جزئياً)، أثر على رفاه الناس. ومن بواعث القلق حالات النقص في المغذيات الدقيقة. ففقر الدم متفش بشكل كبير، لا سيما

بين الأطفال تحت سن الثانية، مما يعرض إمكانيات نموهم للخطر. والأثر أقوى في المقاطعات الشرقية التي ينعدم فيها الأمن الغذائي بشكل أكبر. وتُنتج بعض الأغذية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي محلياً. ومثلما كان عليه الحال في السنوات السابقة، شهد إنتاجها في عام ٢٠٠٧ تأخيراً وانقطاعاً بسبب تأخر وصول المواد الخام ومعدات الإنتاج وقطع الغيار. أما فيما يتعلق بالأغذية التي يستوردها البرنامج إلى كوبا، فتتأخر شحناتها وتزداد تكاليفها بسبب الحاجة إلى إعادة شحن السلع قبل وصولها إلى كوبا.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - تفيد مصادر حكومية بأن أثر الحظر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨)، بلغ، من الناحية الاقتصادية الصرفة، حوالي ٢٥ مليون دولار، وبلغ مجموع الأثر التراكمي ٢ ٢٩٣,٣ مليون دولار منذ عام ١٩٦٠.

٢ - ويؤثر الحظر الاقتصادي على الصحة العامة أو صحة السكان في كوبا عموماً بإعاقة تنمية البلد وعرقلة تحسين هياكل المرافق الصحية الأساسية فيه وتقييد إمكانية الحصول على سلع الصحة العامة، بما فيها المعارف العلمية. وينتج عن ذلك تردي نوعية الحياة والصحة بشكل يمكن وصفه ولكن يستعصي قياسه من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي حالات توضيحية:

(أ) لا يمكن للبلد أن يستفيد من حرية تدفق الأفكار والمعارف إلا بشكل محدود نظراً للقيود المفروضة على مشاركة كوبا في منتديات ومناسبات البحث العلمي الرئيسية. وعلى الرغم من التقدم المعترف به في الأوساط العلمية الكوبية في مجالي العلوم والابتكار، فإنها في وضع غير موات بسبب استفادتها المحدودة من الزمالات والمنح، وهو وضع ضار ليس للبلد فحسب بل للعلم والتنمية في العالم، اللذين يستوجب تقدمهما استفادة كل البلدان من النتائج العلمية؛

(ب) إن شراء اللقاحات ومجموعات أدوات تشخيص الحصبة ومراقبة الحميراء بواسطة بلدان ثالثة يرفع التكاليف ويعيق المراقبة الوبائية ويعقد لوجستيات التطعيم الجماعي، مما يعرض شعب كوبا وشعوب البلدان المجاورة لمخاطر صحية لا لزوم لها؛

(ج) أُعيق شراء ثلاثة ملايين محقن يستخدم لمرة واحدة للتطعيم لأنه لم يكن بإمكان منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تأخذ موردي الولايات المتحدة في الاعتبار في

عملية تقديم العروض، مما نتجت عنه الحاجة إلى شراء المحاقن من موردين في مناطق أخرى وتسبب في إطالة الوقت اللازم لإتمام المعاملة.

٣ - ويحول أثر الحظر الاقتصادي المفروض على النظام الصحي الوطني في كوبا دون زيادة تحسن المؤشرات الصحية للكوبيين. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لوحظت الحالات التالية:

(أ) يعيق انعدام أدوات ومعدات التشخيص، وقطع الغيار، ولوازم الجراحة، والأدوية عمليات خدمات الطوارئ والرعاية المقدمة إلى المرضى الذين تكون حالتهم خطيرة. ولا توجد إلا بشكل محدود الموارد اللازمة لمعالجة المرضى الذين يحتاجون إلى هذا النوع من الرعاية، سواء كانوا كباراً أو أطفالاً. ولا تتوافر أحدث الأدوية في حالة المرضى الذي يعانون من اضطرابات نفسية؛

(ب) يعيق عدم توفر الأدوية والمعدات وغيرها من اللوازم أعمال معهد الأورام والأشعة، وهو مؤسسة مخصصة للبحث والتشخيص والرعاية للمصابين بالسرطان، لا سيما لمعالجة الأطفال الكوبيين الذين يتم فحصهم في المعهد. ويمنع عدم توفر جهاز التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني/الماسحة الحاسوبية للتصوير المقطعي من إمكانية إجراء تشخيص أدق للمصابين بالسرطان. أما فيما يتعلق بتكنولوجيا الإشعاع، فإن تعطل حجرة أشعة غاما، وهي من معدات علاج الأورام ذات تكنولوجيا عالية التي تحتاج إلى قطع غيار تنتج في الولايات المتحدة، يجعل من المستحيل تقديم رعاية طبية ملائمة للمصابين بالسرطان الذين يحتاجون إلى هذا النوع من الرعاية؛

(ج) لا يملك مركز علم الوراثة نبيطة التعاقب الجيني، التي تصنعها شركات الولايات المتحدة. ويعيق ذلك تشخيص الصمم الوراثي وفقدان السمع؛ كما يقيد البحث المتعلق بسرطان الثدي والتليف الكيسي الوراثيين، على سبيل المثال لا الحصر؛

(د) يفتقر مركز ويليام سولر للقلب إلى اللوازم الصحية الضرورية لعلاج المصابين بأمراض القلب. ويمنع انعدام إمكانية الحصول على المنتجات التي تصنعها شركات الولايات المتحدة من قبيل سانت جود ميديكال وبوستون ساينتيفيك وأمبلاتزر من تقديم رعاية ملائمة إلى المرضى الذين تكون حالتهم خطيرة والذين يحتاجون إلى ناظمات قلبية أو صمامات سانت جود بديلة أو أجهزة سد حاجزية، مما يدفع إلى معالجتهم بتقنيات جراحية بديلة تنطوي على قدر أكبر من المخاطر.

٤ - وتعيق القيود المفروضة على انتقال الموارد العلمية والتقنية والمالية بين البلدين العضوين إمكانية التعاون بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. وقد حد الحصار من إمكانية الحصول على أدوات ومعدات الاتصال الضرورية واستخدامها لأغراض التعاون التقني وتقييد مشاركة الموظفين الحكوميين والعلماء في المناسبات التي تنظمها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١ - فيما يتعلق بالتعاون القائم بين كوبا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تقدم هذه الأخيرة الدعم للمشاريع والمعدات والأدوات الخاصة بالأرصاد الجوية، كما تشارك في رعاية المؤتمرات المعنية بالأرصاد الجوية.

٢ - وتستفيد كوبا، بوصفها عضواً من أعضاء المنظمة، من الخدمات العالمية والإقليمية للمنظمة، فتتلقى منشورات ومواد أخرى من المنظمة. وتشارك كوبا في أنشطة المنظمة من قبيل الاجتماعات وحلقات العمل والدورات التدريبية.

٣ - وتحافظ المنظمة على علاقات تعاونية مع كل الدول الكاريبية، بما فيها كوبا، التي تعد عضواً من أعضاء الرابطة الإقليمية الرابعة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي) من خلال مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكيتين. وعلاوة على ذلك، تشارك كوبا في مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي، من مثل المشروع الكاريبي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتستفيد منها.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - على الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لا يتناولون مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، فإن هناك منتديات وآليات مختلفة تابعة للمنظمة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وكوبا وغيرهما من الأعضاء أن

يتناولوا في إطارها المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعدم التمييز وحظر نظام الحصص وإمكانية اللجوء إلى استثناءات من تلك الالتزامات.

٢ - وفي عام ٢٠٠٧، مثلاً، أُثيرت هذه المسألة في عدد من الحالات، منها بوجه خاص في هيئة تسوية المنازعات، وكذلك في فريق التفاوض بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ويُحال إليها أيضاً بانتظام عندما تُستعرض السياسات التجارية للولايات المتحدة في هيئة استعراض السياسات التجارية.